الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **١٥**

السبت، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/٠٩.

خطاب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل مملكة تونغا.

اصطحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك توبو السادس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأن أؤكد لكم أن وفد تونغا سيدعم دعما كاملا الأعمال الهامة المقبلة تحت قيادتكم الحكيمة. كما أود أن أشكر سلفكم، السيد جون آش، على إدارته الممتازة للدورة السابقة، لا سيما مناصرته للمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشيد بالأمين العام بان كي – مون لقيادته المثالية في النهوض بالتزام الأمم المتحدة ببناء عالم أكثر سلاما وازدهارا، في خضم المسائل المتنوعة والمعقدة التي يواجهها اليوم.

وفدي وأنا نرحب بموضوع المناقشة العامة لهذه السنة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، ونتطلع إلى انعقاد المناقشات المواضيعية الثلاث الرفيعة المستوى والحدث الرفيع المستوى في العام المقبل. وبينما نعمل معا على صياغة خطة تاريخية للتنمية موالية لعام ٢٠١٥، ندرك أننا يجب أن نكون طموحين وقادرين على التحول في نهجنا، بغية كفالة تحقيق فوائد ملموسة لشعبنا. والحصول على الموارد المالية أمر أساسي إذا أردنا أن نؤكد على اعتماد خطة محددة للتنمية، وتنفيذها تنفيذا كاملا.

وتؤيد تونغا توافق الآراء على أنه ينبغي لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أن يدرَج في خطة التنمية الموالية لعام ٢٠١٥، مع التزام عالمي بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. والأهداف المقترحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

لموارد التنمية المستدامة بشأن المحيطات، والبحار، وتغير المناخ منسوجة على نحو وثيق ومحكم في نسيج بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وبدونها، فإن طموحاتنا المشتركة لبلوغ التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي لن تتحقق، وسوف نُترَك لمصيرنا. وقد أقرّ قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاؤهم في وقت سابق من هذا الشهر إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، أي ما يعرف بالوثيقة الختامية لمسار ساموا. إنها مخطط للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في العقد المقبل، لذلك ينبغي إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شكلا ومضمونا.

وبغية ضمان الانسجام في تنفيذ خطة التنمية، توافق تونغا على أن كل بلد ينبغي أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيقه النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والاستدامة البيئية. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بالمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من خلال شراكات حقيقية ودائمة. ونحن نتطلع إلى العمل معا لعقد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عندما سيعتمد رؤساء الدول والحكومات خطة التنمية الموالية لعام ٢٠١٥ التي ستكون شاملة وتتمحور حول الناس. وسوف يكون هذا الحدث تاريخيا، ويسبغ معنى إضافيا على الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وفي هذا العام، أيد زعماء جزر المحيط الهادئ إعلان بالاو بشأن ”المحيط: الحياة والمستقبل“، الذي يُعنى بوضع مسار للاستدامة. وتوفر تونغا حماية مشتركة للمحيط الهادئ، الذي تشكل موارده الطبيعية حجر الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جزر المحيط الهادئ. لذلك، يرتكز رفاه شعب تونغا على التنمية المستدامة، وإدارة المحيط والمحافظة على موارده. أمّا إدارة استكشاف قاع البحار واستغلاله فهي جانب هام من اهتمامات تونغا بالمحيطات، ونحن نعمل بجد من خلال المؤسسات ذات الصلة، المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على كفالة أن يدار النشاط المبذول ضمن المنطقة الواقعة في المحيط الهادئ على النحو المناسب لصالح البشرية.

وللمرة الأولى، سعت تونغا إلى انتخابها لمقعد في الهيئة المعنية المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أي مجلس السلطة الدولية لقاع البحار، فعمدت دوله الأعضاء إلى انتخابها بالتزكية. وفي هذه السنة، أصدرت تونغا تشريعا يتعلق بأنشطة التعدين في قاع البحار ضمن الولاية القضائية لتونغا، ووفقا لأحكام اتفاقية قانون البحار. وقمنا بالانضمام إلى جيراننا في جزر المحيط الهادئ في تأييد الدعوة إلى بدء مفاوضات، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بشأن إبرام اتفاق دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يتعلق بإدارة المحيطات ومواردها والمحافظة عليها، سواء داخل حدود ولايتنا الوطنية أو في المناطق الواقعة خارجها.

وتشيد تونغا بمبادرة الأمين العام للدعوة إلى انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمناخ مؤخرا، بوصفه منتدى لزعماء العالم بغية إصدار بيانات جريئة حول التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وبروح الحفاظ على التعاون الدولي، نؤيد النداء العاجل الموجه إلى الدول بهدف التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ. والرد الجماعي سيتوقف على نتائج المفاوضات الجارية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. لكن ينبغي له أن يستند إلى مبدأي الإنصاف والمسؤولية المشتركة وإنما المتباينة، حسبما تنص عليه الاتفاقية. والمبادئ التي تتبناها الاتفاقية وهدفها العام أمران يجب احترامهما احتراما كاملا إذا أريد التصدي بفعالية للتهديد الناجم عن تغير المناخ والتغلب عليه تحقيقا لمصلحتنا المشتركة.

إن تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٣ قد صنّف تونغا بأنها البلد الثاني الأكثر ضعفا في العالم أمام الكوارث الطبيعية. فظهر ضعفنا أمام الإعصار الأول من فئة ٥ الذي ضربنا هذا العام

ودمّر مجموعة جزرنا الوسطى، مما أدى إلى تشريد آلاف الناس، ووقوع أضرار بقيمة ملايين الدولارات. ومع ذلك، لم يتسبب لحسن الطالع سوى بمقتل شخص واحد. واليوم، تعاني مجموعة جزرنا الوسطى ذاتها من الجفاف الذي يأتي في غير أوانه. وتعتمد تونغا نهجا يشمل البلد كله – من خلال خطة عملها الوطنية المشتركة للتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث – ويرمي إلى إرساء الأساس الذي يُستند إليه في المضي قدما لاتخاذ تدابير التكيف. وبالنسبة إلى الحد من آثار تغيّر المناخ، نعمل تدريجيا على التخفيف من استهلاكنا للوقود الأحفوري.

وتثني تونغا على عقد الحدث الرفيع المستوى بشأن مكافحة تغير المناخ، وتود أن تذكّر هنا بأن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ كانت من بين البلدان الأولى التي حذّرت من الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ، إقليميا وبشكل عام على حد سواء. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة مجلس الأمن إلى إعادة النظر في موقفه، والاعتراف بالروابط القائمة بين تغير المناخ والسلم والأمن الدوليين. كما نؤيد دعوة الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص يكون معنيا بالمناخ والأمن، بغية البحث في تلك الروابط وتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء.

وتؤيد تونغا الدول الأعضاء التي وجّهت نداء لاتباع نهج مفيد يتجاوز الكلام، وصولا إلى إصلاح مجلس الأمن من خلال عملية حكومية دولية، بغية جعله أكثر شمولا وتمثيلا. كذلك نؤيد مطلب رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٢/٥٥) بأن تشمل أهدافه الأعمال الهامة لتنشيط الجمعية العامة. ولا بد من مواصلة عملية الإصلاح العام إذا أردنا كفالة المزيد من الكفاءة والتمثيل والشفافية في منظومة الأمم المتحدة ككل، وبالتالي تمكين هذه المؤسسة العظيمة من أن تكون أكثر استعدادا للاستجابة للوقائع التي نعيشها اليوم.

أخيرا، بغية أن تحيا الأجيال المقبلة في عالم أفضل، يجب أن نعمل بانسجام للوفاء بمسؤولياتنا، وأسأل الله العلي القدير أن يوجهنا في التصدي للتحديات المتزايدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر جلالة عاهل مملكة تونغا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الفخامة إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مالي.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيتا (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري البالغ، سيدي الرئيس، التعبير لكم عن أحر التهانئ من وفد مالي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. إن التصويت بالإجماع الذي حصلتم عليه في ١١ حزيران/يونيه لهو شرف لبلدكم، أوغندا، ومصدر فخر مشروع لأفريقيا بأسرها. وأؤكد لكم دعمنا الكامل بغية تحقيق النجاح في منصبكم الجديد. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ سلفكم، السفير جون ويليام آش، الذي وجه أعمال الجمعية العامة باقتدار خلال فترة توليه منصب الرئيس في الدورة الثامنة والستين. كما أود أن أشيد بالأمين العام السيد بان كي مون على التزامه الذي لا يكل بحل الأزمة في مالي،

وعلى الجهود الجديرة بالثناء التي يواصل بذلها لتعزيز السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس، لقد وضعتم جدول أعمال مفيدا واخترتم الاستمرارية في انتقاء الموضوع الرئيسي للدورة التاسعة والستين، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وأود أن أثني على اختياركم. في الواقع، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، شاركت منظمتنا في مختلف العمليات الحكومية الدولية من أجل تنفيذ شعار ”المستقبل الذي نصبو إليه“.

في ريو دي جانيرو، قبلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التحدي المتمثل في توفير عالم أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. وبغية الوفاء بذلك التعهد، نحتاج إلى قيادة نبيلة وطموحة ومشروعة وقوية وإرادة سياسية قوية، وعزم راسخ ورؤية، لضمان التكامل المتوازن بين الركائز الأساسية الثلاث للتنمية المستدامة، ألا وهي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إن ما استمعنا إليه خلال الأيام القليلة الماضية يدفعنا إلى الاعتقاد بإمكانية تحقيق ذلك.

بيد أن علينا، إذ نتأهب للبدء في مرحلة تصميم برنامج إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥، أولا إتمام مهمة حيوية. ويود وفد بلدي التأكيد على الحاجة إلى كفالة التنفيذ الكامل لالتزامات سابقة هامة تعهدنا بها. ووفقا لذلك، نود أن نتقدم بمناشدة نابعة من القلب بغية التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وخلاصة القول، أود أن أؤكد أن مالي تؤيد الموضوع الأساسي لهذه الدورة، الذي يكتسي أهمية، بفضل جوانبه الشاملة والعالمية والطموحة والتحويلية. ولا يشمل الموضوع جميع العناصر الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية المتبقية فحسب، بل يركز على أهداف التنمية المستدامة، التي ستستند إلى عملية حكومية دولية شفافة.

وشأننا شأن الوفود الأخرى، الأفريقية وغير الأفريقية على السواء، التي تكلمت قبلي، ما زلت مقتنعا بأن القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، ينبغي أن يكون هدفا يحظى بالأولوية في الالتزامات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي نوشك على اعتمادها. ولحسن الحظ، تم بالفعل إضفاء الطابع الرسمي على إسهام أفريقيا في العملية الحالية في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو في حزيران/يونيه. ويجعل ذلك الموقف المشترك الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حجر الزاوية في السياسات الإنمائية في قارتنا.

لكن السياسات تقوم أيضا على الركائز الأساسية، مثل تحويل الهياكل الاقتصادية، والنمو الشامل للجميع، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار والتنمية التي تركز على الإنسان، والاستدامة البيئية، والموارد الطبيعية، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، فضلا عن السلام والأمن. وبطبيعة الحال، نؤيد بقوة الموقف الأفريقي، وأهمية ذلك الموقف وصحته غنية عن البيان. كما أحث المجتمع الدولي على استعراض الموقف الأفريقي المشترك بجدية. وشواغل القارة الواردة في بيان الموقف المشترك ذلك حددت من خلال عملية أجريت بعناية ودقة.

ومع اقتراب الموعد النهائي عام ٢٠١٥، تواجه أفريقيا مرة أخرى الوباء الرهيب لفيروس الإيبولا، الذي انتشر بصورة مروعة هذه المرة في غينيا وسيراليون وليبريا وغيرها من بلدان غرب أفريقيا. إن الانتشار السريع وحجم التحدي الجديد اختبر بمرارة جميع نظم الصحة العامة الموجودة بالفعل. والقدرات الفردية لدولنا، التي تتسم بالهشاشة وتخضع لمرحلة التعزيز، لن تكون كافية لمواجهة الأزمة. يجب علينا أن نحشد مواردنا ونضاعف جهودنا. ويجب أن نهاجم المراكز الجديدة للمشكلة. واليوم من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى، اعتماد استراتيجية مشتركة للتعامل مع هذا الوباء، الذي يجلب الحزن للعديد من البيوت يوما بعد يوم.

أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام السيد بان كي مون على جهوده، وفي أوقات الشدة تلك، أؤكد للبلدان الشقيقة دعمنا وتضامنا الفعال. كما أود أن أتقدم بالشكر والثناء لمختلف الدول، بما في ذلك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وكوبا، التي استجابت على الفور بتقديم المساعدات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على نحو سريع وبطريقة متوازنة. وأرست التبرعات المعلنة الأساس الذي سيؤدي دورا حاسما، إن لم يكن في التغلب على التحدي الفوري بشكل كامل، ففي التخفيف على الأقل من الذعر الذي بدأ في الانتشار في البلدان المتأثرة.

أعلنت العام الماضي من على هذا المنبر (انظر A/68/PV.15)، أن بلدي مالي انضم مجددا إلى مجتمع الأمم الحرة والديمقراطية، مصمما تصميما قاطعا على كتابة صفحة جديدة في تاريخه. كما أعلنت عن بدء عملية الحوار من أجل إحلال السلام والمصالحة الوطنية، التي شرعنا فيها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق واغادوغو الأولي، الموقع في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بين الحكومة والجماعات المسلحة في شمال مالي.

ومنذ ذلك التاريخ، حدثت تطورات هامة ذات طابع سياسي وأمني تتعلق باستعادة سلطة الدولة، وحماية حقوق الإنسان، وتطوير العمل الإنساني، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتنسيق الأنشطة والشراكات الإنمائية مع المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، اتخذت حكومة مالي مجموعة واسعة النطاق من الإجراءات، تغطي اللامركزية – أي نقل السلطات التي تولتها الحكومة المركزية في وقت سابق بصورة جذرية، وتعزيز المصالحة الوطنية والتعايش السلمي وفعالية التنمية في شمال مالي، والحكم الرشيد ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

وتعزز الزخم بتنظيم الحكومة لسلسلة من الاجتماعات والفرص لإجراء عملية الحوار، بما في ذلك المنتدى المفتوح بشأن تحقيق اللامركزية، والمؤتمر الوطني المعني بشمال مالي. ومكنت تلك الاجتماعات جميع الجهات الفاعلة الوطنية من العمل معا، بطريقة شاملة وتشاركية، وتحديد مواطن الضعف الهيكلية في نظمنا المؤسسية والسياسية، وكذلك وضع أسس الحكم الديمقراطي الجديد.

وهذا سيأخذ في الحسبان الوقائع الأساسية لمجتمعنا، مثل تنوُّعه العِرقي والثقافي، ومَواطن القوة التي مكَّنت شعب مالي، عبْر القرون وعلى الرغم من جميع تقلُّبات الطبيعة والحالات المتكررة من عدم اليقين على الصعيد السياسي، من ضمان وصون تماسكه الاجتماعي وصموده المعتاد وتطلُّعه الأساسي إلى التحسين المستمر لظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ الجزائر اليوم، بدعم من المجتمع الدولي، تُيسِّر عمليةً تنسج خيوط حوار شامل لِلجميع بين الماليين سعياً إلى سلام شامل ودائم. وإننا نشكر الجزائر على جميع جهودها لمساعدة مالي. ونأمل للسلام أن يكون مستداماً وثابتاً، بحيث يلبِّي أعمق طموحات شعبنا. وقد أدَّت جولة أولى من المحادثات، عُقِدت في الجزائر من ١٦ إلى ٢٤ تموز/يوليه، إلى التوقيع المشترك على خريطة طريق تستند إلى توافق الآراء وإعلان وقف الأعمال القتالية في المناطق الشمالية من مالي. ومنذ ذلك الحين، واصلت الحكومة والجماعات المسلحة في شمال مالي مناقشاتها بشأن ما يُسمَّى المرحلة الثانية. وينبغي لتلك المناقشات أن تُفضي إلى مفاوضات أعمق بشأن رؤية مشتركة للمستقبل، بغية أن تقدِّم تدريجياً الحلول الدائمة لجميع نقاط الخلاف وتبدأ المرحلة النهائية، قبل الانتهاء باتفاق سلام سيتوصل إليه الماليون أنفسهم.

وأود أن أشكر مجدداً الاتحاد الأفريقي، الجماعة الاقصادية لدول غرب أفريقيا، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، الجزائر، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، فرنسا، سويسرا وآخرين، لن أُسمِّيهم لكنهم يستحقون الشكر على جهودهم الدؤوبة من أجل السلام في مالي.

وهناك أيضاً تحديات أخرى يتعيَّن علينا، بصفتنا المجتمع الدولي، أن نتصدى لها جماعياً، ولا سيما في منطقة الساحل التي تشمل مالي. والاعتداءات الإرهابية التي تُنفَّذ في ليبيا، نيجيريا، كينيا، أوغندا، تونس والشرق الأوسط، تشكِّل في الحقيقة التهديد الخطير نفسه للسلم والأمن الدوليين على الرغم من انتشارها الجغرافي الواسع. وهنا، أود توجيه تحية خاصة إلى ذكرى الرهينة الفرنسية، هيرفيه غورديل، الذي قُتِل مؤخراً في الجزائر بهذه الطريقة الجبانة والوحشية. وفي اليوم نفسه، تجسَّدت تلك البربرية ذاتها في مالي، باكتشاف رأس مقطوع معلَّق في سوق إحدى القرى. وهو يعود إلى جندي مالي سابق، كانت جريمته الوحيدة الولاء لمالي وحكومتها.

إننا نُدين الإرهاب، ولا سيّما حين يُرتكَب تحت راية الدين. فالإسلام موجود في مالي منذ القرن الحادي عشر وقد ظلَّ إسلاماً متسامحاً ومعتدلاً يستند إلى النزعة الإنسانية، وقبول الآخرين والحق في الاختلافات. وهذا لا علاقة له بالإسلام الذي نشهده اليوم.

إننا نؤكد امتناننا العميق لكل الذين عملوا من أجل عودة السلام والاستقرار في بلدنا. وبالنيابة عن دولة مالي الممتنَّة، نُحيِّي ذكرى جميع الجنود والمدنيين البواسل، من مالي وبلدان صديقة أخرى، الذين ضحَّوا بأوراحهم في القتال ضد الظلامية، الإرهاب والتطرف العنيف.

إنَّ الأزمات السياسية والأمنية في مالي عام ٢٠١٢ سلَّطت الضوء على التحديات المعقَّدة والمتعددة التي تواجه جميع بلدان منطقة الساحل على صعيد الأمن، الحوكمة، حماية حقوق الإنسان والتنمية. وهذه التحديات تستدعي جهوداً متضافرة وحثيثة من المجتمع الدولي. وينبغي أن تُقابَل بنهج شامل وآليات مستهدَفة. وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد الأمم المتحدة استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل، تُقدِّم نهجاً شاملاً ومتَّسقا لإيجاد حلول دائمة للتهديدات والتحديات التي تواجه منطقة الساحل.

والاجتماع الوزاري الأول لإرساء خطة لتنسيق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي عُقِد في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، جزء من ذلك النهج. وبعد الاجتماع، اتفق وزراء الخارجية المكلَّفون بالتنسيق مع بلدان منطقة الساحل على عقد اجتماعات كل ستة أشهر برئاسة دورية، أوكِلت إلى بلدي مالي طوال السنتين الأوليين. والاجتماع الثاني، الذي عُقِد في باماكو أيضا في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، نتج عنه اعتماد خريطة طريق الرئاسة المالية، التي ركَّزت بشكل خاص على تنسيق جهود الشركاء، والمُلكية الوطنية والإقليمية للمبادرات والاستراتيجيات المختلفة لمنطقة الساحل.

والملاحظة الأخيرة المتعلقة بهذا الموضوع، هي أنني أشكر الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والمؤسسات المالية الملتزمة بدعم تنفيذ المشاريع والبرامج المستهدَفة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونشكر أيضاً المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، السيدة هيروت غويبري سيلاسي، والسيد رومانو برودي على جهوده للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ودعم مالي على المستوى الدولي.

وتبقى مالي ملتزمة التزاماً ثابتاً بمُثُل السلام والاستقرار، داخل حدودها وخارجها على السواء. لذا، أرحب بالتقدم المحرَز على صعيد إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في البلد الشقيق غينيا – بيساو. والإجراء الناجح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية يدعم استعادة النظام الدستوري في ذلك البلد الشقيق.

وفي ما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، تشعر مالي بالقلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة هناك، وتُعرب عن دعمها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل لانتشارها السريع أن يضع نهاية للعنف المتصاعد، ويحمي بالتالي السكان المدنيين في ذلك البلد الشقيق.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، نتابع بقلق شديد التطورات في سوريا ولبنان والعراق، حيث هجمات الجماعة

الإرهابية المسمَّاة الدولة الإسلامية في العراق والشام تهدد سيادة ذلك البلد واستقرار المنطقة بأكملها. وللشعب الفلسطيني، نُعرب عن تضامننا عملياً ونواصل العمل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتبقى مالي ملتزمة التزاماً ثابتاً بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالقضاء على الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ولكي تكون تلك المكافحة فعّالة، يجب أن تستفيد من أوجه التآزر ذات الصلة. وإطار التشاور والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي يتيح تلك الفرصة. وبالمثل، تشجب مالي تآكل تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح، ولا سيما الشلل المطوَّل في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. لكننا نرحب باعتماد الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤)، لأنها تشكِّل تقدماً حقيقياً في هذا المجال.

ونلاحظ أنَّ المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن تجري فعلياً منذ عقدين. ويبدو أنَّ المسائل الرئيسية هي فئات العضوية، مسألة حق النقض، التمثيل الإقليمي، توسيع العضوية، أساليب عمل المجلس وعلاقاته مع الجمعية العامة. ويبدو لنا أنَّ جميع الدول الأعضاء مقتنعة الآن بضرورة إصلاح الإطار المؤسسي للأمم المتحدة، بغية تعزيز مشروعيتها وضمان فعاليتها.

لكن لم يتمَّ إحراز أي تقدم يذكر في الحالة المحددة لمجلس الأمن، على الرغم من الدعوات المتكررة من هذه المنصة نفسها والاجتماعات العديدة المعنية بالمسألة. وعلى الرغم من حقيقة أنَّ أفريقيا تمثِّل ٥٣ من ١٩٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة اليوم، فإنها تبقى القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن.

وهذه الحالة تتناقض مع قيم المساواة والعدالة وهي المثل العليا التي تعتنقها منظمتنا.

وصاغت أفريقيا وقدمت موقفا مشتركا اتفق عليه في إزولوييني، وأُكد عليه مجددا في سرت وتم تأكيده فيما بعد خلال عدة مؤتمرات قمة أخرى. ويدعو هذا الاقتراح، وهو حل منصف وواقعي، إلى منح القارة الأفريقية في المجلس مقعدين دائمين مع حق النقض (الفيتو) وخمسة مقاعد أخرى غير دائمة. ويبدو لنا أن إصلاح المجلس على هذا النحو سيعكس بصورة أفضل الوقائع الجغرافية السياسية للعالم اليوم، وسيرفع الإجحاف التاريخي الذي وقع على أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا جميعا نجتمع هنا في الأمم المتحدة من أجل مثل عليا وبسبب رغبة عالمية في تحقيق السلام والعدالة والحرية. وجميع الأشخاص في أرجاء العالم كافة يتوقعون من الأمم المتحدة أن تحقق السلام والأمن والتنمية والتضامن الدولي. وليس لدينا أي حق في إحباطهم. وباعتبارنا مجتمعا للأمم، علينا الواجب ولدينا الوسائل للنجاح من خلال الوعي الجماعي والمحافظة على قيمنا المشتركة. وذلك هو ثمن منح الأجيال المقبلة تنمية مستدامة من شأنها أن تحميهم من ويلات الحرب والحرمان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطحب السيد سلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كير (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ بلدكم، أوغندا، والقارة الأفريقية على انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية في دورتها التاسعة والستين. ويتعهد وفد بلدي وشخصي بتقدم الدعم الكامل لكم، سيدي، في الاضطلاع بهذه المهمة الهامة. كما أود أن أهنئ السفير جون آش على استكمال فترة ولايته بنجاح.

إننا جميعا مقيدون بواجبنا الأخلاقي والتزاماتنا القانونية بالتصدي للتحديات التي تواجه العالم اليوم. ويلزم أن نعمل بروح التضامن لتعزيز السلام والأمن العالميين من أجل مصلحة دولنا. وفي هذا السياق، أناشد الأمم المتحدة وجميع رؤساء الدول والحكومات دعم مبادرات السلام الحالية في العالم، لا سيما في الشرق الأوسط وجمهورية أفريقيا الوسط والصومال ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان. ونحن بحاجة إلى إيجاد السبل والوسائل المناسبة لوضع حد لهذه النزاعات والعديد غيرها في العالم، وإلى تمهيد الطريق لجميع دول العالم وشعوبه لكي تعيش في سلام وتتمتع بحقوقها الأساسية.

وإضافة إلى ذلك، يلزم تعزيز مجلس الأمن للتصدي للتحديات العالمية الجديدة. ولذلك، نؤيد دعوة الزعماء الأفارقة إلى إجراء استعراض شامل لمجلس الأمن لضمان تمثيل أفريقيا والقارات الأخرى بصورة مناسبة في هذه الهيئة الدولية الهامة، وفقا للموقف الأفريقي على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وهذا سينشئ مجلس أمن أكثر شمولا ويمكن جميع القارات من الاضطلاع بدور أكبر وأكثر فعالية في تعزيز السلام والأمن العالميين لفائدة الجنس البشري. والأمر الأهم، أنه سيضمن لمجلس الأمن أن يواصل تحقيق هدفه وأن يكون أكثر قدرة على الاضطلاع بولايته.

لقد كانت رحلة شعب بلدي من النزاع إلى السلام ومن الاستقلال إلى الحرية رحلة باهظة الثمن. واتسمت بالتهميش الاقتصادي والسياسي، وبحرب طويلة وكوارث طبيعية وخسارة ملايين الأرواح ومعاناة إنسانية لا مثيل لها. وعند الاستقلال، حصلنا على بلد يواجه تحديات عديدة، تتراوح من ضعف المؤسسات الوطنية وعدم كفاية البنية التحتية المادية إلى القدرات البشرية المحدودة وضعف آليات الأمن. ونشعر بالامتنان للمجتمع الدولي على دعمه وعلى استمرار تقديمه للمساعدة الإنسانية والإنمائية.

ولا يساورني أي شك في أن العالم تابع بشعور بالصدمة والدهشة النزاع العنيف الذي اندلع في جنوب السودان في يوم الأحد، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي خطط له نائبي الأول الذي أراد أن يستولي على السلطة بالقوة. وكان متسرعا أكثر مما ينبغي في تعطشه للسلطة. فهو لم يرد أن ينتظر الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، حيث كان بوسعه أن يسعى للحصول على ولاية من شعب جنوب السودان، على نحو ما يتطلبه دستورنا الانتقالي. وأسفر الانقلاب الفاشل والتمرد الذي أعقبه عن خسارة العديد من أرواح الأبرياء، وتدمير الممتلكات والإضرار بالعلاقات المجتمعية. ومع ذلك، فشل الانقلاب، وتواصل الحكومة الدفاع عن البلد والشعب ضد التمرد.

وتغتنم حكومة وشعب جنوب السودان هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي بأسره على سرعة العمل من أجل استعادة السلام والاستقرار في بلدي. وحكومتي تلتزم التزاما راسخا بحل الصراع بالوسائل السلمية، وفريقي التفاوضي موجود في أديس أبابا، إثيوبيا، منذ كانون الثاني/يناير لإجراء محادثات سلام مع المتمردين بغية إسدال الستار على فصل مظلم في تاريخ بلدنا الفتي وفتح صفحة جديدة، من أجل تمهيد الطريق أمامنا مرة أخرى للشروع في المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمس حاجة شعبنا إليها.

وبفضل الجهود المتفانية التي بذلها الوسطاء، تمكنا من التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والفصيل المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢٣ كانون الثاني/يناير، ومن إعادة تأكيد التزامنا بالاتفاق في ٩ أيار/مايو. وأظهرت حكومة بلدي التزامها الأكيد بتحقيق السلام، وهي تحترم تلك الاتفاقات دون تحفظ وتواصل التفاوض بحسن نية للتوصل إلى حل سلمي للصراع. ومع ذلك، فقد انتهك المتمردون الاتفاقات في مرات كثيرة جدا ويرفضون التوقيع على الاتفاق البروتوكولي، وهو وثيقة بالغة الأهمية وقعها رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية، بمن فيهم أنا، بصفتي طرفا في الصراع. وهذه الوثيقة الهامة تشكل الأساس لحل الأزمة بطريقة سلمية وشاملة للجميع. ولذلك، أحث المجتمع الدولي أن يحمل المتمردين على توقيع الاتفاق البروتوكولي.

ونعرب عن تقديرنا لشعور المجتمع الدولي بالقلق، وهو محق في ذلك، إزاء الأزمة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الانقلاب الفاشل والتمرد. وفي هذا الصدد، أمرت حكومتي بإجراء تحقيق في تلك الانتهاكات، كما وافقت على التعاون مع لجنة التحقيق التي شكلها الاتحاد الأفريقي لإجراء تحقيقات في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن مصممون على مساءلة أولئك الذين تثبت مسؤوليتهم، حيث أننا لا نتغاضى عن الإفلات من العقاب في ظل أي ظرف من الظروف.

وقد أصدرت حكومتي مؤخرا قانونا لكفالة حرية التعبير في وسائط الإعلام. كما صدقت على اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية الثلاث، ألا وهي، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري الأول؛ واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. وهذه جميعا تدابير إيجابية تم اتخاذها لمعالجة بعض الشواغل المثارة.

إن الصراع الدائر في جنوب السودان هو محض صراع سياسي على السلطة، وليس صراعا عرقيا، حسبما يتردد. وقد لجأ المواطنون الذين شُردوا بسبب الصراع، لا سيما في الولايات الثلاث جونقلي والوحدة وأعالي النيل، إلى ولايات البحيرات، واراب، وسط الاستوائية، شرق الاستوائية وإلى البلدان المجاورة. وهؤلاء الضحايا الأبرياء للصراع بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية وهم يستحقونها. ولذلك، نشكر الأمم المتحدة وحكومة النرويج وأصحاب المصلحة على تنظيم مؤتمر المانحين في أوسلو، النرويج، في أيار/مايو بهدف دعم احتياجاتنا الإنسانية. كما نعرب عن تقديرنا البالغ وترحيبنا بالاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن جنوب السودان الذي نظمته الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر بوصفه مناسبة على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية، والذي قدم خلاله عدد من الجهات المانحة تعهدات بالدعم. وحكومتي ملتزمة التزاما تاما بتوفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وقد اتخذت ما يلزم من تدابير لتيسير إمكانية وصول الوكالات الإنسانية.

غالبا ما يكون هناك ارتباط بين الصراعات الدائرة داخل دولتي جنوب السودان والسودان. ولهذا السبب، سنبذل في جمهورية جنوب السودان المزيد من الجهود لتعزيز العلاقات مع جمهورية السودان. فنفطنا يتدفق عبر أراضي السودان. وبروح من التعاون، يشرع وزير الخارجية والتعاون الدولي في حكومتي قريبا في مزيد من الزيارات المشتركة مع نظيره السوداني إلى البلدان المانحة لمناشدتها والضغط عليها من أجل إلغاء وإسقاط الديون الخارجية للسودان، على النحو المُتفق

عليه في اتفاق التعاون بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. وهناك مسائل عالقة تتصل باتفاق السلام الشامل، ولا سيما الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وتعمل جمهورية جنوب السودان والسودان على حل هذه المسائل بالاشتراك مع أعضاء فريق الوساطة التابع لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبالتعاون مع شركائنا الآخرين من أجل إيجاد حل سلمي وودي مع السودان. وأنا ملتزم بمعالجة تلك المسائل العالقة حيث أجري اتصالات مباشرة مع رئيس السودان عمر البشير من أجل تسوية هذه القضايا من خلال الحوار.

علاوة على ذلك، فإن حكومتي وشعب جنوب السودان يودان التأكيد على تقديرنا وشكرنا للبلدان التي أعربت عن دعمها لإيجاد حل سلمي للصراع في بلدي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومصر وجنوب أفريقيا والسودان وكينيا وأوغندا وإثيوبيا والنرويج والكونغو وناميبيا، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى.

تتعاون حكومتي مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات المعنية الأخرى، مثل زعماء القبائل والأحزاب السياسية والمجتمعات المدنية والمنظمات الدينية، من أجل بناء الثقة في أوساط المشردين داخليا في المخيمات التابعة للبعثة ولتشجيعهم على العودة إلى ديارهم وإلى مناطق إقامتهم قبل الصراع ومعاودة كسب عيشهم كالمعتاد. وبخصوص تعاوننا مع بعثة الأمم المتحدة، تود حكومتي أن تعرب عن القلق إزاء أحدث ولاية للبعثة، والتي ستترتب عليها آثار خطيرة جدا على صعيد تقديم الخدمات إلى شعب بلدي. وأشير بشكل خاص إلى أن الولاية الجديدة لا تسمح للبعثة بالاستجابة للطلبات المقدمة من الشركاء على المستوى الوطني وعلى صعيدي الولايات والإدارات المحلية للحصول على المساعدة في الأنشطة الهامة المتصلة ببناء القدرات وبناء السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والإنعاش والتنمية.

ورغم أن الأنشطة التي ذكرتها للتو تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجنوب السودان، إلا أننا نعتقد بقوة أن الهدف الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هو دعم السلام والمصالحة أولا وقبل كل شيء. ونطلب بكل تواضع من مجلس الأمن إعادة النظر في قراره عندما يأتي موعد تجديد ولاية البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر. ونحث أيضا البعثة على الشروع في إعادة توجيه أنشطتها المتعلقة بولاية حماية المدنيين والانتقال من الحماية من خلال الوجود إلى الحماية عن طريق الفعل. وهذا أمر مهم جدا لأن وجود قوات لا تتحرك لا يجدي نفعا فيما يخص إنقاذ السكان المدنيين. ومن الأهمية للغاية بمكان أن تصبح تلك القوات نشطة. كما يجب أن نشجع المقيمين في مخيمات البعثة على العودة إلى ديارهم. ويجب على البعثة حماية المدنيين في أحيائهم، وليس في المخيمات، لأن بلدنا بلد شاسع، أكبر من فرنسا.

يتمثل موضوع دورتنا الحالية في ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وليس من المستغرب ألا تتمكن، جمهورية جنوب السودان وهي بلد عمره ثلاث سنوات ويواجه تحديات عديدة، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا لنثني على الأمين العام والفريق العامل لتنسيقهما المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، والتي ستشكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تركز أهداف التنمية المستدامة على جهود الدول المتعلقة بالحد من الفقر؛ والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي؛ ومعالجة شواغلنا الصحية، وخاصة المسائل التي تؤثر على النساء والأطفال؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ ومعالجة قضايا الوصول والإنصاف والجودة في مجال التعليم؛ والتصدي لبطالة الشباب.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب شراكة قوية ومستدامة والتعاون والتنسيق على

المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، كما سيتطلب أن تمارس الأمم المتحدة القيادة. ومن جانبنا، فإننا لن ندخر جهدا وسنعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي وشركائنا في الاتفاق الجديد، بوصفنا دولة هشة عضوا في مجموعة الدول الهشة السبع، لتحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامننا ودعمنا لضحايا فيروس إيبولا في منطقة غرب أفريقيا الكبرى، ولا سيما في ليبريا وغينيا وسيراليون. وننوه بالدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة القارة في مكافحة الفيروس. ومن الحيوي أن تعالج أهداف التنمية المستدامة هذه التهديدات الصحية العالمية.

تدين جمهورية جنوب السودان بشدة جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك القرصنة التي أصبحت خطرا على السلم والأمن الدوليين.

من المسلم به الآن أن تغير المناخ بات يشكل تهديدا عالميا رئيسيا، وهو التهديد الذي يمكنه أن يمحو كوكب الأرض من الوجود، ويقضي على الجنس البشري بأكمله. وأثني على الأمين العام على عقده مؤتمر القمة المعني بالمناخ مؤخرا لتركيز الاهتمام على هذه المشكلة العالمية، وأحث جميع أعضاء الجمعية العامة على الاستجابة لنداء الأمين العام، واتخاذ إجراءات جريئة. ومن دواعي سروري شمول أهداف التنمية المستدامة للمسائل البيئية التي تهم المجتمع الدولي، وآمل أن يفضي مؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى إبرام اتفاق بشأن إطار قانوني عالمي جديد لمعالجة مشكلة تغير المناخ. ويجب علينا الفوز في السباق مع الزمن لإنقاذ كوكبنا والبشرية قبل فوات الأوان. وإذ أقتبس من كلام السيدة غراسا ماشيل، فإن التصدي لتغير المناخ يتطلب قيادة وشجاعة وطموحا منا جميعا. فلنعمل في تضامن من أجل بناء المستقبل الذي نصبو إليه.

أخيرا، أؤكد مجددا، سيدي، عزمي على استعادة السلام لشعب جنوب السودان والتنفيذ الكامل لاتفاقات التعاون مع جمهورية السودان، وعلى تقديم الدعم غير المقيد للمساعدات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وضمان الحوكمة الديمقراطية في بلدي وتعزيز علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة وجميع أعضاء المجتمع الدولي دون استثناء. وسنعمل يدا واحدة لجعل جنوب السودان بلدا سالما وآمنا، ينعم بالسلام والازدهار.

إننا نسيج واحد في هذا العالم، سواء أكنا ضعفاء أم أقوياء، أغنياء، أم فقراء. لذلك، فلنظل متحدين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب السودان، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سيلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيدة كاثرين سامبا – بانزا، رئيسة الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطحبت السيدة كاثرين سامبا – بانزا، رئيسة الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كاثرين سامبا – بانزا، رئيسة الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة سامبا – بانزا (تكلمت بالفرنسية): يشرفني وأعتز اعتزازا مشروعا أن أتكلم من على هذا المنبر باسم

بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، بمناسبة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة لمنظمتنا المشتركة.

بادىء ذي بدء،أود أن أعرب، باسم الوفد المرافق لي وبالأصالة عن نفسي، عن تهانئي الحارة للسيد سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أتقدم بتهانئي إلى السيد جون آش، الذي ترأس بنجاح الجمعية في دورتها الثامنة والستين، التي نوقشت خلالها الحالة في بلدي مناقشة واسعة النطاق، وكانت موضوعا لعدد من قرارات مجلس الأمن.

كما أود على نحو خاص أن أعرب عن امتناني وامتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للأمين العام بان كي – مون على فعاليته والتزامه تجاه بلدي، التزام تجسد في الزيارة التي قام بها في نيسان/أبريل إلى بانغي.

ومن المهم على نحو خاص بالنسبة لي أن أخاطب الأعضاء رسميا في هذه القاعة لأعرب عن بالغ امتنان شعب أفريقيا الوسطى على ما أبداه المجتمع الدولي من التزام ثابت وحثيث تجاه بلدي في محنته. وأخص بذلك الامتنان رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبلدان الوساطة الدولية بقيادة الرئيس دونيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو. وهو مُوَجَهٌ أيضا إلى فرنسا ورئيسها على إصرارهما العنيد، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى على دعمهم المتجدد والثابت للسلطات الانتقالية في بلدي.

تنعقد الدورة التاسعة والستون في الوقت الذي لا يزال فيه بلدي يشهد حالة إنسانية وأمنية واقتصادية مقلقة، تشكل تحديا لنا كافة باعتبارنا أعضاء في المجتمع الدولي. فقد سقطت جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة من الضعف الشديد بفعل انعدام الاستقرار السياسي، والنزاعات الداخلية المتكررة طيلة أكثر من عقدين. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ضربت جمهورية أفريقيا الوسطى أسوأ أزمة في تاريخها، تاركة شعب أفريقيا الوسطى في حالة مأساوية.

وفي أعقاب استقالة سلفي في ١٠ كانون الثاني/يناير، استجبت لنداءات استغاثة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أذكى انتخابي آمالا كبيرة لدى أبناء بلدي الذين رحبوا بانتخاب أول امرأة رئيسة لجمهورية أفريقيا الوسطى باعتباره دليلا على القطيعة مع الماضي وبداية لمستقبل جديد. ومنذئذ، أحسست بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقي وقمت بتقييم الحالة التي ورثتها.

وبكل إصرار، قمت بالانكباب على معالجة الحالة، بدعم من المجتمع الدولي، ووفقا لخارطة الطريق بشأن العملية الانتقالية التي تتمثل أركانها الرئيسية في استعادة الأمن والسلام، وتسوية الأزمة الإنسانية الخطيرة، وإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أرجاء التراب الوطني، واستئناف النشاط الاقتصادي، وبطبيعة الحال، إجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية. واليوم، يسعدني أن دعواتي إلى المجتمع الدولي من أجل دعم جهود العملية الانتقالية لم تبق بدون استجابة؛ إذ حظينا بدعم متعدد الأوجه، والذي استطعنا بفضله تفادي وقوع الأسوأ في بلدي.

وقد أسفرت تلك الجهود المتضافرة عن إحراز تقدم ملحوظ بشأن المسائل الأمنية والإنسانية والسياسية. وفيما يتعلق بالأمن، أشيد باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) في ١٠ نيسان/أبريل، الذي يأذن بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي شكل استجابة قوية من جانب المجتمع الدولي للأزمة في أفريقيا الوسطى وأدى في ١٥ أيلول/سبتمبر إلى نقل السلطة بصورة نهائية من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا

الوسطى. وأود أن أشكر جميع الدول التي وضعت رهن إشارة البعثة قواتها وأعتدتها ومساهمتها المادية.

ونعلق آمالا كبيرة على نشر البعثة، التي ينبغي أن تسهم على نحو فعال وناجع في تأمين مسار البلد نحو إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة. غير أن الحقيقة تظل هي أن نجاح البعثة سيرتهن أيضا بالمشاركة الوثيقة لقوات الأمن والدفاع الوطنية، التي يمقدروها تقديم الدعم إلى البعثة بحكم درايتها الميدانية.

وأود أن أطلب إلى لجنة الجزاءات أن تبدي قدرا كبيرا من التفهم وأن تعيد النظر في حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقا الوسطى. وفي الوقت ذاته، من الملح أيضا تجاوز نطاق منتدى برازافيل الذي أسفر عن التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال القتالية ومهد السبيل لنزع سلاح جميع الجماعات المسلحة، وإصلاح قطاعي الأمن والدفاع، وعلى نحو خاص، تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي تلك المجالات أيضا، سنحتاج إلى مساندة كبيرة من المجتمع الدولي.

أما في المجال الإنساني، فإن الجهود جارية على قدم وساق منذ كانون الثاني/يناير. وحتى الآن، انخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا من ٠٠٠ ٩٠٠ إلى ٠٠٠ ١٧٥ شخص، وهو ما يعني أن ٨١ في المائة من المشردين داخليا غادروا المواقع المؤقتة للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية. وعلى الرغم من التحسينات، فإن الحالة الإنسانية ما زالت مقلقة على نحو عام، لأنها ترتهن بالحالة الأمنية الهشة، لا سيما في المناطق الريفية.

وينبغي أن تنصب الجهود على تحقيق عودة ٠٠٠ ٤٠٠ لاجيء الآن في البلدان المجاورة. وبالمثل، فإن الموارد التي حُشدت حتى الآن تغطي ٤٨ في المائة من الاحتياجات الإنسانية المعلن عنها. وفي ذلك الصدد، نتوقع مدفوعات أخرى لدعم عودة الأشخاص المشردين والمنفيين إلى ديارهم.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، فقد تعرض اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى لضربة قوية جراء الأزمة العميقة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل نمو البلد إلى ناقص ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٣، مما زج به في ركود عميق ومفاجيء.

واستفادت جمهورية أفريقيا الوسطى، بفضل الدبلوماسية النشطة، من دعم الميزانية في حالات الطوارئ لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهو الاتفاق الذي تم التوقيع عليه مع صندوق النقد الدولي من أجل وضع برنامج للإسراع في صرف الاعتمادات والدعم المتعلق بالميزانية المقدم من البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتفاقات المبرمة مع فرنسا من أجل دعم الميزانية. بالإضافة لما جرى من إعلانات بشأن الأموال، فإن من شأن صرفها بفعالية أن يعزز الأنشطة الاقتصادية لبلدنا ويضعه على مسار النمو. وقد صممت خطة الطوارئ للتعمير المستدام لمجابهة الأزمة الاقتصادية بفعالية، وأحد توقعاتنا تجاه المجتمع الدولي هو أن يقدم لنا كل الدعم اللازم لتنفيذ تلك الخطة تنفيذا فعالا.

ومن أجل تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية ومساعدة مواطني أفريقيا الوسطى على العيش مع بعضهم بعضاً على نحو أفضل، فقد ركّزتُ دائما على تهدئة القلوب ومخاطبة العقول لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وقد اتخذت الخطوة الأولى في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه. وقد حان الوقت الآن لمواصلة العملية في جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها، من خلال توفير الفرصة لشعبنا ليقيموا حالة البلد بأنفسهم ويتقاسموا رؤيتهم بشأن مستقبل البلد، ومن خلال الجمع بين جميع أطراف الأزمة حول الطاولة للنظر في ميثاق جمهوري جديد لإعادة صياغة دولة أفريقيا الوسطى. وتحدو جمهورية أفريقيا الوسطى أمل كبير بأن يتم إيلاء اهتمام خاص للعملية السياسية التي سيتوقف نجاحها على الموارد المتاحة لتنفيذها.

أود أن أثني على أهمية الموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة للجمعية العامة. وينبغي لهذا الموضوع أن يقودنا لتقييم المنجزات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتحديات الناشئة. وهي تأتي في الوقت المناسب، لأن العالم لا تزال تهز أركانه الأزمات من جميع الأنواع في أفريقيا، والشرق الأدنى والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. إن وباء فيروس الإيبولا، الذي يجتاح منطقة غرب أفريقيا مع احتمال التفشي خارجها، تحد حالي آخر له عواقب سلبية اقتصادية وإنسانية واسعة النطاق في العديد من البلدان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب من على هذا المنبر الرفيع عن تعازي القلبية، وتعازي شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، للبلدان الأفريقية الشقيقة المتضررة من هذا الوباء الذي أودى بحياة الكثيرين.

كما أعرب عن تعازيّ، وتعازي شعب أفريقيا الوسطى، للرئيس الفرنسي فرانسوا إولاند وللشعب الفرنسي بفقدانهم إيرفي غورديل الذي قتل في جريمة غادرة أثارت غضبنا جميعا. إن هذه الجريمة الجبانة بمثابة تذكير في الوقت المناسب للحاجة إلى تكثيف حربنا ضد الإرهاب الذي لا يزال يشكل خطرا كبيرا يهدد كوكبنا، ويمثل عقبة حقيقية على طريق تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتدعو جمهورية أفريقيا الوسطى المجتمع الدولي إلى المزيد من الحشد لمكافحة الإرهاب، ولا سيما ضد جماعة بوكو حرام في نيجيريا والكاميرون، غير البعيدين عن حدود بلدي، وضد جيش الرب للمقاومة، الذي ما زال مستفحلاً في جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض البلدان المجاورة.

وبالمثل، تعارض جمهورية أفريقيا الوسطى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي لا يزال يتم الاتجار بها بصورة غير مشروعة، ولا زالت تغذي أسوأ الصراعات في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أفريقيا. وترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بالجهود التي تبذل من أجل التوصل للتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة واعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) المتعلق بعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونحن في انتظار التنفيذ الفعال لذلك القرار.

والمسألة ذات الصلة بحالات الحرب هي مسألة العدل وحقوق الإنسان. وأنا ألتزم التزاما قويا بمكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها طرفا في نظام روما الأساسي، دعم الإجراءات التي تتخذها المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب لأخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، وخاصة في بلدي. في هذا السياق، تؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى المبادرة التي اتخذها فرنسا والمكسيك لتقليص الاستخدام التعسفي لحق النقض في مجلس الأمن في الحالات التي تنطوي على مذابح للسكان المدنيين، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية.

لقد التزم بلدي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيقا لهذه الغاية وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي تم تنفيذها بنتائج ملموسة، بما في ذلك في مجالات المياه والمرافق الصحية والتعليم. وكان هذا هو الحال إلى أن نشبت للأسف الأزمة الأخيرة، التي وضعت كل شيء موضع تساؤل. أود أيضا أن أسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الدول غير الساحلية، مثل دولتي، وأن أدعو إلى تضامن دولي يكفل لهذه الدول الحصول على مساعدة كبيرة من أجل تخفيف العبء المرتبط بضعفنا الاقتصادي، وييسّر تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

إنني أثني على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من تغير المناخ وأثره السلبي على العالم. وأشجع بقوة جميع البلدان على التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو، وإلى إدراج مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الاتفاق الجديد الذي سيعتمد بباريس في عام ٢٠١٥.

وتعارض جمهورية أفريقيا الوسطى كافة المحاولات المؤيدة للتقسيم والتهديدات التي تتعرض لها السلامة الإقليمية

للدول. وعليه، فإنها تؤيد موقف المملكة المغربية بشأن مسألة الصحراء، وهو ما يتفق مع قراري مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧)، ٢١٥٢ (٢٠١٤).

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإشادة العميقة بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم. وفي الختام، أود أن أعرب، في المقام الأول، عن اعتزازي بشجاعة شعب أفريقيا الوسطى وقدرته الكبيره على الصمود، وبما أبدوه من عزم للنهوض من الأزمات المتكررة التي سببت لهم معاناة لا توصف. تعيش الأمم المتحدة! يعيش التضامن الدولي ليكفل سيادة السلام والأمن في جميع أنحاء العالم!

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الحكومة الاتحادية الانتقالية بجمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحبت السيدة كاثرين سامبا – بانزا، رئيسة الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد بروسبر بازومبانزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد بروسبر بازومبانزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بفخامة السيد بروسبر بازومبانزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد بازومبانزا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): باسم فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، وشعب بوروندي كافة، أود أولاً أن أتقدم بالتهنئة الحارة لكم، السيد سام كوتيسا، ابن أفريقيا البار، على انتخابكم بالتزكية في ١١ حزيران/يونيه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للعمل الرائع الذي اضطلع به السيد جون آش، الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، واختتم أعمالها في هذه القاعة التي تم تجديدها حديثاً. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر شكرنا للأمين العام، السيد بان كي – مون على جهوده الدؤوبة لتحسين أداء المنظمة والنتائج التي تحققت في سياق اجتماعي – اقتصادي صعب للغاية.

في هذه اللحظة الهامة، إذ تتلاقى الوفود من كثير من أنحاء العالم المختلفة معاً، نود أن نعرب عن تقديرنا لموضوع الدورة التاسعة والستين، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وهو يأتي في الوقت المناسب تماماً، لأننا نمضي ببطء ولكن بثبات وإصرار مع اقترابنا من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفضلاً عن ذلك، أود أيضا أن أرحب بالأولويات التي قمتم بتحديدها بالفعل، سيدي الرئيس، والتي تركز على القضاء على الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وكما ذكر واضعو تقرير الفريق الرفيع المستوى المنشأ لتقديم توصيات بشأن وضع برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن الموضوع المختار وأولوياتكم طموحان وعمليان في وقت واحد. ويشير التقرير إلى المناقشات المكثفة في كل منطقة وفي العديد من القطاعات، وخاصة بشأن أولئك الذين يعيشون في فقر. ويعزز نفس الفريق الأمل في أن جيلنا سيكون قادراً على تحقيق التحولات المطلوبة لوضع حد للفقر الذي يدمر حياة الناس في جميع أنحاء كوكبنا.

ولذلك، ينبغي أن نشدد على أنه مهما بلغ طموح التوصيات المقدمة من الفريق، ينبغي أن نأخذ الحقائق على

أرض الواقع بعين الاعتبار أيضاً، وكون أن التغييرات التحويلية المرتبطة بالأهداف والأهداف الإرشادية – المنبثقة عن المناقشات مع ٠٠٠ ٥ من منظمات المجتمع المدني، و ٢٥٠ من قادة المؤسسات التجارية الكبرى والأوساط العلمية والأكاديمية، إلى جانب المشاورات الوطنية والإقليمية والدولية – يمكن أن تسهم في الحد من الجوع والفقر في جميع أنحاء العالم عن طريق توليد نمو اقتصادي ملموس يمكن تقاسمه بإنصاف من أجل تحقيق الرفاه الذي نسعى إليه.

لقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة ميثاق للتضامن الاجتماعي – الاقتصادي العالمي لبلداننا. وشأننا شأن الدول الأخرى في أفريقيا وغيرها، تكن بوروندي احتراماً كبيراً لتلك الأهداف. وكما أشار الفريق المذكور آنفاً وبحق، فإن أسرع خفض للفقر في تاريخ العالم قد تحقق خلال السنوات الثلاث عشرة الأولى من الألفية الجديدة. ويلاحظ نفس الفريق أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على ١,٢٥ دولار في اليوم قد انخفض، وكذلك انخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٣٠ في المائة منذ إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ (القرار ٢/٥٥)، في حين انخفضت الوفيات التي تعزى إلى الملاريا بمقدار الربع.

وبينما ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه ليس كل بلد يمكن أن يفخر بالتقدم ذاته، فإن بوروندي تتشاطر الاعتقاد أنه سيكون من الخطأ أن نتخلى عن الأهداف الإنمائية للألفية وأن نبدأ من جديد من الصفر. على العكس من ذلك، ينبغي أن نواصل الإصلاحات التي حققت ذلك التقدم غير المسبوق، وهو بلا شك نتيجة لتحسين السياسات والالتزام على نطاق عالمي بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، ينبغي لنا الاستفادة منها لتحقيق مزيد من المكاسب. ونحن نؤيد أيضا الأولويات المعلنة الأخرى، بما في ذلك اعتماد خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز التعاون وإصلاح الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والهيئات الأخرى.

وعلى الرغم من أنه يبدو واضحاً في هذه اللحظة أن بوروندي لن تكون قادرة على بلوغ كامل الأهداف المحددة، أود الإشارة إلى أننا أحرزنا تقدماً لا يمكن إنكاره في مجالي التعليم والصحة، ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى برامجنا بشأن مجانية التعليم والرعاية الطبية للأطفال دون سن الخامسة والأمهات الجدد. وإلى جانب بناء ٣٠٠٠ فصل والعديد من المراكز الصحية خلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا نتائج إيجابية في قطاعات أخرى أيضا.

في مجال التعليم، فإن العديد من الشباب في بوروندي، بما في ذلك الفتيات، الذين لم يكن لديهم فرصة للحصول على التعليم المدرسي في الماضي قد التحقوا بالمدارس الآن. وفي مجال الرعاية الصحية، خفضنا معدل وفيات الأطفال والأمهات، ونعمل على استقرار معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتلبية متطلبات الأهلية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقد عرضنا تلك الجهود في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وذلك إلى جانب الحد من الوفيات الناجمة عن الملاريا.

أما على الصعيد السياسي، فكما أشرنا في خطابنا في الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، تمضي بوروندي قدماً في العملية التي التزمنا بها قبل شهور لإجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة، المقرر لها أن تبدأ في أيار/مايو ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أنه بعد إجراء انتخابات متعاقبة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين والطبقة السياسية برمتها، من خلال قادة الأحزاب السياسية المصرح بها وأطراف أخرى، تم الاتفاق في آذار/مارس ٢٠١٣ على خارطة طريق للانتخابات القادمة.

وفي ذلك الصدد، فلا بد من أن أضيف أن البرلمان البوروندي قد تمكن من اعتماد قانون الانتخابات بتوافق الآراء، بفضل تلك الأداة القيمة للغاية، التي من شأنها أن تساعد

الأحزاب السياسية البوروندية على إجراء انتخابات حرة ديمقراطية وتتسم بالشفافية. وفي وقت لاحق، أصدر رئيس الدولة ذلك القانون على النحو المنصوص عليه في دستورنا، علما بأنه ثمرة لاتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠ الذي توليه بوروندي أهمية كبرى. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات في حزيران/يونيه الماضي من قبل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي أنشئت عقب إجراء مشاورات والتوصل إلى اتفاق بين الأحزاب السياسية المشاركة في هذه المسألة.

وعليه، يمكننا القول أن الأمور تسير على ما يرام في بلدي. وأود أيضا أن أؤكد مجددا، وبصوت عال وواضح، ما ظل يكرره رئيس الدولة، فخامة السيد بيير نكورونزيزا، في كثير من الأحيان: ستجرى انتخابات عام ٢٠١٥ في ظروف أفضل من الانتخابات السابقة، وستحقق نجاحا كاملا. فلطالما عانى الشعب البوروندي كثيرا من العنف الذي غمر العديد من الأسر في حزن عميق، ولا يسعنا الانزلاق مرة أخرى إلى أخطاء الماضي. وفي الواقع، فقد تعهدنا بحزم على أن نقبر ذلك العنف وجميع أدواته بصورة نهائية. ولذلك السبب، فقد تمثّلنا عبارات الزعيم السياسي الهندي السابق المهاتما غاندي: ”إنني أعارض العنف لأنه عندما يؤدي إلى الخير على ما يبدو، فإن ذلك الخير مؤقت فحسب، في حين أن الشر الذي يتسبب فيه شر دائم“.

وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، يود وفد بلدي العودة إلى المؤسسات المنشأة خلال دورة الهيئة التشريعية الحالية. وتشمل الأدوات المعنية بتحسين الحكم الرشيد: اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ومؤسسة أمين المظالم، اللتين يرى الكثير من مواطنينا أن أداءهما مرضيا. وقد اُعتمدت استراتيجية وطنية بشأن الحكم الرشيد ومكافحة الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ويجري تنفيذها.

وبطبيعة الحال، فإننا ما نزال بعيدين عن تحقيق النتائج المتوقعة. وبالنسبة لبوروندي وفي أماكن أخرى عديدة، يقتضي الوصول إلى تلك النتائج مدة أطول. ولكن الأمر المهم هو توافر الإرادة السياسية العازمة على المضي قدما على الدوام، ومواجهة التحدي المتمثل في عدم التسامح مطلقا في هذا المجال في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين الحكوميين على عقود الأداء بغرض تحسين أداء إدارتنا. وقد ساعد إنشاء هيئة بوروندي للضرائب على تحسين الإيرادات الحكومية، فضلا عن الحد من الفساد الذي كان ممارسة شائعة في الإدارة الضريبية ودوائر العمل في وقت سابق في بلدي. وهنا أيضا، لا بد من الإشارة إلى أن أداءنا لم يصبح مثاليا بعد، غير أننا عازمون على إيجاد حل دائم لآفة الفساد.

وفيما يتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة، المنصوص عليها في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، فقد أقر البرلمان القانون ذا الصلة بالفعل. وما تزال المشاورات جارية لانتخاب ١١ مفوضا، علما بأن باب تقديم أسماء المرشحين قد أغلق في تموز/يوليه ٢٠١٤، وأن لجنة مخصصة لاختيار المرشحين قد أنشئت للتو بتوافق عام في الآراء.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد زدنا عدد النساء في مؤسسات البلد، بل تجاوزنا الأحكام الدستورية المنصوص عليها في ذلك المجال. وقد قدم وفد بوروندي الأرقام ذات الصلة في البيان الذي أدلى به في العام الماضي.

وفيما يتعلق ببرنامج بناء السلام في بوروندي، فما تزال آليات التنسيق – من قبيل الشركاء في فريق التنسيق – تعقد اجتماعاتها بواسطة الهياكل الملائمة، بما في ذلك على سبيل المثال: المجموعات، والمحافل والمنتديات الاستراتيجية، ومنتديات السياسة العامة. وينطبق الشيء نفسه على تنسيق المساعدة، التي اعتمدت بوروندي ذات الهياكل لأجلها.

ومن المتوقع أن تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن تنتقل مسؤوليات

المكتب إلى الفريق القطري للأمم المتحدة في بوروندي، الأمر الذي يجري التحضير له على قدم وساق. وقد عُرض برنامج انتقالي مشترك على الهيئة المعنية بذلك في ١٤ أيار/مايو في مكتب الأمم المتحدة. وتم أيضا تشكيل لجنة توجيهية مشتركة، وإنشاء فريق تقني انتقالي، ويعمل كلاهما وفقا لولايتيهما.

ختاما، وفي سياق توطيد السلام أيضا – وهو المرحلة الثالثة لذلك البرنامج، وتغطي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦– سيبدأ التنفيذ في القريب العاجل. وقد اعتمدت مواضيع هذا البرنامج بالفعل من قبل السلطات المعنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد عقدت بوروندي مؤتمرين قطاعيين في المجالات ذات الأولوية، كان أولهما في تموز/يوليه ٢٠١٣، والآخر في تشرين الأول/أكتوبر. وكان الغرض منهما أن يقررا معا – جنبا إلى جنب مع الشركاء الثنائيين – بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ الالتزامات التي المتعهد بها في مؤتمر الشركاء الإنمائيين لبوروندي، الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد اُستمدت المجالات ذات الأولويات من صكين استراتيجيين هما: رؤية بوروندي للعام ٢٠٢٥، والإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفساد، الجيل الثاني.

ويعنى الصك الأول بالتخطيط الإنمائي في الأجل الطويل ويقدم لمحة عامة لما ستكون عليه بوروندي في عام ٢٠٢٥. وينبغي أن تسترشد به السياسات والاستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة من منظور الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية، دون إعاقة احتياجات الأجيال المقبلة أو الانتقاص منها. ويرتكز الصك الثاني – الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، الجيل الثاني – على رؤية عام ٢٠٢٥. وهو بمثابة الإطار الموحد لجميع السياسات القطاعية والمتعددة القطاعات، ويقسّم الركائز الاستراتيجية التي تقوم عليها رؤية بوروندي لعام ٢٠٢٥ إلى مشاريع وبرامج عمل.

وفي المجال الاقتصادي، فقد تحققت نتائج عديدة ومختلطة. ولذلك السبب، تود الحكومة مرة أخرى أن توجه نداء عاجلا إلى الشركاء الممثلين هنا من على هذا المنبر، لأجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في مؤتمر جنيف لعام ٢٠١٢.

وفيما يتصل ببرنامج بوروندي الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، فقد تم تحديد المجالات التالية. وهي: الحوكمة، وعدم المساواة، والنزاعات والأوضاع الهشة، والنمو الاقتصادي والعمالة والطاقة والمياه والاستدامة البيئية، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلا عن الديناميات السكانية والأمن الغذائي. وقد كان جدول الأعمال هذا نتيجة مشاورات وطنية أجريت على نطاق واسع وشملت جميع الفئات السكانية.

في ظاهره، يمكن رؤية أنه برنامج تكمن جذوره في استمرار التغيير، ويستند بقوة إلى التنمية التحويلية لحياة شعبنا ويتماشى مع موضوع هذه الدورة للجمعية العامة.

حتى وإن كان لا يبدو أن التكامل الإقليمي منصوص عليه صراحة في البرنامج، أود أن أنقل إلى جميع الحاضرين أن التكامل الإقليمي مسألة تلتزم بها بوروندي التزاما راسخا، وتعتبر أنه الخيط المشترك الذي يربط بين مختلف مجالات السياسة العامة، والذي يمكن أن يوفر الاستجابات المناسبة للتحديات التي يواجهها بلدنا.

وعلى الصعيد الدولي، ما برحت الصراعات تمزق عددا من البلدان وتقوض جهود التنمية في العديد من البلدان الأخرى. علينا حشد طاقاتنا والعمل في تآزر للقضاء على تهديدات من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من التهديدات. وفي هذا الصدد، تسعى بوروندي جاهدة، قدر الإمكان، للقيام بدورها في المساعدة على صون السلام والأمن في العالم.

كانت بوروندي أحد بلدين في أفريقيا والعالم قررا التدخل في الصومال في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨، ونواصل السعي للإسهام في تحقيق الاستقرار في ذلك

البلد حتى اليوم. وفي هذا الصدد، تفخر بوروندي بالتقدم المحرز صوب تحقيق التطبيع في الصومال، الأمر الذي يبشر بمستقبل أفضل للصومال. ومع ذلك، ينبغي ألا يحجب النجاح الذي تحقق التحديات الهائلة التي ما زالت تواجه الصومال. تلتزم بوروندي بالعمل مع الشركاء الآخرين للتصدي لها.

وشاركت بوروندي أيضا في عمليات حفظ السلام في بلدان أخرى، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، هايتي، السودان وسوريا، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي ما يتعلق بمالي، نحن نشعر ببالغ الارتياح حيال استعادة السلامة الإقليمية في ذلك البلد ونجاح الانتخابات الرئاسية التي جرت هناك.

وفي ما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط، تشعر بوروندي، شأنها في ذلك شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، بالقلق الشديد إزاء ما لوحظ في الأسابيع الأخيرة من تدهور الحالة الأمنية في المنطقة. ولذلك السبب، نحض جميع الأطراف على وقف الهجمات المسلحة، وتجنب الخسائر في الأرواح البشرية والسعي للتوصل إلى تسويات متفاوض بشأنها لنزاعاتها.

أخيرا، وفي ما يتعلق بأزمة فيروس الإيبولا، فإننا، شأننا شأن البلدان الأفريقية الأخرى، نشعر بالقلق الشديد إزاء الانتشار السريع لفيروس الإيبولا، على النحو الذي وصفه بجلاء ممثلون كثيرون في جلسة مجلس الأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7268). نحن نهنئ المجلس على اعتماده في ١٨ أيلول/سبتمبر القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) المتعلق بأزمة فيروس الإيبولا، بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية. ويشعر وفدي بالفخر لمشاركته في تقديم هذا القرار، مع ١٣٤ دولة أخرى، في المراحل المبكرة من إعداده.

وفي ما يتعلق بجنوب السودان، نوجه نداء عاجلا إلى جميع الأطراف في النزاع لكسر دائرة العنف وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار السياسي. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نعلن أن بوروندي قد وعدت بتقديم كتيبة مشاة مؤلفة من ٨٥٠ فردا لمساعدة تلك الدولة الفتية على استعادة السلام والأمن.

وأود أيضا أن أبلغ الجمعية العامة بأن بوروندي قد أحرزت تقدما فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام، وفي مجالات التعليم والصحة بصفة خاصة. غير أنه وعلى الرغم من جهود بلدي الرامية إلى تعجيل الإجراءات الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، فإن البيئة الاقتصادية الدولية، والبيئة الاقتصادية في بوروندي على وجه الخصوص، لم تكن مواتية لتحقيقها. بيد أن حكومة بوروندي لا تزال ملتزمة ببرنامج الأهداف الإنمائية وستواصل العمل بعد عام ٢٠١٥ لمضاعفة جهودها الرامية إلى صون وتعزيز المبادئ والقيم المنصوص عليها في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي يشكل أساسا متينا للبرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بروسبر بازومبانزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي، من المنصة.

خطاب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطحب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مودي (الهند) (تكلم بالهندية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

إنه حقا لشرف كبير لي أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس وزراء الهند. أشعر بالتضاؤل أمام آمال وتوقعات شعب الهند؛ كما أدرك توقعات العالم، من شعبنا البالغ تعدداه ١,٢٥ بليون شخص.

بلدي، الهند، موطن لسدس سكان العالم. إنه دولة تشهد تحولا اقتصاديا واجتماعيا على نطاق قلما شهدناه في تاريخ العالم. تتشكل نظرة كل بلد إلى العالم وفق حضارته وتقاليده الفلسفية. ترى حكمة الهند القديمة العالم باعتباره أسرة واحدة، وعندما أقول هذا، أود أن أوضح أن لكل بلد فلسفته.

وأنا لا أتكلم عن الأيديولوجية. فالبلد يسير قُدماً بإلهام من تلك الفلسفة. والهند هو البلد الذي ما برح يقول منذ عصوره الفيداوية القديمة بأن العالم، الكرة الأرضية كلها، هي أسرة واحدة. إن الهند بلد لدينا فيه اتصال مع ما وراء الطبيعة، ولدينا حوار مع الطبيعة. ونحن لا نتصارع أبداً مع الطبيعة. فهي جزء من حياة الهندي. والسبب في ذلك أن الهند ما فتئت تمضي قدّماً بفضل هذه الفلسفة. فكلّ بلد وكل أمة تتشكل حسب حضارتها وإرثها الفلسفي. والحكمة الهندية القديمة، كما قلت، ترى العالم باعتباره أسرة واحدة. والهند بلد لا يعبّر عن نفسه وحسب، ولكن عن العدالة والكرامة والفرص والرخاء على نطاق العالم. ونحن نعرب دائما عن دعمنا لمثل هذه المسائل.

وبسبب أيديولوجيتنا، فإننا نؤمن إيمانا راسخاً بتعددية الأطراف. واليوم، إذ أقف هنا، فإنني أعي بنفس القدر الآمال والتوقعات المعلقة على الجمعية العامة. وقد بهرني الإيمان المقدس الذي جمعنا معاً. لقد أنشأنا المنظمة على أساس مبادئ ووجهات نظر عظيمة، إيماناً منا بأنه إذا كان مستقبل كل منا مرتبطاً بمستقبل الآخر، فيتعين علينا أن نعمل معاً من أجل السلام والأمن وحقوق الإنسان ومن أجل التنمية الاقتصادية للجميع. ويجب أن نعمل معاً على تحقيق تلك الغايات. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى ٥١ بلداً. أما اليوم فترفرف أعلام ١٩٣ دولة ذات سيادة أمام هذا المبنى. وينضم كل قطر جديد على أساس الإيمان ذاته والتوقعات نفسها.

تمكنّا من تحقيق الكثير في العقود الستة الماضية. فقد أنهينا العديد من الحروب. وأرسينا السلام وحافظنا عليه. ونساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من الأماكن. ونساعد في بناء مستقبل للأطفال الفقراء. ونسهم في القضاء على الجوع ونسعى جاهدين إلى إنقاذ كوكبنا. وتجعل بعثات حفظ السلام الـ ٦٩ التابعة للأمم المتحدة الخوذات الزرقاء رمزاً للسلام في العالم.

واليوم، هناك طفرة في الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ويدل التحول الديمقراطي السلمي في أفغانستان على أن تطلع الشعب الأفغاني إلى السلام سينتصر حتماً على العنف. وقد شهدنا نيبال تخرج من الحرب إلى السلام والديمقراطية. والديمقراطية حديثة العهد في بوتان آخذة في الازدهار. وهناك أيضاً جهود ترمي إلى تحقيق الديمقراطية في غرب آسيا وشمال أفريقيا. ويبين النجاح الذي حققته تونس أن هذا الطريق إلى الديمقراطية أمر ممكن. وفي أفريقيا، ثمة زخم جديد من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والتقدم، وهناك وعي جديد يلوح في الأفق.

ونشهد ازدهاراً لم يسبق له مثيل في آسيا وما وراءها يقوم على أسس تعزيز السلام والاستقرار. وأمريكا اللاتينية، وهي قارة ذات إمكانات هائلة، توحد صفوفها في مسعى مشترك من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار. وربما تبرهن تلك القارة على أنها مرتكز هام للمجتمع العالمي. وتتطلع الهند إلى بيئة سلمية ومستقرة من أجل تنميتها. ويرتبط مستقبلنا بمنطقتنا. ولذلك السبب، ومنذ اليوم الأول، أولت حكومتي الأولوية القصوى لتعزيز الصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة لنا.

وأنا أنتهج السياسة نفسها تجاه باكستان. وأريد إجراء محادثات ثنائية جادة مع باكستان من أجل تعزيز الصداقة

والتعاون، في جو من السلم، من دون شبح الإرهاب. وأريد أن أعقد محادثات ثنائية مع ذلك البلد. غير أن باكستان أيضاً مسؤولة عن المبادرة بالعمل بإخلاص من أجل تهيئة جو مناسب للمحادثات الثنائية. وإذ أطرح هذه المسألة في هذا المحفل، فإنني لا أعرف مدى النجاح الذي ستُكلل به جهودنا. والبعض ينتابهم الشك.

إننا بحاجة اليوم إلى مساعدة ضحايا الفيضانات في كشمير. وقد نظمنا في الهند مساعدة على نطاق كبير. ولم نتوقف عند حد مساعدة الهند لكشمير وحسب. فقد طلبنا أيضاً من باكستان أن تقدّم المساعدة، نظراً لأن تلك المنطقة أيضاً قد تضررت من الفيضانات. وأخبرنا باكستان بأننا نود أيضا أن نساعد ضحايا الفيضانات في باكستان مثلما نساعدهم في الهند. وقد اقترحنا ذلك. ونحن جزء من العالم النامي ولكن مواردنا محدودة. ونود أن نتشاطر مواردنا المتواضعة مع جميع الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

يشهد العالم اليوم مستوى عالياً من التوتر والاضطراب. ولا توجد حروب كبرى، ولكن التوترات والصراعات كثيرة. فالسلام غائب وثمة عدم يقين بشأن المستقبل. وحتى اليوم، هناك فقر متفشٍّ في كل مكان. ولا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي ما زالت تتكامل، تشعر بالقلق إزاء الأمن البحري. وهذا أمر أساسي من أجل مستقبلها. وتواجه أوروبا خطر التقسيم من جديد. وفي غرب آسيا، تتزايد الخطوط الفاصلة والإرهاب. وفي منطقتنا، لا نزال نكافح من أجل مكافحة الإرهاب وعدم الاستقرار. وقد واجهنا هذا التهديد طوال العقود الأربعة الماضية.

ويبرز الإرهاب في أشكال جديدة وتحت مسمّيات جديدة. وليس هناك بلد غير معرض للتهديدات، صغيراً كان أم كبيراً، سواء كان في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب.

وأذكر عندما التقيت زعماء العالم قبل ٢٠ عاما، وتكلمنا عن الإرهاب. لم يفهموه تماما وقالوا إنه مشكلة تتعلق بالقانون والنظام. أمّا اليوم، فيشهد العالم بأسره انتشار الإرهاب ببطء إلى حدود بعيدة وعلى نطاق واسع.

هل نبذل حقا جهودا متكاملة على الصعيد الدولي لمحاربة تلك الجماعات القوية؟ أعلم أن الإرهاب مشكلة خطيرة جدا تتعين مناقشتها. وحتى اليوم، هناك بعض البلدان توفر ملجأ للإرهابيين الدوليين، وتعتبر الإرهاب أداة لسياستها العامة. الإرهاب الجيد والإرهاب السيء – هذا ما نسمعه هذه الأيام. وفي هذا الوقت، ثمة علامة استفهام تتعلق بنضالنا من أجل محاربة الإرهاب. واقتضت عودة الإرهاب بوحشية في غرب آسيا وتأثيره على القاصي والداني من البلدان بذل جهود متضافرة هي موضع ترحيبنا. ومع ذلك، ينبغي للجهود أن تشمل جميع بلدان المنطقة. وإذا أردنا التغلب على الإرهاب، فحينئذ يجب عليها جميعا أن تساهم في القضاء عليه. ونحن نشدد بقوة على ذلك.

إن المحيطات، والبحار، والفضاء، والفضاء الإلكتروني، عدا أنها أمور تساهم في ثروتنا ورخائنا المشتركَين، أخذت تصبح مسارح جديدة للصراعات. ففي المحيطات نفسها التي استُخدمت للربط بيننا، نسمع اليوم أخبارا عن منازعات حولها. وكنا نعتبر الفضاء في ما مضى أنه يحتفظ بإمكانات تساعدنا على تحقيق انجازاتنا. أمّا اليوم، فثمة مخاطر جديدة في الفضاء الإلكتروني الذي يربط بيننا في مجالات هامة. إن المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى تحقيق الوئام والتعاون الدوليين اللذين تأسست عليهما الأمم المتحدة. نحن نتكلم اليوم عن عالم مترابط، ولكن هل أصبحنا أكثر اتحادا كأمم؟ إننا بحاجة إلى التفكير في ذلك.

لماذا، عندما يكون لدينا منتدى جيد مثل الأمم المتحدة، نواصل إنشاء الكثير من المجموعات المختلفة؟ هناك مجموعة

الأربعة، ومجموعة السبعة، ومجموعة الـ ٢٠- وتظل الأرقام تتغير باستمرار. وسواء أردنا أو لم نرد حقا القيام بذلك، فنحن، بما في ذلك الهند، نصبح أعضاء فيها. ألم يحن الوقت للمضي قدما، وترك تلك المجموعات وراءنا؟ وعندما تحتفل الأمم المتحدة بعيدها السبعين، كيف لنا أن نقدم على إنشاء مجموعة البلدان كافة للغلاف الجوي؟ كيف يمكن للجمعية العامة أن تهيئ الفرصة لحل جميع مشاكلنا؟ كيف يمكن للناس أن يصبحوا موضع ثقة على نحو متزايد؟ كيف يمكننا أن نصبح أقل تنافسا؟ إننا نتكلم عن الوحدة، ولكننا نقسّم الجسم الواحد إلى أجزاء وقطع مختلفة. هل بوسعنا أن نمنع أنفسنا من القيام بذلك؟

من ناحية، نقول إن سياساتنا مترابطة؛ ومن ناحية أخرى، نفكّر من حيث المكاسب الصفرية المجموع. نحن نعتقد أنه إذا كسب الآخر، فإنني سوف أخسر. من ذا الذي يكسب ومن ذا الذي يخسر؟ هذا ما نأخذه في الاعتبار على ما يبدو. المتشائمون مكتئبون. ونحن مثلهم نميل إلى القول إن شيئا لن يتغير. من السهل أن تكون مكتئبا وتقول لن يتغير شيء. ولكن إذا فعلنا ذلك، فإننا نتعرض لخطر التهرب من مسؤولياتنا، ووضع مستقبلنا المشترك في خطر.

ويجب علينا أن نتحد ونستعد لتلبية احتياجات عصرنا. ويجب علينا أن نعمل حقا للسلام العالمي. ليس بإمكان بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان تحديد مسار العالم أو سياساته. ومن الضروري أن تكون هناك مشاركة وشراكة حقيقيتان على الصعيد الدولي. وينبغي أن نحاول تعزيز الحوار والتعاون الإيجابيين في ما بين البلدان. ويجب أن نبدأ ببذل جهودنا في الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان أن نحسّن مجلس الأمن بجعله أكثر ديمقراطية وتشاركيا. والمؤسسات التي تعبّر عن ضرورات القرن العشرين لن تكون فعالة في القرن الحادي والعشرين. فهي تواجه خطر أن تصبح عديمة الجدوى. وأود أن أشدد على أن السياسات العامة والقواعد التي وضعناها في القرن العشرين قد لا يعود من الممكن تطبيقها. إن التغيير يحدث بسرعة كبيرة. لذلك، من الضروري أن نتكيف ونعيد التخطيط لأنفسنا، ونجري التغييرات اللازمة، ونقدّم أفكارا جديدة، تمشيا مع الزمن. ونحن لن نكون على صلة وثيقة بحاضرنا إلاّ عندما نفعل ذلك.

وينبغي لنا أن نضع جميع خلافاتنا جانبا، ونبذل جهودا دولية متضافرة لمكافحة الإرهاب والتطرف. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن نعتمد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. فهذا أمر طال انتظاره. ويجب التشديد على أن قوتنا المشتركة لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تنعكس في هذه الاتفاقية. إن بلدنا، الذي عانى كثيرا من الهجمات الإرهابية، يعرف أن عملنا لن يتكلل بالنجاح طالما أن الأمم المتحدة لا تتخذ المبادرة في هذا الجهد، وطالما أن هذه الاتفاقية لم يتم اعتمادها. ويجب ألاّ ننسى لدى قيامنا بهذا العمل أن نسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار والنظام في الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. ويجب أن نعمل معا لكفالة أن تحترم جميع البلدان القواعد والمعايير الدولية.

ولا بد من أن نشمل البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات في اتخاذنا للقرارات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذا باتت مشمولة فيها، فإن ذلك سيزيد من ثقتها بنفسها إلى حد كبير. إنها على استعداد لتقديم تضحيات كبرى وتوفير وقتها وطاقتها. ولكن إذا استُبعدت من عملية صنع القرار، فكيف يمكن حينئذ لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تصبح أكثر حيوية وإلحاحا؟ نحن بحاجة إلى النظر بجدية في هذا الأمر.

واليوم، فلنضاعف جهودنا من أجل تحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي. ولنبذل كل ما في وسعنا لكفالة العمل بلا كلل من أجل تحقيق تلك الأهداف.

لقد أوجدت العولمة صناعات جديدة ومصادر للعمل. وفي الوقت نفسه، يعيش بلايين الأشخاص في ظل الفقر. ويعاني العديد من البلدان من الحرمان الاقتصادي، وتتمكن بالكاد من مواصلة البقاء. وما يبدو شاقا للغاية اليوم لم يكن قط بهذا القدر من الصعوبة في الماضي. وجعلت التكنولوجيا تحقيق أشياء كثيرة أمرا ممكنا. وأتاح انخفاض تكاليف التكنولوجيا انتشارها على نطاق أوسع. وإذا فكرنا في السرعة التي انتشر بها مواقع مثل ”فيسبوك“ أو ”تويتر“ في جميع أنحاء العالم وفي انتشار استخدام الهواتف الخلوية، علينا أن نؤمن كذلك بإمكانية انتشار التنمية والتمكين بنفس السرعة.

وعلى كل بلد أن يبذل جهودا على الصعيد الوطني. ويجب على كل حكومة الاضطلاع بمسؤولياتها. كما تكتسي المشاركة الدولية أهمية بالغة. وعلى أحد المستويات، يتطلب ذلك تحسين تنسيق السياسات لتصبح جهودنا متداعمة، ولا تضر ببعضها بعضا. وهذا يعني أيضا أن علينا مراعاة شواغل ومصالح أحدنا الآخر لدى صياغة الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الدولية.

ولنفكر في نطاق الحاجة. فاليوم، لا تتوفر خدمات الصرف الصحي الأساسية لـ ٢,٥ بلايين شخص؛ ويعيش ١,٣ بلايين دون كهرباء، ولا يستطيع ١,١ بلايين الحصول على مياه الشرب. ويوضح ذلك أن الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات أكثر شمولا وتضافرا على الصعيد الدولي. ولا يسعنا مواصلة انتظار التنمية الاقتصادية. وفي الهند، تركز أهم جوانب خطتي للتنمية تحديدا على نفس تلك المسائل، والتي ينبغي أن تكون في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذ أنها تستوجب أقصى درجات اهتمامنا.

وإيجاد عالم أصلح للعيش وأكثر استدامة هدف علينا السعي إلى تحقيقه. وهناك الكثير من المناقشات عن ذلك، كما يُكتب الكثير عنه، ولكن الأمر لا يتطلب إلا نظرة سريعة إلى بلداننا للشعور بالقلق. ونحن نشعر بالقلق البالغ في الواقع إزاء المسائل المتعلقة بالغابات والحياة البرية والطيور والأنهار والموارد المائية وبشأن السماء الزرقاء فوقنا.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط. أولا، إذا كان نريد التصدي لجميع التحديات، يجب أن نضطلع بشكل كامل بمسؤولياتنا. وقد اتفق المجتمع العالمي على العمل معا على أساس المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي أن يظل ذلك الأساس الذي يقوم عليه العمل في المستقبل. كما يعني ذلك أن على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها من حيث التمويل ونقل التكنولوجيا.

ثانيا، اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني أمر حتمي. فقد مكنتنا التكنولوجيا من تحقيق الكثير، مثل الطاقة المتجددة. ونحن بحاجة إلى الخيال والالتزام. والهند على استعداد لتقاسم ما لديها من تكنولوجيا وقدرات، وذلك على سبيل المثال من خلال الوصول الحر إلى أحد السواتل الذي أُعلن عنه مؤخرا.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تغيير أساليب حياتنا. إن تجنب استخدام الطاقة هو الخيار الأنظف وسيوفر اتجاها جديدا لاقتصادنا. وبالنسبة لنا في الهند، فإن احترام الطبيعة جزء أساسي ولا يتجزأ من نزعتنا الروحانية. وهو جزء من أيديولوجيتنا.

أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى فكرة أخرى. حينما نتكلم عن تغير المناخ، نتكلم كذلك عن نظم الرعاية الصحية الشاملة والتواصل مع الطبيعة والعودة إلى الأساسيات. واليوم، أود أن أشدد على أن رياضة اليوغا هدية ثمينة من تقاليدنا القديمة. فاليوغا تجسد وحدة العقل والجسد والفكر والعمل. ومن الأهمية بمكان تنسيق كل تلك الجوانب. وهذا النهج الكلي ذو قيمة كبيرة لصحتنا ورفاهنا. فاليوغا لا تقتصر على عملية أداء تمارين؛ إنها وسيلة للمرء لاكتشاف شعور التوحد مع النفس ومع العالم والطبيعة. ومن خلال تغيير أسلوب حياتنا وخلق

الوعي، يمكن أن تساعدنا اليوغا أيضا في التصدي لمسألة تغير المناخ. فلنعمل نحو اعتماد يوم دولي لليوغا.

أخيرا، نحن نمر بلحظة تاريخية. فكل عصر يُحدد من سماته وتظل ذكراه حية وفقا لكيفية ارتقائه إلى مستوى التحديات التي تواجهه. واليوم، نحن مسؤولون عن الارتقاء إلى مستوى تلك التحديات والتصدي لها. وفي العام المقبل، ستكمل الأمم المتحدة عامها الـ ٧٠. وينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كان ينبغي لنا أن ننتظر حتى تتم عامها الـ ٨٠ أو الـ ١٠٠ لنتخذ إجراءات. أعتقد أن العام المقبل سيوفر فرصة للأمم المتحدة. فبعد رحلة امتدت ٧٠ عاما، سيكون بوسعنا أن ننظر إلى الوراء وأن نستعرض ما حققناه: من أين بدأنا ولماذا تركنا بعض الأماكن وماذا كانت دوافعنا وكيف واصلنا السير وماذا حققنا. ما هي التحديات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين؟ وإذا تمكنا من أخذ كل ذلك في الاعتبار من خلال عمليات لتبادل الآراء والحوار مع الجامعات وإجراء مناقشات بين الأجيال مع الشباب، الذين يمكن أن يسهموا بأفكار، حينها سنجد السبل للربط بين كل تلك الأمور للأجيال المقبلة.

لهذا السبب أقول إنَّ بلوغ المعلم التاريخي المتمثل في مرور ٧٠ سنة يتيح لنا فرصة عظيمة ينبغي ألاَّ نهدرها. وبالاستفادة الكاملة من هذه اللحظة، يمكننا أن نحقق وعياً جديداً، وحياة جديدة، مع طموحات وتطلعات جديدة. ويمكننا إضفاء شكل جديد على رحلة الأمم المتحدة. لذا، أعتقد أنَّ ٧٠ سنة فرصة عظيمة لنا. فلْنعمل معاً ونفِ بوعدنا أن نُجري تحسينات في مجلس الأمن. فقد بقيت هذه المسألة معروضة علينا لوقت طويل، ولكن لم يُحرَز الكثير من التقدم. فعلينا أن نفكرِّ في ذلك بجدية بالغة.

تولَّت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة المُغَيري (عُمان)

وفي إعداد وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لنعملْ معاً للوفاء بوعودنا. وبالنسبة لعام ٢٠١٥، لنعملْ معاً لإعطاء توجُّه جديد وجعْل المرحلة لا تُنسى، بإعطاء العالم عقداً جديداً بشأن التنمية. وينبغي لعام ٢٠١٥ أن يكون سنة متميزة في التاريخ – ونقطة تحول فيه. وآمل أن نرقى جميعاً إلى مستوى ما تبشر به.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تُلقيه رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطُحِبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني جداً الترحيب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، ودعوتها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدَّم الوفد النص الإنكليزية): أهنِّئ بحرارة السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأهنئ أيضا السفير جون آش على قيادته الجمعية في دورتها الثامنة والستين. كما أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي – مون على توجيهه مساعينا لتجسيد رؤيتنا المشتركة لعالم يسوده السلام والكرامة والرفاه للجميع.

قبل أربعة عقود، حدَّد أبو أمَّتنا بنغلاديش، بنغباندهو شيخ مجيب الرحمن، في خطابه الأول أمام الجمعية العامة،

رؤيته لنظام عالمي (انظر A/PV.2243)، قائلاً إنَّ الأمة البنغالية ملتزمة بإرساء نظام عالمي، نظام قائم على التعايش السلمي، العدالة الاجتماعية والتحرر من الفقر، الجوع، الاستغلال والعدوان. وما برحت هذه الرؤية توجِّه سياسات بنغلاديش الإنمائية الوطنية ومشاركتنا في الشؤون العالمية.

إننا نجتمع في وقت يجد فيه خطاب التنمية العالمية نفسه عند منعطف هام. وفيما يقترب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من موعده النهائي، يشارك المجتمع العالمي في صياغة خطة إنمائية تحوُّلية لفترة السنوات ٢٠١٦-٢٠٣٠. لذا، فإنَّ موضوع هذه الدورة للجمعية العامة في وقته المناسب تماماً. وتعتقد بنغلاديش أنَّ مداولاتنا ستساعدنا في الوصول إلى خطة متوازنة وواقعية وطموحة.

ولا يمكننا تحقيق تنمية مستدامة في غياب السلام والأمن الدائمين. والحالة الأمنية العالمية المتقلِّبة ما انفكت تشكل تحديات كبيرة للتنمية الدولية. وتعتقد بنغلاديش أن تهديد السلام في أيّ مكان هو تهديد للبشرية بأسرها.

وانسجاماً مع موقفنا المبدئي، سنظل نعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لتقرير المصير. وإننا نُدين القتل المنهجي لمئات المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من جانب إسرائيل أثناء الهجوم الأخير على غزة. إننا نسعى إلى حل دائم لذلك النزاع القديم بإقامة دولة لفلسطين مستقلة وقابلة للحياة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

إنَّ بنغلاديش تعتقد اعتقاداً قوياً بمحورية الأمم المتحدة ومشروعيتها بصفتها وصية على السلام والأمن والتنمية العالمية. والتزامنا بالسلام الدولي واضح في دعمنا للقرار الهام ١٢٥/٦٨ المتعلق بثقافة السلام واللاعنف. وتتأكد قيادتنا للسلام كذلك عبْر دعمنا للأمم المتحدة، بصفتنا أحد كبار البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في مساعي المنظمة لحفظ السلام. فقد أسهمنا حتى الآن بما مجموعه ١٢٨ ١٣٣ فرداً من حفظة السلام في ٥٤ بعثة سلام. وتُسهم بنغلاديش باعتزاز بالعدد الأكبر من الشرطيات في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، بما ينسجم مع أوراق اعتمادنا في تمكين المرأة.

ويبقى الإرهاب والتطرف عوائق رئيسية على الطريق إلى السلام والتنمية العالميين. وتحافظ حكومة بلدي على سياسة عدم التسامح إطلاقاً في ما يتعلق بجميع أشكال الإرهاب، التطرف العنيف، التشدد والسياسة القائمة على أساس الدين. ونبقى عازمين على عدم السماح لأي فرد أو كيان إرهابي باستخدام أراضينا ضد أية دولة.

وتبقى القوى المضادة للتحرير ناشطة في محاولة لتدمير النسيج التقدمي والعلماني لأمتنا. إنها تلجأ إلى التشدد الديني والتطرف العنيف في كل مناسبة. وفي ظل الرعاية المباشرة لحكومة تحالف حزب بنغلاديش الوطني للجماعات الإسلامية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، اتحدت لتشكيل الجماعات الإرهابية التي نفذت هجمات بالمتفجرات والقنابل اليدوية وقتلت قادة وناشطين سياسيين علمانيين. وتلك الاعتداءات المروِّعة قوَّت عزمي على إنشاء نظام قانوني وتنظيمي متين لمكافحة الإرهاب، بما يشمل اعتماد قانون مكافحة الإرهاب المعدَّل لعام ٢٠١٣ وقانون منع غسل الأموال لعام ٢٠١٢.

إنَّ حكومتي تسعى إلى تكريس الديمقراطية والعلمانية وتمكين المرأة، بغية دحر الإرهاب والتطرف أيديولوجياً. وقد عزَّزنا أيضا إلى حد كبير الشفافية والقابلية للمساءلة في الحوكمة عن طريق تعزيز لجاننا المعنية بالانتخابات، مكافحة الفساد، حقوق الإنسان والمعلومات. ودعماً للسلام وسيادة القانون وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، تبقى حكومتي ملتزمة بتعهدها أن تقدِّم للعدالة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال الاغتصاب والإبادة الجماعية المرتكَبة أثناء حربنا للتحرير في عام ١٩٧١. ومحاكم الجرائم الدولية بالغة الشفافية والنزيهة

والمستقلة في بنغلاديش قد أكملت فعلياً محاكمات بعض كبار المجرمين الذين ارتكبوا جرائم فظيعة ضد الإنسانية.

ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل من أجل تحقيق رغبة شعبنا في إقامة هذا العدل الذي طال انتظاره.

لقد أدمجت حكومة بلدنا الأهداف الإنمائية في خطتنا الوطنية للسنوات الخمس، رؤية عام ٢٠٢١، وهي برنامج محوره الشعب ويتطلع إلى تحويل بنغلاديش إلى بلد متوسط الدخل وقائم على المعرفة ومدفوع بالتكنولوجيا بحلول عام ٢٠٢١. وحققت بنغلاديش بالفعل أو في طريقها إلى تحقيق الأهداف الستة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفضت معدلات الفقر من ٥٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى دون ٢٥ في المائة في الوقت الحالي. وخلال الأعوام الخمسة الماضية، ظل معدل نمو ناتجنا القومي المحلي بنسبة ٦,٢ في المائة، بالرغم من الكساد العالمي. وزادت حصائل صادراتنا بأكثر من ثلاثة أضعاف من حوالي ١٠,٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٣٠,٥ بلايين دولار في العام المالي الماضي. كما تضاعفت التحويلات ثلاث مرات تقريبا، من ٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٤,٥ بلايين دولار، في حين تضاعفت احتياطاتنا للنقد الأجنبي ست مرات ونصف، من ٣,٤٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢ بليون دولار اليوم.

وفي مسعى لتحرير إمكانيات التنمية في بنغلاديش أنشأنا بعض المشاريع الواسعة للبنية التحتية والربط الإلكتروني. فبدأنا العمل في بناء جسر طوله ٦,١٥ كيلومتر على نهر بادما العظيم باستخدام مواردنا الذاتية. وسنشرع قريبا في إنشاء ميناء بحري عميق في سوناديا، بشيتاغونغ. ونعمل بالفعل على تطوير بنيتنا التحتية للطرق والسكك الحديدة، بما في ذلك الطرق السريعة والأنفاق النهرية. وتوصلنا إلى اتفاقات مع بلدان صديقة مثل الهند والصين واليابان لإنشاء محطات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية لتلبية طلباتنا المتزايدة بحلول عام ٢٠٢١. ونقوم بإنشاء ١٨ منطقة اقتصادية في جميع أنحاء البلد لتمكين المستثمرين المحتملين من الاستثمار في بنغلاديش، لا سيما في سياق اندماجنا في إطار الربط الإقليمي. وتتمتع بنغلاديش بعائد ديمغرافي واضح، إذ أن ثلثي قوة العمل فيها فتية وقابلة للتوظيف وقادرة على البقاء نشطة اقتصاديا حتى عام ٢٠٣١. وإحدى أولوياتنا السياسية هي الاستثمار في تنمية مهارات الشباب المتزايد لسكاننا.

وبغية بناء مجتمع قائم على المعرفة، فإننا نسرع ببناء قدرات بلدنا وشعبنا في مجال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات. ويتلقى شعبنا حاليا أكثر من ٢٠٠ نوع من الخدمة من أكثر من ٥٠٠ ٤ مركز نقابي للمعلومات والخدمات، في حين تتاح للسكان الريفيين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية من أكثر من ١٥٠٠٠ عيادة صحية مجتمعية ومركز صحي نقابي مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. وتمكننا هذه الشبكات من إيصال الخدمات العامة الأساسية البالغة الأهمية إلى منازل مواطنينا بتكلفة معقولة. ويوجد في بنغلاديش ١١٧ مليون بطاقة لتحديد هوية المشتركين في خدمة الهاتف ونسبة انتشار هاتفي تزيد على ٧٨ في المائة و ٥٠ مليون وصلة لشبكة الإنترنت.

لقد مكنتنا الخطوات الواسعة التي اتخذها بنغلاديش في مجال التعليم من بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتعميم الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية. وتوفر حكومة بلدنا للطلبة التعليم المجاني لغاية الصف الثاني عشر وتقدم لـ ٨,١٢ ملايين طالب، ٧٥ في المائة منهم فتيات، من الأسر الفقيرة منحا شهرية من المرحلة الابتدائية وحتى التخرج. وفي كل عام نقوم بتوزيع حوالي ٣١٨ مليون كتاب مدرسي مجانا لجميع الطلبة حتى المستوى الثانوي. وفي الوقت الحالي نركز على تحسين نوعية التعاليم لتمكين أولادنا وبناتنا من كسب مهارات الحياة الضرورية وتنشئتهم بتوقعات عالمية حقا.

وبالنسبة لنا، تنطوي التنمية المستدامة على تمكين النساء ومشاركتهن على قدم المساواة مع الرجال في جميع ضروب الحياة. وتحقق جهودنا لتعزيز تمكين النساء بالنهوض بحصولهن على الموارد الإنتاجية وتمثيلهن على الصعيدين الوطني والمحلي نتائج بادية للعيان. وساعدت السياسات الواقعية للحكومة على زيادة تولي النساء للقيادة من مستوى القاعدة إلى أعلى المستويات. وقد تكون بنغلاديش البلد الوحيد في الوقت الحالي الذي تشغل فيه النساء بشكل متزامن مناصب رئيسة الوزراء ورئيسة البرلمان وزعيمة المعارضة ونائبة زعيمة المعارضة. وفي الجهاز القضائي والإدارة والخدمة المدنية والقوات المسلحة وأجهزة إنفاذ القانون، تخصص نسبة ١٠ في المائة من المناصب للنساء، وكذلك نسبة ٦٠ في المائة من مناصب التدريس في المدارس الابتدائية.

وبغية كفالة المساواة، أنشأت حكومة بلدي برامج عديدة لشبكة الأمان الاجتماعي تغطي أكثر من ٢٤ في المائة من السكان، وبخاصة برامج التغذية والإنماء للفئات الضعيفة وهي؛ مشروع العشريان لتخفيف حدة الفقر، الذي يوفر لمن لا مأوى لهم المساكن وإدرار الدخل؛ ومنح معاشات شهرية للمسنين والأرامل والنساء المشردات وذوي الإعاقة؛ وعلاوات الأمومة؛ والأمن الغذائي والتغذوي لسكان الريف من خلال مشاريع مسكن واحد، مزرعة واحدة التي تهدف إلى تشجيع الزراعة الأسرية. ويوفر لذوي الإعاقة التعليم وتنمية المهارات والائتمان المعفى من الفوائد من أجل مزاولة المهن الحرة، مع تخصيص حصة واحد في المائة من الوظائف لهم في القطاع الرسمي.

وما فتئت الأهداف الإنمائية للألفية أنجع حملة في التاريخ لمكافحة الفقر. وبسبب هذه الأهداف يشهد العالم معدل فقر يقل بنسبة ٥٠ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩١، فضلا عن التحاق المزيد من الفتيات بالمدارس، ووفاة أطفال أقل وحصول المزيد من الناس على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي. ومع ذلك، كان التقدم المحرز متفاوتا وغير متكافئ داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. وللأسف، لا يزال ١,٣ بلايين شخص يعيشون في فقر مدقع. وحين نتأمل تحدياتنا الإنمائية الجديدة والناشئة، يجب أن يظل القضاء على الفقر محور خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وعلينا بناء الصلات بين الخطة وجميع الأهداف الأخرى. ولا بد أن يقيم إطار عملنا الجديد توازنا فيما بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث، وينبغي على وجه الخصوص أن يضع الإطار نصب عينيه أهمية توفير إمكانية الحصول والظروف الفريدة والاحتياجات المتنوعة للبلدان مثل بنغلاديش. ويسرني أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة استخدم عملية صارمة وشاملة بشكل واسع لتقديم توصيات لتحديد مجموعة من الأهداف والغايات المترابطة.

وفي بنغلاديش، عقدنا مشاورات وطنية ولا نزال منخرطين بقوة في العملية العالمية. ونعتبر مجموعة الأهداف والغايات مجموعة عناصر متوازنة بعناية وأساسا هاما للغاية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد أن تعالج خطة التنمية المقبلة القيود الطويلة الأمد للبلدان النامية فيما يتعلق بالموارد والقدرات بطريقة ذات مغزى وان تتصدى للمخاطر الناشئة ومواطن الضعف. ويجب أن يحقق إطار عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ آمالنا في بناء عالم منصف ومزدهر ومستدام لا يهمل فيه أي شخص أو دولة.

ويجب أن يسهم في تعزيز تعددية الأطراف، وأن يتجاوز الحيز السياسي الوطني ويرسي تعاونا دوليا. وسيشكل توفير موارد أكبر أمرا أساسيا لنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وثمة حاجة لإرساء شراكة عالمية قوية ذات قاعدة عريضة تستند إلى مبادئ الثقة المتبادلة والاحترام والمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة.

إن بنغلاديش تؤكد عزمها الواضح على تمويل التنمية المستدامة بحلول العام المقبل، ولا سيما من تمويل عملية التنمية. وفي حين أنه من المشجع وفاء بعض البلدان المتقدمة النمة بالتزامها فيما يتعلق بالإسهام بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي وتخصيص ٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، إلا أن معظم باقي الدول لم تحقق تلك الأهداف بعد. وفي الوقت نفسه، وفي ظل عالم معولم، فإن أقل البلدان نموا ومعظم البلدان الضعيفة المعرّضة لآثار تغير المناخ، مثل بنغلاديش، تحتاج إلى تقديم المزيد من الدعم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات. ويجب منح جميع منتجات جميع أقل البلدان نموا وصولا معفيا من الرسوم الجمركية والحصص إلى جميع أسواق الدول المتقدمة النمو.

يشهد العالم اليوم تنقل البشر على نطاق غير مسبوق، داخل وخارج الحدود. وبرزت بنغلاديش كأحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في الهجرة العالمية. وتسهم على سبيل المثال، التحويلات المالية بما يناهز ١٤ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ويواصل الملايين من عمالنا المهاجرين الإسهام على نحو كبير في التنمية في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ونحن بحاجة إلى الاعتراف بالإسهامات المتعددة للمهاجرين وأسرهم في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا بخلاف التحويلات المالية. ولذلك، من المنطقي أن تحظى مسألتا الهجرة والتنمية بحيز في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن دواعي سروري أن أعلن أن بنغلاديش ستترأس المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠١٦.

وليس ثمة تحد معقد وواسع الانتشار وهائل مثل تغير المناخ، لا سيما بالنسبة لبلد مثل بلدنا. وقدر تقرير حديث لمصرف التنمية الآسيوي أن متوسط التكلفة الاقتصادية لتغير المناخ وتكيف بنغلاديش معه، سيبلغان ما بين ٢ و ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢١٠٠. وأكدت في وقت سابق أمام الجمعية العامة، أنه يقدر أن زيادة قدرها درجة مئوية واحدة في درجة الحرارة ستؤدي إلى ارتفاع قدره متر واحد في مستوى سطح البحر، وبالتالي تغمر المياه خمس أراضي بنغلاديش. ويمكن أن يجبر ذلك ٣٠ مليونا من أبناء شعبنا على النزوح إلى أماكن أخرى كمهاجرين بسبب تغير المناخ. ويشكل تغير المناخ بالنسبة لبنغلاديش مسألة حياة أو موت.

وفي إطار التصدي لتغير المناخ، يظل التكيف مهما بوجه خاص بالنسبة لنا. ولدينا حاجة ماسة لتمويل ملائم يمكن توقعه وإضافي لمشكلة تغير المناخ، والحصول على التكنولوجيات القابلة للتكييف محليا وتقديم الدعم لبناء القدرات والمؤسسات. ونكرر، تحت قيادة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال دور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أهمية عمليات تكامل هذه الاتفاقية، والحد من مخاطر الكوارث، وأهداف التنمية المستدامة.

إن العالم بحاجة أيضا إلى اكتشاف الإمكانات غير المستغلة لاقتصاد أزرق يقوم على المحيطات. وتستفيد الدول الجزرية والساحلية الصغيرة النامية، بشكل كبير من المحافظة المتوازنة ومن تطوير واستخدام النظم الإيكولوجية البحرية ومواردها وخدماتها. إننا ندعو إلى الدعم العالمي للدول الساحلية، مثل بنغلاديش، فيما يخص تطوير القدرات والتكنولوجيا، والأطر المؤسسية التي تشتد الحاجة إليها، والتي من شأنها أن تمكننا من الاستفادة من الفرص التي تتيحها البحار. ولهذا السبب، فإننا نواصل دعم إدراج مبادئ وممارسات الاقتصاد الأزرق في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إقترحت بنغلاديش قرارا رائدا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اعتمد في عام ١٩٩٩، وأدى إلى الاعتراف بيوم ٢١ شباط/فبراير كيوم دولي للغة الأم لشعوب

العالم. وقد أنشأنا المعهد الدولي للغة الأم الوحيد في دكا للحفاظ على أكثر من ٦٥٠٠ لغة أم للبشرية. وهاتان دعامتان لالتزامنا تجاه اللغات الأم. إنني أدعو مرة أخرى الجمعية العامة إلى الاعتراف بالبنغالية التي يتحدث بها أكثر من ٣٠٠ مليون شخص كلغة رسمية في الأمم المتحدة.

وتحتفل بنغلاديش هذا العام بمرور ٤٠ عاما على عضويتها في الأمم المتحدة. وبهذه المناسبة الخاصة، أود إعادة التأكيد، بالنيابة عن شعبنا، على نداء الأب المؤسس لدولتنا، بانغاباندهو الشيخ مجيب الرحمن، الذي وجهه إلى أبنائنا من هذه الجمعية في عام ١٩٧٤ قائلا، دعونا معا نبني عالما يمكن أن نقضي فيه على الفقر والجوع والحروب والمعاناة الإنسانية، وإحلال السلام والأمن العالميين لما فيه رفاهية البشرية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد جوسيا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية فيجي.

اصطحب السيد جوسيا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد جوسيا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد باينيماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): على غرار المتحدثين الذين سبقوني، فإنني أهنئ السيد سام كوتيسا على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأنا واثق مثلهم، بأن الدورة التاسعة والستين ستكون مثمرة تحت قيادته. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني فيجي لرئاسة السيد جون آش خلال الدورة الثامنة والستين.

وقفت قبل خمس سنوات، في هذه القاعة العظيمة ووعدت المجتمع الدولي بأن حكومتي ستتبنى أول ديمقراطية حقيقية في تاريخ فيجي قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر (انظر A/64/PV.10).

ويشرفني أن أبلغ الجمعية أنني، بدعم من شعب فيجي، قد وفيت بذلك الوعد. وأعود إلى الجمعية اليوم كرئيس وزراء منتخب حسب الأصول لجمهورية فيجي. وفي انتخاباتنا العامة يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، قدت الحركة السياسية الأولى في فيجي إلى نصر حاسم في أول انتخابات تعقد بموجب دستورنا الجديد على أساس تساوي الأصوات والقيمة. وقد حل الدستور الجديد محل الدساتير الثلاثة السابقة منذ استقلالنا عن بريطانيا في عام ١٩٧٠، حيث كان يجري اختيار الحكومات بموجب الصيغة المرجحة والتمييزية التي كانت تفصل بين الطوائف المختلفة وكانت تفضل بعض المواطنين على غيرهم.

وطوال ما يقرب من أربعة عقود، كنا نعمل جاهدين تحت نظام غير ديمقراطي ومجحف وغير عادل. في الواقع، كنا أقرب إلى حالة أمة يفترض أنها ديمقراطية وتقدم نفسها على هذا النحو، إلا أنها عاجزة عن تلبية بعض المعايير الديمقراطية الأساسية – المواطنة المشتركة والمتساوية، والهوية المشتركة والمتكافئة والفرص المتساوية بين المواطنين بحيث يمكن لكل مواطن أن يتفوق في مجاله. وكثيراً ما سمعنا من يقول إن الانتخابات هي مفتاح الديمقراطية. ونحن في فيجي نعرف أن هذا لم يكن واقع الحال، لأن نظامنا الانتخابي، قبل إصلاحه، لم يقدم لنا ديمقراطية حقيقية. ولم ييسر العدالة أو الشفافية أو الحكم السديد. وكان يرمي إلى تعزيز القوة، قوة النخبة، والإبقاء على السكان مقسمين إلى مجموعات طائفية مختلفة.

وأدام ذلك النظام الترجيحي الإجحاف ضد الكثير جداً من أبناء شعبنا، وأوجد طبقات مختلفة من المواطنين وشجع الفساد. وكان نظاماً لا ترتضيه أي ديمقراطية متقدمة لنفسها. وكان مركز أي مواطن فيجي، رجلا كان امرأة، في الحياة الوطنية يتوقف على أصله العرقي، وهل ينحدر هذا المواطن من إحدى نخب رؤساء الأسر أو رجال الأعمال، بل وعلى أي جزء من البلد يعيش فيه ذلك الشخص.

كنا بحاجة إلى ثورة تضعنا على طريق الديمقراطية الحقيقية. ومنذ الوقت الذي بدأت فيه تلك الثورة في عام ٢٠٠٦ وحتى انتخاباتنا قبل عشرة أيام، شرعنا في سلسلة من الإصلاحات التي أحدثت تحولاً في أمتنا. وصدر المزيد من القوانين خلال تلك الفترة التي استمرت ثماني سنوات لتحسين معيار الحوكمة عما كان عليه طوال ٣٦ عاماً، هي كل عمر الاستقلال. ومحور ذلك كان تطوير قانوننا الأعلى – دستور عام ٢٠١٣– الذي تنبثق من خلاله كل القوانين الأخرى. فهو برنامج عمل فيجي الجديدة. والآن يتمتع كل مواطن من جزيرة فيجي بتكافؤ الفرص والهوية المشتركة – الفيجية. وكانت تلك التسمية ذات يوم محفوظة للأغلبية من السكان الأصليين، ولكنها تنسحب الآن على كل من ينتمي لجمهورية فيجي، تماماً كما تنسحب صفة الأمريكي على كل من ينتمي إلى الولايات المتحدة أو صفة الأسترالي على أي أسترالي من أستراليا.

كما جرى تكريس مجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في قانوننا الأعلى لأول مرة، تلك الحقوق التي تتوافق مع عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة – الحق في المشاركة الاقتصادية، والحد الأدنى العادل في الأجر والتعليم والإسكان والصحة وما يكفي من الغذاء والماء. والحق في العيش في بيئة خالية من التلوث مبدأ نأمل أن تعتمده كل الدول، ونسعى جاهدين لحفظ بيئاتنا الطبيعية وحمايتها. لذلك، فإنني أعلن في الجمعية اليوم بكل فخر أن فيجي غدت مجتمعاً أكثر عدلاً وإنصافاً وتراحماً، ونحن نكثف جهودنا للتخفيف من حدة الفقر إزاء خلفية الاقتصاد الذي يتعزز بشكل سريع.

ونحن نضع نصب أعيننا أيضا أن يكون بلدنا أكثر ذكاء من خلال تقديم التعليم المجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية لأول مرة. إلى جانب أن لدينا الآن برنامج لتقديم مجموعة من المنح والقروض الدراسية لتمكين شبابنا من مواصلة الدراسة بالتعليم العالي. ورؤيتنا تتمثل في ترسيخ مكانتنا كدولة جزرية بارزة في المحيط الهادئ ومركز إقليمي حقيقي ومنارة المحيط الهادئ للازدهار والتقدم لجيراننا الأصغر. ونحن عازمون على القيام بدور أكبر في العالم الأوسع للتعبير عن شواغلنا الجماعية بشأن قضايا مثل البيئة وتغير المناخ والحاجة إلى إنشاء نظام تجاري عالمي أكثر إنصافا لصالح شعوبنا في المحيط الهادئ وفي جميع البلدان النامية.

وإذ نبدأ هذه الحقبة الجديدة في حياتنا الوطنية، أريد أن أشكر أولئك الذين وقفوا إلى جانبنا في المجتمع الأكبر للدول في السنوات الأخيرة بينما كنا نقوم بالإصلاحات الضرورية حتى تكون فيجي أفضل. ولم يكن الجميع يفهمون ما كنا نحاول عمله. بل حاول البعض تدميرنا بالجزاءات والحط من قدر نوعية الحوكمة لدينا لأننا رفضنا القبول بمنظورهم ونهجهم المتعالي تجاهنا. إلا أن غالبية الدول أقرت بحقنا في تحديد مستقبلنا وتفهمت أننا لم نكن نعمل لصالح نخبة حاكمة ولكن من أجل الصالح العام. وإلى أولئك في الجمعية العامة الذين قدموا لنا الدعم، إلى أصدقائنا، أعرب عن شكر شعب فيجي وامتنانه.

أريد أيضا وبصفة خاصة أن أشكر البلدان التي شكلت فريق المراقبين المتعدد الجنسيات الذي أعلن أن انتخاباتنا العامة كانت ذات مصداقية وحرة ونزيهة. وإلى القادة المشاركين من أستراليا والهند وإندونيسيا وكندا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل واليابان، وأعضاء مجموعة الطليعة الميلانيزية، نيوزيلندا

وجمهورية كوريا وروسيا وجنوب أفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية – أتقدم إليهم جميعاً بجزيل الشكر. لقد كانت مسيرة طويلة ومؤلمة أحيانا لأمتنا خلال ٤٤ عاما منذ الاستقلال: أربعة انقلابات وتمرد واحد وأربعة دساتير و ٥٦ يوماً للعار في عام ٢٠٠٠ عندما احتُجِز أعضاء برلماننا كرهائن.

وكافحت فيجي لكي تكون موحدة ومتماسكة. وقد تأخرت تنميتنا جراء عدم قدرتنا على التفكير والعمل كأمة واحدة وشعب واحد. ولكن مع الانتخابات الأخيرة، وضعنا تلك الحقبة بحزم وراءنا. وفي ديمقراطيتنا الجديدة، نحن جميعا فيجيون ولسنا أعضاء جماعات عرقية ودينية منفصلة. وبعد أن أرسينا المواطنة المشتركة وعلى قدم المساواة، جنباً إلى جنب مع دولة علمانية، فقد عقدنا العزم على المضي قدماً معاً للوفاء بما وعدنا به كأمة وتحقيق مصيرنا في نهاية المطاف.

وأود بصفة خاصة أن أشيد اليوم بالشعب الفيجي. وأقول له اليوم أمام العالم: كان هذا انتصارهم. وأياً كان المرشح الذي اختاروه، فقد كان تصويتهم من أجل مستقبل أفضل لأمتنا. وأنا أتعهد مرة أخرى بأنني سأحكم لما فيه خير مواطنينا كافة، بغض النظر عمن يكونون أو من أين جاءوا أو لصالح من أدلوا بأصواتهم. حكومتي خلال السنوات الأربع القادمة ستكون حكومة شاملة للجميع. وسأكون قائداً للفيجيين، كل الفيجيين. وإذ نمضي بأمتنا الحبيبة إلى الأمام، فقد عزمت على ألا أترك أحداً في الصفوف الخلفية. ومن هذا المنطلق، فإنني أمد يد الصداقة إلى خصومي السياسيين. فمهما كانت خلافاتنا، لنعمل الآن معاً بشكل بناء في برلماننا الجديد عندما ينعقد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر لتحسين حياة كل مواطني فيجي. ونحن نتمتع حالياً بأطول فترات النمو الاقتصادي استدامة في تاريخنا. وإمكانية إيجاد المزيد من فرص العمل ورفع مستوى معيشة شعبنا لم تكن يوماً أفضل مما هي عليه الآن.

فلنوحّد جهودنا ليكون بلدنا في المقام الأول، لنضع فيجي في المقام الأول.

أود أن أؤكد لجيراننا في منطقة المحيط الهادئ على مساهمة فيجي المتواصلة في المنطقة ونحن نعمل معاً ونتعاون على حل التحديات الكبيرة التي تواجهنا، وتطوير اقتصاداتنا وتحسين حياة جميع سكان جزر المحيط الهادئ. وقد اضطلعت فيجي بدور رائد في تشكيل منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، يعزز الإطار الإقليمي القائم، وللمرة الأولى، يربط الحكومات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود مشتركة ترمي إلى حل المشاكل الإنمائية على نحو مستدام.

تتشرف فيجي بأن تتاح لها مسؤولية استضافة أمانة منتدى تنمية جزر المحيط الهادئ للتنمية في عاصمتنا، سوفا. وتشرّفنا على نفس القدر بأن الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يوديهونو المنتهية ولايته كان ضيفنا الرئيسي، في منتدى هذا العام في حزيران/يونيه.

وفي هذه السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، نحتاج إلى المزيد من الجهود المتضافرة الرامية إلى تعزيز المؤسسات الإقليمية من أجل مواجهة التحديات الهائلة التي نواجهها في منطقة المحيط الهادئ، وهي النمو السكاني، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية في محيطنا، وارتفاع مستوى سطح البحر بسبب تغير المناخ. ويهدد تغير المناخ بابتلاع بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ كلياً، وهو يجبرنا فعلا على إخلاء القرى الساحلية في فيجي.

وإنني أكرر هنا ما قلته في المحافل الأخرى: سيحكم التاريخ على المسؤولين الرئيسيين عن انبعاثات الكربون في العالم بقسوة بالغة، ما لم يتخذوا إجراءات فورية وشاملة للحد من الانبعاثات. ومن غير مقبول بكل بساطة، من الناحية الأخلاقية البحتة، أن يسمح العالم بغرق الدول الجزرية الصغيرة النامية ببطء بين الموجات بسبب الإصرار الأناني

للبلدان الصناعية على حماية اقتصاداتها. الوقت ينفد بسرعة، وإنني أتوسل إلى الحكومات أن تتخذ إجراء.

وأنا هنا أيضاً لنعيد تكريس أنفسنا بوصفنا دولة للمثل العليا للأمم المتحدة ومن أجل خدمتها، كلما اقتضى الأمر وحيثما كان ذلك. تقع تلك الخدمة في صميم سياستنا الخارجية، والغرض الرئيسي منها هو أن نكون أصدقاء للجميع وألا نكون أعداء لأي أحد. وقد تشرفنا بترؤس أكبر كتلة للتصويت في الأمم المتحدة، مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونتولّى هذا العام رئاسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقبل نحو ٣٦ عاماً، ما فتئت فيجي تساهم بفخر في قوات عمليات حفظ السلام المتعاقبة في لبنان، وسيناء، والعراق، وسوريا، وتيمور ليشتي، وجنوب السودان، ودارفور، وليبريا، والبوسنة، وكوسوفو، والكويت، وناميبيا، وكمبوديا، وجزر سليمان. بعض من حفظة السلام هؤلاء دفعوا أرواحهم – على غرار قوات البلدان الأخرى – ونحن نكرم الذين سقطوا من أجل قضية السلام. في الشهر الماضي، أُسر ٤٥ من جنودنا الذين يعملون حالياً مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد انتابنا كأمة خوف شديد على سلامتهم، ولكن بعد أسبوعين من القلق، استجيبت صلواتنا، وأُطلق سراح رجالنا. أود أن أشكر فريق الأمم المتحدة الماهر من المفاوضين الذين عملوا مع ضباط جيشنا ودبلوماسيينا بجهود لا تعرف الكلل لتأمين الإفراج عن رجالنا. كما أود أن أشكر بحرارة الدول التي هبّت لمساعدة فيجي خلال الفترة العصيبة. لن ننسى الدور الذي أدّته تلك الحكومات في الحفاظ على سلامة رجالنا حتى يتمكنوا من مواصلة تأدية الولاية المنوطة بهم من الأمم المتحدة، والعودة بأمان في نهاية المطاف إلى أسرهم وأصدقائهم في فيجي.

ومن دواعي فخري أن أقول إنه لم تُطلق حتى دعوة واحدة خلال فترة الأزمة في فيجي من أجل انسحاب قواتنا من تلك البعثة، أو من بعثات حفظ السلام في المستقبل. حفظ السلام هدف نبيل وهو مساهمة منا في رفاه الرجال والنساء العاديين الذين يعيشون في ظروف أقل حظاً، بعيداً عن وطننا الجزري. أود أن يعرف الجميع بأن فيجي ستكون دائماً مستعدة لتقديم الخدمة.

ومن أجل تعزيز التزامنا بالوفاء بالتزاماتنا الدولية، افتتحت فيجي هذا العام بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، وهي تركز على تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات، من قبيل مجلس حقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وغيرها من المنظمات التي يقع مقرها في جنيف.

وفي الختام، تتطلع فيجي إلى الإسهام بشكل إيجابي في أعمال الأمم المتحدة خلال فترة إدارة الرئيس للجمعية العامة أثناء دورتها التاسعة والستين. بالنيابة عن جميع أبناء فيجي، أتعهد بتقديم دعمنا الكامل وتعاوننا أثناء اضطلاع الرئيس بمهامه المتصلة بقضية الأسرة العالمية الكبرى التي ننتمي إليها جميعاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جو سايا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي، من المنصة.

خطاب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء توفالو.

اصطُحب إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، من المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيراً أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والسرور العظيمين المشاركة في هذه المناقشة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بالنيابة عن حكومة توفالو وشعبها. وإنني أتقدم بالتهاني إلى السيد كوتيسا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونتمنى النجاح للجمعية العامة تحت قيادته القديرة. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، السفير جون آش، على نجاح الدورة الثامنة والستين. وبالمثل، أحيي الأمين العام بان كي – مون، والأمانة العامة وجميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والموظفين على جهودهم وطاقاتهم التي لا تعرف الكلل.

واسمحوا لي أيضاً تسجيلاً للموقف أن أتقدّم بخالص التهنئة من توفالو إلى شعب فيجي وحكومتها الجديدة بقيادة رئيس الوزراء باينيماراما على النجاح في إجراء الانتخابات العامة. وفي السياق نفسه، نهنئ نيوزيلندا أيضاً على نجاح الانتخابات.

لقد عملنا بدأب، من خلال الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الرؤية النبيلة والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأهدافنا المشتركة هي السلام العالمي والأمن والازدهار. تحتفل توفالو بالذكرى السنوية السادسة والثلاثين للاستقلال في الأسبوع المقبل في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ونحن ما زلنا ملتزمين ونفخر بأن نكون من أعضاء هذه الهيئة العظيمة. ويجب علينا أن نحيي الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة.

ولكن ينبغي ألا نبالغ في التهنئة. فتوفالو تشعر أيضاً بالحزن للخسائر في الأرواح ومعاناة إخواننا البشر من الأزمات في جميع أنحاء العالم.

إن الخسائر الناجمة عن الإرهاب، والفقر، والتدهور البيئي – ولا سيما تغير المناخ – وفيروس إيبولا، بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح بسبب النزاعات السياسية في سوريا، وإسرائيل، وفلسطين، والشرق الأوسط، وأوكرانيا، والعديد من المناطق الأخرى من العالم، تثير قلقا بالغا، حتى بالنسبة للبلدان البعيدة مثل بلدي توفالو في منطقة المحيط الهادئ. وتتشاطرتوفالو حزن أولئك الأشخاص. ويجب علينا في الأمم المتحدة أن نعمل بمزيد من الجد لمعالجة الأسباب الجذرية لنشوب أزمات من هذا القبيل. ونحن ندعم جهود الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، ونحث بصفة خاصة على إصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع مقاعده الدائمة وغير الدائمة وجدول أعماله، من أجل إدراج تغير المناخ بوصفه إحدى المسائل التي ينظر فيها مجلس الأمن.

وإذ نمضي قدما، هناك سؤال يلوح جليا أمام أعيننا؛ هل نحن القادة نهتم حقا بما يقع؟ وهل نعني ما نقوله هنا في الأمم المتحدة، في هذه القاعة العظيمة؟ لقد سألني أحد فصول رياض الأطفال في توفالو مؤخرا هذا السؤال: ”هل لدينا مستقبل، وهل يمكنكم، كما قال رئيس الوزراء، إنقاذنا ؟“. إن التفكير في الكيفية التي يمكن بها لهذه الهيئة أن تساعد في الإجابة على تلك الأسئلة الأساسية يزرع بداخلي مشاعر مختلطة. وفي الحقيقة يشجعنا الزخم المتولد من بعض القيادات القوية بشأن تغير المناخ، كما ظهر في مؤتمر القمة بشأن المناخ في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ولكننا أيضا نشعر بالإحباط نتيجة الافتقار الواضح إلى الاهتمام من جانب منكري تغير المناخ، بمن فيهم بعض من جيراننا في منطقة المحيط الهادئ. وترى توفالو أنه يجب على الأمم المتحدة ألا تنشغل بهم. يجب أن نظل ملتزمين بتحويل الزخم الناجم عن القيادة السياسية الذي تولد هذا الأسبوع إلى عمل حقيقي من أجل الاستجابة للأزمات العالمية بصورة

أكثر تكافلا، واستراتيجية، وعملية. يجب أن ننفذ ما نتحدث عنه على كل جبهة من جبهات الأزمات البشرية إذا كنا نريد كفالة السلام والأمن العالميين.

لقد تكلمنا كثيرا في الأمم المتحدة بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتعد الأهداف والغايات الأولية التي تم تحديدها تجسيدا لعضوية تسعى إلى تحقيق نفس الطموحات السامية والأهداف المشرفة من قبيل تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي عالم يسوده السلم والأمن وتتوافر فيه الفرص ويتحقق فيه الرخاء. يجب أن تظل الأمم المتحدة عالمية ووجيهة في التركيز على الأحداث والمسائل الحقيقية والإبقاء على اهتمام المجتمع العالمي. وينبغي أن تكون أكثر استجابة وفهما لمختلف ظروف أعضائها واحتياجاتهم، ولأهمية وضع أنشطتها الاستراتيجية في سياقها، مع مراعاة الظروف الخاصة والمتغيرة لكل عضو. ولا بد أيضا من تعزيز وجودها في جميع البلدان، ولا سيما في الدول الضعيفة مثل توفالو.

كما يجب أن نستوعب دروس الأزمة المالية العالمية، التي عكست مسار بعض أوجه التقدم التي تحققت في مجال التنمية بشق الأنفس فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وتؤثر تلك الحقائق العالمية حتى على المناطق النائية والبلدان الجزرية الصغيرة مثل توفالو، ويمكن أن تزيد من تفاقم أوجه ضعفها. أما أهداف التنمية المستدامة الجديدة، فبتحسين تدابير المساءلة والشفافية، فيجب أن توفر للاقتصادات – الكبيرة أو الصغيرة – القدرة على معالجة أوجه الضعف وضمان الاستدامة. ويجب أن تساعد أيضا على تحسين وسائل التنفيذ، وإنشاء آليات الحوكمة التي تشمل الجميع والتي تسمع فيها أصوات جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والسلطات المحلية، في عمليات صنع القرار.

إن تخصيص ٢٠١٤ باعتبارها السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية يستحق كل التقدير. وقد اجتمعنا في بداية هذا الشهر في الجزيرة الجميلة والهادئة – دولة ساموا المستقلة – من أجل المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اختتم بوثيقة ختامية تحدد إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، أو مسار ساموا، مع إنشاء العديد من الشراكات البناءة الرامية إلى التصدي للاحتياجات والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي حين تقر توفالو وتعرب عن تقديرها الكبير للدعم المقدم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والقيادة النموذجية لساموا حكومة وشعبا، مما أدى إلى نجاح المؤتمر نجاحا كبيرا، فإننا أيضا نرى أن المقياس النهائي لنجاح الدول الجزرية الصغيرة النامية هو القيام بإجراءات ملموسة في الميدان، بما يجسد حالتها الخاصة والفريدة، وبما يتناسب معها. ومن الأمور الملحة أن ننظر بجدية في إدماج مسار ساموا على النحو الملائم وإتاحة مجال خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في برنامج الأمم المتحدة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وفي جميع البرامج الأخرى في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، من أجل تحقيق تنفيذها بصورة فعالة، مع إيلاء اهتمام خاص لتبسيط حصول تلك الدول على تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ.

أما معايير رفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا وتطبيقها فإنها تتطلب استعراضا وتمحيصا دقيقا، لأنها في الغالب لا تتعلق بالخصائص التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فربما تحقق إحدى تلك الدول ارتفاعا في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وارتفاعا في مؤشر التنمية البشرية، ولكنها ستظل دائما دولة جزرية صغيرة نامية؛ دولة لا يمكنها التخلص من القيود الطبيعية ومواطن الضعف البيئية المتعلقة بكونها دولا جزرية صغيرة نامية. وإدراكا منا للنداء الذي وجهه مسار ساموا، وبالنظر إلى الغموض الذي يحيط بتوصيات رفع توفالو من قائمة أقل البلدان نموا، فإن توفالو تسعى لمواصلة تأجيل

موعد رفعها من تلك القائمة إلى أن يتم إجراء تقييم لطلب الرفع واستعراضه على نحو شامل، مع المراعاة الكاملة للتقرير الأخير بشأن أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيره من الدراسات التي تتناول توفالو.

وبالنظر إلى مساحة توفالو البالغة ٢٤ كيلومترا مربعا من اليابسة مقابل ٩٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من المحيط الهادئ، فإن البحر ما فتئ يشكل شريان الحياة لشعبنا من أجل الحصول على الغذاء وتحقيق النمو الاقتصادي. وباعتبارتوفالو القيمة على المحيط الهادئ، فإنها تؤيد تأييدا تاما هدف التنمية المستدامة بشأن المحيطات، كما نؤيد إعلان بالاو بشأن المحيطات الصادر عن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ. وندعو الأمم المتحدة إلى الاهتمام بسلامة المحيطات، لأنها تمثل نظام حفظ الحياة على كوكب الأرض. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا ندعم أيضا الشروع في مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق تنفيذ في إطار قانون البحار بإمكانه توفير حماية أفضل للمحيطات.

إن خطورة والطابع الملح لضرورة العمل على مكافحة تغير المناخ قد أكدها من جديد، ليس فقط تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بل قادة العالم أيضا، ورددها بقوة القادة الشباب هذا الأسبوع في هذه القاعة ذاتها. ما الذي نحتاج لسماعه أكثر من ذلك لنتوقف عن إنكار الحاجة إلى العمل من أجل مكافحة تغير المناخ؟ إننا في توفالو نعاني من آثار لم يسبق لها مثيل تهدد الحياة نتيجة تغير المناخ. وباعتبار توفالو أحد البلدان المنخفضة التي لا ترتفع سوى باثنين أو ثلاثة أمتار فوق مستوى سطح البحر، كما هو حال الدول الجزرية الشقيقة كيريباس وجزر مارشال وملديف وتوكيلاو وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، فإنها تجد أن أمنها وبقاءها ومستقبلها وحقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها، تتعرض لخطر شديد. ولا يمكننا مواصلة السير على ذلك الدرب.

أما مؤتمر القمة بشأن المناخ الذي عقده الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع، وتشرفت بالمشاركة في رئاسته باسم توفالو مع رئيس جمهورية بوليفيا، فقد منحنا فرصة أخرى للاستماع إلى الشباب والنساء وقادة المجتمعات المحلية الذين يقفون على خط مواجهة آثار تغير المناخ من كل منطقة من مناطق العالم، بما في ذلك منطقة المحيط الهادئ التي أنتمي إليها. ورسالتهم من على خط المواجهة بسيطة وقاطعة وواضحة، وهي: يا قادة العالم، تحركوا! أنقذونا!

إن الوقت يوشك على النفاد، وسيكون تصرفا غير أخلاقي وغير مسؤول على الإطلاق، بل وغير قانوني، التظاهر بأننا لم نسمع أصوات الإنذار وأصوات أولئك المتواجدين في صدارة مواجهة تغير المناخ. وتثني توفالو بالغ الثناء على الأمين العام لقيادته القوية وترحب بالتصريحات الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات الذين أسهموا باثنين من الإجراءات لمكافحة تغير المناخ خلال مؤتمر القمة. وإننا ملتزمون بالاستفادة من ذلك الزخم ومن الزخم الذي ولده اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية مؤخرا، في الاجتماع الذي سيعقد في ليما في وقت لاحق من هذا العام ثم في باريس عام ٢٠١٥.

وتؤيد توفالو تأييدا تاما الهدف القائم بذاته من أهداف التنمية المستدامة الخاص بتغير المناخ. وإننا بحاجة ماسة إلى التزام تقدمه جميع البلدان لدعم بروتوكول جديد بشأن تغير المناخ، على أن يتم الانتهاء منه في باريس عام ٢٠١٥. ويجب أن نعالج تغير المناخ على وجه السرعة بطريقة قانونية واستشرافية، وإلا فإن خطتنا لما بعد عام ٢٠١٥ ستكون بلا معنى، وسيتم إهمال العديد من الأمور. ولذلك، نحث جميع الأطراف على العمل على وجه السرعة للتفاوض بشأن بروتوكول جديد، للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة لما يقل كثيرا عن ١,٥ درجة مئوية. ويجب أن يشمل البروتوكول الخسائر والأضرار التي تتعرض لها الدول الجزرية

الصغيرة النامية نتيجة تغير المناخ وآليات تأمينها ضده، ويجب أن يعمل على تيسير حصول تلك الدول مثل توفالو على القدر الكافي من التمويل لدعم التكيف.

لا يوجد وقت لأنصاف التدابير، كما شهدنا في كوبنهاغن عام ٢٠٠٩. كما أنه من الأهمية بمكان أن يتم توفير الموارد الكافية لصندوق المناخ الأخضر الجديد وغيره من صناديق المناخ القائمة، وأن يتم تبسيط حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على تلك الموارد من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة في الميدان.

ويجب أن نكون جميعا على مستوى المسؤولية وأن نلتزم بالحد من الانبعاثات، وأن ندعم هؤلاء الضعفاء. وبالنسبة لبلدي، فعلى الرغم من أن انبعاثات غازات الدفيئة لدينا لا تكاد تذكر، فإننا ملتزمون باستخدام الطاقة المتجددة ١٠٠ في المائة للكهربة بحلول عام ٢٠٢٠. وإننا بالفعل في طريقنا إلى تحقيق ذلك الهدف، بفضل الدعم السخي الذي يقدمه الشركاء الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، واليابان، ونيوزيلندا، وإيطاليا، والنمسا، والإمارات العربية المتحدة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة. كما أن توفالو طرف في إعلان ماجورو.

لقد أحرزت توفالو تقدما مطردا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بمساعدة استراتيجية تكميلية من الجهات المانحة. وقد وضعنا خارطة طريق من أجل التنمية للمض قدما صوب الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة بوجه عام. واعتمدنا سياسات وطنية وقمنا بتنفيذها بشأن الإدارة المالية، والمرأة والتنمية الجنسانية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وحماية الأسر، فضلا عن غيرها من القطاعات الوطنية ذات الأولوية من قبيل القطاعات المعنية بتغير المناخ، والطاقة، والأمن الغذائي، ومصائد الأسماك، وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية والتعليم، وتنمية الجزر الخارجية. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تنفيذ تلك السياسات على النحو المناسب. ونحن ملتزمون بتنفيذها. وندعو شركاءنا الدوليين إلى تقديم الدعم من خلال تبادل الشراكات معنا في توفالو.

إن المستقبل الذي نصبو إليه مستقبل يشمل الجميع، تتسم فيه جميع الشراكات بالأهمية. وتكرر حكومة توفالو تأكيد موقفها بأن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع ضرورة تشجيع الحوار وصون مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم.

كما تؤيد توفالو تأييدا تاما مشاركة تايوان الهادفة في آليات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وندرك الروح التعاونية التي أظهرتها تايوان في مشاركتها في الحوار الخاص بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونسلم بالحاجة إلى إدراج تايوان في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ. كما ندرك الدور الذي تضطلع به تايوان بصفتها أحد صناع السلام على الصعيد الإقليمي، فهي تدعم المنح الدراسية وبناء قدرات الخبراء والطلاب والمسؤولين من توفالو والعديد من البلدان النامية.

وأخيرا، أود أن أقول ما يلي بصورة واضحة لا لبس فيها. إننا نقف أمام منعطف بشأن مستقبل الدول الجزرية الصغيرة مثل توفالو. فبإمكاننا أن نضع الأهداف الإنمائية للألفية ونخطط لأهداف التنمية المستدامة، ولكن ما لم يكن هناك التزام عالمي بتلك الأهداف، ولا سيما مكافحة تغير المناخ، فسنكون قد فشلنا كبشر. وما لم نوقف التلوث الناتج عن غازات الدفيئة، فستفشل الأجيال المقبلة. إننا نحن من يصنع المستقبل. فلتكن لدينا الجرأة. دعونا نصغي إلى الرسالة القوية والواضحة التي استمعنا إليها هنا في هذه القاعة من أولئك الواقفين على خط

المواجهة. دعونا نظهر بأننا من يصنع مستقبلا للجميع – مستقبلا يشمل إنقاذ البشر وإنقاذ الأطفال في توفالو. فإننا إن أنقذنا توفالو، فقد أنقذنا العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء توفالو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، من المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عقيلة صالح عيسى قويدر، رئيس مجلس النواب في ليبيا.

السيد قويدر (ليبيا): يطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وأنا واثق من أنكم ستقودون أعمالها إلى أفضل النتائج. وأود أن أثني على الجهود التي يقوم بها السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تحقيق أهداف المنظمة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وأشكره بصورة خاصة على وقوفه مع الشعب الليبي خلال الثورة ضد الديكتاتورية وبعد الثورة بتقديم الدعم للديمقراطية الوليدة.

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم ممثلا للشعب الليبي لأنقل إليكم طموحاته وآلامه وآماله، وأشاركهم في البحث عن أفضل السبل للحفاظ على الأمن والسلم على كوكبنا، وتحقيق الآمال المشتركة لشعوبنا.

ولا شك في أن أغلب من تابعوا أحداث ثورة الشعب الليبي ضد الدكتاتورية في عام ٢٠١١ انبهروا بشجاعة الشعب الليبي ووحدته ووعيه وقدراته الخلاقة. ولا شك في أن كثيرين من بينكم اليوم ينظرون باستغراب لما يجري في ليبيا من اقتتال وسفك دماء بين الأشقاء، وتدمير للمنشآت والأملاك العامة والخاصة دون مبرر. وقد يتساءل الكثيرون أين الشعب الذي شاهدناه قبل ثلاث سنوات؟ أين الثوار الذين خرجوا إلى الشوارع وواجهوا الرصاص بصدورهم؟ أين المثقفون الذين ملأوا وسائل الإعلام بالتقييمات الواقعية وأقنعوا العالم بعدالة قضية شعبهم؟

أقول نعم، ذلك كان الشعب الليبي الحقيقي الذي لم يفكر في مكاسب مادية ولا مناصب قيادية، ولم تكن له طموحات أكثر من إنهاء الدكتاتورية، وفتح الطريق أمام ممارسة الديمقراطية، وضمان مستقبل زاهر لجميع الليبيين.

للأسف، ليبيا الآن في وضع مختلف تماما. فأغلب الناشطين اختفوا من الساحة السياسية، إما بسبب قانون العزل السياسي الذي فرض بالقوة، أو بسبب حملات التخويف والاعتقال والاغتيال التي تمارسها المجموعات المسلحة المختلفة ضد كل من يخالفها الرأي أو يطالب بنزع سلاحها وحلها.

إن بعض المجموعات المسلحة لم تعد تخضع لأوامر الحكومة، فهي تحاول فرض إرادتها على الشعب الليبي بالقوة، وتمارس انتهاكات لحقوق الإنسان، وتبتز الحكومة لضمان وصول الأموال إليها، في الوقت الذي ترفض تسليح الشرطة، وإعادة تأسيس الجيش وتسليحه.

ولقد تسبب النزاع القائم حاليا بين المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون والشرعية في طرابلس بخروج الحكومة من كل مقارها، واستولى عليها تحالف مجموعات مسلحة تضم في ما بينها مجموعات إرهابية معروفة بمعارضتها لقيام الدولة، وتنتمي إلى فكر القاعدة، وهي وُضعت على قائمة المنظمات الإرهابية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتمكن هذا التحالف من إلحاق الضرر بالعديد من الممتلكات العامة. كما كانت بيوت العديد من الوزراء والمواطنين هدفا للسرقة والحرق. وما زالت هذه المجموعات تشن الحرب على المنطقة الواقعة غرب مدينة طرابلس، التي تسكنها قبيلة ورشفانه. وقد

سبب القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة خروج أغلب سكان المنطقة، وقرر مجلس النواب اعتبارها منطقة منكوبة. وما كان ليحدث كل هذا لو أخذ المجتمع الدولي الوضع في ليبيا على محمل الجد، وساعد الحكومة في إنشاء جيش قوي، ومارس الضغط لنزع سلاح المجموعات المسلحة، وأيد تسليح رجال الشرطة.

وأعلنت بكل وضوح المجموعات المسلحة التي استولت على العاصمة تمردها على مؤسسات الدولة الشرعية، وسعيها للإطاحة بمجلس النواب المنتخب، والحكومة المنبثقة منه، في مسعى واضح لعرقلة عملية الانتقال الديمقراطي، والانقلاب على السلطة الشرعية، وتشكيل حكومة موازية. ولم تكتف المجموعات التي تسيطر على طرابلس بذلك، بل أصبحت تلاحق النشطاء السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والإعلاميين، وأغلقت وسائل الإعلام، وهي تمنع بالقوة المواطنين الذين يخالفون رأيها من التظاهر في مدينة طرابلس وبعض المدن الأخرى. وجنّدت وسائل إعلام وبعض رجال الدين المتطرفين للتحريض على قتل المخالفين في الرأي والمنتمين إلى القوة الداعمة لمجلس النواب المنتخب والحكومة. وتحالفت مع تنظيم أنصار الشريعة الذي ينتمي إلى فكر القاعدة، ويمارس الإرهاب في بعض المدن الليبية، وخاصة مدينتي بنغازي ودرنه، ويقوم بتوفير الملاذ الآمن ومعسكرات التدريب للإرهابيين الآتين من جميع أنحاء العالم، ولا سيما من تونس والجزائر ومصر ومالي، كل ذلك بدعم مالي وإعلامي منقطع النظير من الخارج بهدف تقويض السلطات الشرعية الليبية، وتمكين الانقلابيين من تنفيذ مخططهم.

وإنني من على هذا المنبر أقول إنه لم يعد هناك مجال للسكوت على الإرهاب في ليبيا، فشعبنا لم يعد يحتمل الاغتيالات والذل والتخويف، وقمع الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان التي تمارس على الهوية. فإمّا أن يقف المجتمع الدولي مع السلطات الشرعية المنتخبة ويفعّل قرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤) بفرض عقوبات على من يعيق المسار السياسي ويزعزع الأمن ويستولي على مؤسسات الدولة، أو يقول بكل وضوح إن على الليبيين أن يواجهوا الإرهاب لوحدهم، وعند ذلك يتحمل العالم آثار التمدد الإرهابي في منطقة شمال أفريقيا والسهل الأفريقي.

إننا في حاجة إلى وقفة جادة من أصدقاء ليبيا لكي يساعدونا على بناء الجيش وتزويده بكل الإمكانات، بغية أن يتمكن من وقف الاقتتال بين الأشقاء، ومساعدتنا في مكافحة الإرهاب والتطرف اللذين شكلا جبهة واسعة تمتد من العراق إلى الجزائر، ولا يمكن القضاء عليها إلاّ بتحالف حقيقي بين الدول المعنية، يضمن القضاء على الإرهاب ونشر مبادئ التسامح والديمقراطية في الوقت نفسه. وعدم توفير السلاح والتدريب للجيش الليبي لمساعدته في حربه على الإرهاب يصب في مصلحة التطرف، ويكرّس عدم الاستقرار في ليبيا، ومن شأنه أن يؤثر سلبا على استقرار المنطقة، ويهدد السلم العالمي.

ونحن نرحب بكل الجهود والنوايا الحسنة التي تبذلها الدول الصديقة، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي لمساعدة السلطات الليبية الشرعية في السيطرة على الانفلات الأمني، سواء من خلال تأكيد الوقوف مع مجلس النواب، والحكومة، وهيئة صياغة الدستور، وإقناع المجموعات المسلحة بالتخلي عن السلاح، والانسحاب من مؤسسات الدولة، والانصياع لأوامر الحكومة، أو من خلال ممارسة الضغط على التيارات السياسية والتشكيلات المسلحة لنبذ العنف والقبول بالحوار حول الأولويات ومستقبل ليبيا.

إن كل اتصال غير مشروع ودون إذن الحكومة الليبية من أي دولة أجنبية مع الأفراد والمجموعات والتنظيمات الذين لا يعترفون بسلطة مجلس النواب المنتخب والحكومة، ويتخذون العنف سبيلا لفرض رؤيتهم على الشعب الليبي سوف تعتبره الحكومة عملا عدائيا ضد وحدة ليبيا واستقرارها، وسوف تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهته.

والشعب الليبي، بقيادة سلطاته الشرعية، لن يستكين للابتزاز والتخويف، وسيقاوم أي اتجاه لفرض نظام شمولي ديكتاتوري، مهما كان الشعار الذي يرفعه. ونأمل ألاّ تضطر الحكومة إلى الاستعانة بالدول الشقيقة والصديقة لبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها، والقضاء على الإرهاب والإجرام اللذين يهددان أمن البلد ووحدته، وبسبب تشريد مئات الآلاف من بيوتهم في مختلف أنحاء ليبيا، ويدمر الاقتصاد.

إن مجلس النواب والحكومة عازمان على انتهاج طريق الحوار والتسامح في إطار الشرعية لحل جميع المشاكل والخلافات القائمة بين الليبيين، والاتفاق على الأولويات، واحترام المسار الديمقراطي، والاحتكام إلى القانون والانتخابات، وهما عازمان على حل جميع التشكيلات المسلحة ووقف تمويلها. ونأمل من المجتمع الدولي أن يساعدنا على تحقيق ما يلي.

أولا، بناء أجهزة الدولة الدفاعية والأمنية، وتمكين الحكومة من احتكار السلاح حتى تتمكن من نزع سلاح المجموعات المسلحة، وبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي.

ثانيا، ضمان سيطرة الحكومة على العاصمة طرابلس وانسحاب المجموعات المسلحة من مؤسسات الدولة، وتمكينها من العمل من دون تهديد وتقديم الخدمات للمواطنين.

ثالثا، اعتبار إنشاء أجهزة غير شرعية موازية إعاقة للمسار السياسي في ليبيا وتنطبق عليه العقوبات الواردة في قرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤).

رابعا، إقامة تعاون حقيقي وفاعل في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تحالف استراتيجي بين ليبيا ودول الجوار شمال البحر المتوسط وجنوبه.

خامسا، ترسيخ ثقافة الحوار دون إقصاء أو تهميش، والشروع في حوار يضم جميع أطياف الشعب الليبي بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودول الجوار وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

لا بد لي أن أشير ونحن في مستهل الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة التي سيكون من أبرز موضوعاتها خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، بأنه منذ الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية فقد شرعت ليبيا في مراجعة سياساتها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادها لتحقيق تلك الأهداف، إلا أن تردي الحالة الأمنية حال دون ذلك، وأدى إلى توقف عجلة الاقتصاد.

وتجدر الإشارة هنا إلى الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار والتنمية. وأنه لن تكون هناك تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، ولذلك فإن العمل على عودة الأمن والاستقرار في ليبيا عامل أساسي في انطلاق التنمية وتدوير عجلة الاقتصاد المتوقفة، والشروع في تحقيق ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية، والاستعداد للمباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ حال اعتمادها.

لذلك كله، فإن ليبيا تتطلع إلى دعم منظومة الأمم المتحدة والدول الصديقة في العمل على استتباب الأمن وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية بما يكفل انطلاق برامج إعادة الإعمار والتنمية. وإننا نتطلع إلى مساعدة جميع الدول لنا في استرداد الأموال المنهوبة والموجودة خارج ليبيا لنتمكن من زيادة التمويل لبرامجنا التنموية وبرامج البنية التحتية، التي ستقضي على البطالة وستستوعب أعدادا كبيرة من العمالة الأجنبية تقدر ببضعة ملايين من الدول المجاورة، بما يعود بالنفع على ليبيا والدول المجاورة، وتساهم في الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بحثا عن العمل والعيش الكريم.

رغم الظروف التي تمر بها ليبيا إلا أننا لا يمكن أن ننسى مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ولاجئا في مختلف دول العالم. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد إدانتنا للاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. ونطالب مجلس الأمن بالعمل

على توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وتحديد أجل زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق استقلال دولة فلسطين كدولة ذات سيادة على جميع الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس. وتمكينها من الانضمام إلى جميع المنظمات الدولية كعضو كامل العضوية، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي طردوا منها.

إن استمرار الحصار على قطاع غزة وتكرار العدوان الإسرائيلي على القطاع، وتدمير البنية التحتية فيه يعتبر عارا على جبين الإنسانية، وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بإعادة إعمار غزة ومنع تكرار الدمار والقتل على يد الجيش الإسرائيلي، ومحاكمة كل المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة في قطاع غزة ودعم جهود حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تاناساك باتيمابراغورن،، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تايلند.

السيد باتيمابراغورن (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): جئت لأعرب عن بالغ تقدير بلدي للأمم المتحدة على ما اضطلعت به من أعمال لتحسين حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم. وتلتزم تايلند التزاما كاملا بما تمثله الأمم المتحدة، وبتحقيق الآمال المشتركة بيننا من خلال الأمم المتحدة. كما نلتزم التزاما راسخا بالوفاء بمسؤولياتنا بوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة لن تتمكن من تحقيق رؤيتها إلا إذا عملنا معا في وحدة.

إن موضوع هذا العام هو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكيف يمكن حقا إحداث أثر في حياة الشعوب في الميدان. وحققت عدة البلدان العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. فنجحت، على سبيل المثال، في الحد من الفقر وحققت أهدافها في مجالي التعليم والرعاية الصحية. ولكن هناك العديد من البلدان الأخرى التي لم يكن من السهل عليها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، بينما نمضي قدما صوب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نجدد التزاماتنا بكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

بالنسبة لتايلند، فإن التنمية لا تتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وحده. وبغية أن تظل التنمية مستدامة، يجب أن تتحقق في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، الركائز التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ويجب أن نتيح لها النمو في بيئة خالية من النزاع. إن بناء ديمقراطية قوية وفعالة هو التحدي الذي يواجهه الكثير منا. كما في العديد من البلدان، تعلمت تايلند الدرس أن الديمقراطية تنطوي على أمور أكثر بكثير من مجرد إجراء الانتخابات. يجب أن تقوم الديمقراطية على أساس احترام سيادة القانون، ويجب أن تتمحور حول الحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة، والمساواة في الوصول إلى العدالة.

لم يكن ذلك هو الحال بالنسبة لبلدي قبل ٢٢ أيار/مايو. قبل ذلك التاريخ، كنا نمر بمأزق سياسي. وكانت لدينا ديمقراطية منقوصة. وتهددنا خطر وقوع المزيد من الاضطرابات. وبدت إمكانية حقيقية لإراقة الدماء. منحت أحزاب المعارضة السياسية الفرصة لإنقاذ الديمقراطية، ولكنها فشلت لأنها لم تكن على استعداد لتقديم تنازلات من أجل البلد. وجعلت سلسلة الأحداث المؤسفة التدخل العسكري ضروريا. ووددنا جميعا لو لم تنتهي الأمور إلى ما آلت إليه. ولكن إذا سمح للحالة بالاستمرار، لتمزقت أوصال الديمقراطية في تايلند. الأمر الذي من شأنه أن يقوض الاستقرار في تايلند والاستقرار في المنطقة.

إنَّ تايلند تجتاز الآن مرحلة انتقالية. ونحن نبقى ملتزمين بالديمقراطية وحقوق الإنسان التزاماً كاملاً، ونعلم أنه لا يمكننا السير عكس اتجاه تيار الديمقراطية. فتايلند بحاجة إلى ديمقراطية حقيقية وعاملة، ديمقراطية تحقق تطلعات الشعب. ولا مجال للشك في أنَّ تايلند لن تتراجع عن الديمقراطية. لكننا بحاجة

إلى الوقت والمجال لتحقيق المصالحة، وإجراء إصلاح سياسي وتدعيم مؤسساتنا الديمقراطية. فنحن لا نريد تكراراً لما حدث في ٢٢ أيار/مايو.

وبالإضافة إلى تنفيذ خريطة طريقنا للعودة إلى الديمقراطية الكاملة، نحن نعمل أيضاً على جعْل اقتصادنا يتحرك مجددا. وقد عادت الثقة واستُعيد النمو.

وتايلند ملتزمة بأداء دور نشيط مع شركائها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، بغية بناء مجتمع للرابطة يسوده السلام والرخاء. ونحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا في المجتمع الدولي بهدف التصدي للتحديات العالمية العديدة التي نواجهها، مثل تغير المناخ، الجريمة عبْر الوطنية، الأوبئة والاتجار بالبشر. والأهم من كل شيء هو أننا ملتزمون بالعمل مع شركائنا لتحقيق خطة التنمية، لأنَّ السلام الحقيقي والدائم لا يستند إلى الأمن الذي محوره الدولة، بل الأمن الذي محوره الإنسان.

إنَّ التنمية يجب أن تُغيِّر حياة الناس وتفتح الباب أمام مستقبل أفضل للجميع. فالتنمية يجب أن تُمكِّن الأفراد والفئات والمجتمعات. وهذا يكمن في قلب فلسفة جلالة ملك تايلند المتمثلة في اقتصاد الاكتفاء، وقد وجَّهت تلك الفلسفة جهودنا الإنمائية طوال عقود. واقتصاد الاكتفاء معنيٌ بتعزيز القيم الصحيحة، والاستفادة من القوى الداخلية لكل مجتمع وبناء القدرة على الصمود من القاعدة صعوداً. وإذ نقوم بذلك، يمكننا أن نُرسي أساساً متيناً للتنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى الوطني.

ولكن في عالَم اليوم، لا يمكن لأيِّ بلد أن يكون جزيرة من الرفاه بحدِّ ذاته. فنحن بحاجة إلى شراكة عالمية قوية أكثر من أي وقت مضى، سواء كان ذلك لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أو للتصدي للتحديات المشتركة.

وقبل كل شيء، يتعيَّن على الشراكة أن تجابه تحدِّي الأمن البشري، وهو الأكثر إلحاحاً في زماننا. فالأمن البشري يعني الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية والوعد بمستقبل أفضل للجميع وضمان ألاَّ نُضحِّي بالبيئة التي تحفظ بقاءنا في اندفاعنا من أجل تحقيق التنمية. فضمان الأمن البشري ينبغي أن يكون في قلب التنمية المستدامة.

وبينما نمضي بخطة التنمية قدُماً، فإننا لا نستطيع تجاهل التهديدات المباشرة التي تستدعي عملنا المتضافر. نحن اليوم نواجه بعض التهديدات المباشرة للشراكة العالمية، مثل أزمة الإيبولا والأزمات الإنسانية في الشرق الأوسط – سوريا وليبيا والعراق وقطاع غزة. ويؤلمنا أن نشهد الموت العبثي للمدنيين، ولا سيَّما الأطفال، في النزاع في قطاع غزة. إن الحالة تقتضي أن نعمل بمزيد من الجدية لتحقيق السلام الدائم للشعب الفلسطيني وتجسيد تطلعاته إلى قيام الدولة، فضلا عن تأكيد الحق المشروع للشعب الإسرائيلي في الأمن.

وفيما تتطور الحالة في الشرق الأوسط، نشعر أيضاً بالقلق الشديد حيال التهديد المتصاعد المتمثل في الراديكالية والتطرف. ولا يمكن أن يكون هناك أيُّ تبرير للأعمال الوحشية والفظائع التي شهدناها. علينا أن نرتقي إلى مستوى التحدي الذي يواجه السلام وسُبُل عيش شعوبنا والمكاسب التي حققناها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع أنَّ بعض الحركات الراديكالية والمتطرفة استطاعت بالفعلف أن تستقطب مجندين من أرجاء عديدة في العالم، فإنَّ مهمتها ليست أكثر من استخدام الإرهاب والذعر للمضي بأهدافها قدُماً.

إنَّ السلام والأمن والتنمية كلها مترابطة. ولكي نحققها، علينا جميعاً أن نحاول المساهمة قدر استطاعتنا والاضطلاع بمسؤولياتنا الدولية على أفضل نحو نستطيعه. وقد يكون لدى بعضنا القدرة على أن يفعلوا أكثر من سواهم. ولكن إذا قمنا

جميعاً بدورنا، يمكننا أن نجعل العالم أفضل وأكثر أماناً. وهذا ما جعل تايلند ترسل المتطوعين إلى جيرانها للعمل في مجالَي الصحة والتعليم، وهو ما جعلنا نرسل أفرقة طبية إلى اليابان في عام ٢٠١١، كجزء من جهود الإغاثة في أعقاب الزلزال وتسونامي.

لقد ارتبط العلم التايلندي والأفراد التايلنديون بعمليات حفظ السلام في أرجاء عديدة حول العالم. فقد كنَّا في تيمور – ليشتي وفي السودان، وعلى امتداد الحدود الهندية – الباكستانية. وكنَّا جزءاً من التحالف الذي شُكِّل لمكافحة القرصنة في خليج عدن قبالة سواحل الصومال. لكنَّ دور الجيش لا يقتصر على الحرب والنزاع وحدهما. فهو يؤدي دوراً هاما حتى في أوقات السلم، وبخاصة الآن، حين نتعامل مع تحديات عديدة مثل الكوارث الطبيعية. وهذا هو سبب تعزيز تايلند للمساعدة الإنسانية والتعاون في الإغاثة من الكوارث في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وخارجها. ولعلَّ الوقت قد حان لكي تبدأ الرابطة في استكشاف الفكرة الداعية إلى تشكيل فرقة عمل إقليمية للمساعدة الإنسانية والتعافي من الكوارث.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة

ويتعيَّن علينا جميعا، بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، أن نتشاطر المسؤولية عن البقاء صادقين مع الوعد الأصلي للأمم المتحدة، المتمثل في الدفع بالرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح لشعوب العالم. ونظرا لالتزام تايلند بالأمم المتحدة قدَّمنا ترشُّحنا لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥– ٢٠١٧، وفي مجلس الأمن لفترة ولاية العامين ٢٠١٧–٢٠١٨. ونأمل من أصدقائنا أن يمنحونا ثقتهم مجددا ويسمحوا لنا بالخدمة.

وسواء كانت المسألة تحقيق الديمقراطية أو التنمية أو السلام، فإن علينا جميعا أن نتولى مسؤولياتنا لأننا، في نهاية المطاف، أسرة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانك – فالتر شتاينماير، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد شتاينماير (تكلم باللغة الألمانية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): إن عام ٢٠١٤ عام خاص بالنسبة للأوروبيين – وهو عام خاص لإحياء الذكرى. ففي الصيف قبل ١٠٠ عام، عجزت الدبلوماسية الأوروبية وانزلق العالم إلى الحرب العالمية الأولى. وقبل ٧٥ عاما، هاجمت ألمانيا جارتها بولندا، مما دفع العالم إلى هاوية الحرب العالمية الثانية. وقبل ٢٥ عاما، انهار جدار برلين، ما وضع حدا لعقود من انقسام العالم إلى الشرق والغرب.

ولكن مجرد استرجاع الماضي واجترار الذكرى لن يكون كافيا في هذا العام لإحياء الذكرى. وعلى العكس، علينا أن نسأل أنفسنا: ماذا تعلمنا للمستقبل؟ وكان الدرس الأهم المستخلص من التاريخ هو إنشاء الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة تجسد أمل العالم في السلام. ويُستمد ذلك الأمل من فكرة بسيطة وثورية بالقدر نفسه ألا وهي: إن السلام يتحقق حينما يحدد العالم قواعد لنفسه ويستبدل قانون القوة بقوة القانون، وحينما تتم تسوية النزاعات على طاولة المفاوضات وليس في ساحة المعركة، وحينما ينبذ العالم، خطوة خطوة، منطق العنف الخبيث.

وحتى الآن، وفرت الأمم المتحدة أساسا عالميا للأمل في السلام. ولكن ذلك الطابع العالمي معرض للتهديد من أشباح الماضي ومن الشياطين الجدد.

وفي عام ٢٠١٤ يبدو عالمنا وكأنه آخذ في التفكك. وأصبحت الأزمات تنهال علينا على نطاق واسع وبشكل سريع. ولذلك السبب، لا يكفي مجرد مناشدة الأمم المتحدة. لا، نحن بحاجة إلى نفخ روح في تلك المناشدة. فالأمل يبقى مجرد أمل، هدف لا يمكن تحقيقه، ما لم تكن الدول مستعدة

لتولي المسؤولية. والأمم المتحدة ليست منتدى يمكن أن نتخلى فيه عن المسؤولية. إنما الأمم المتحدة منتدى نتولى فيه المسؤولية.

إن ألمانيا، المندمجة في أوروبا المتحدة، مستعدة لتولي المسؤولية في إطار الأمم المتحدة ومعها. وأولا وقبل كل شيء، فإن علينا مسؤولية تجاه شعوب تتحمل وطأة المعاناة في الأزمات.

وفي الشهر المقبل ستستضيف ألمانيا في برلين مؤتمرا لحشد المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة اليها لملايين اللاجئين السوريين. وسيضطلع بلدي بدوره، ويحدوني أمل صادق في أن تتصرف العديد من الجهات الأخرى على هذا النحو. والبلدان المجاورة لسوريا بحاجة إلى الدعم في المقام الأول. فهي تضطلع بأعمال جبارة ولكنها أيضا واقعة تحت ضغط شديد بسبب التدفق الهائل للأشخاص المشردين واللاجئين من سوريا.

ويحتدم وباء إيبولا في شرق أفريقيا. وهو يسبب المعاناة والموت في منازل الأسر المنفردة. ويعرض للخطر تماسك مجتمعات كاملة. ولذلك السبب، نقوم بإرسال المساعدة الإنسانية والطبية وبإعداد عملية نقل جوي إلى المنطقة. ويسرني أن العديد من المتطوعين في بلدي استجابوا للنداء، بالقول، ”إننا نريد أن نذهب إلى هناك لتقديم المساعدة في الموقع.“

ولكن بالإضافة إلى التضامن الفوري، نحن بحاجة إلى التزام طويل الأجل. ونحن بحاجة إلى خبرة منظمة الصحة العالمية ومظلة تنسيق الأمم المتحدة، لا سيما في المدى الطويل فيما نحاول تعزيز الدول ونظم الرعاية الصحية. وستسهم ألمانيا في تحقيق هذين الهدفين. ولا يمكننا أن نعيد الموتى إلى الحياة، ولكننا قد نتمكن من منع موت أعداد أخرى كبيرة للغاية من الناس بسبب فيروس إيبولا وهم ينبغي ألا يموتوا إذا تم علاجهم. ومن المؤكد أن علينا أن نتأكد من ألا يترك الوباء المقبل آثارا مميتة مثل آثار الوباء الذي لا نزال نكافحه.

وإذا أردنا أن نمضي قدما من الأمل إلى تحقيق السلام، يلزمنا اتخاذ العديد من الخطوات الصغيرة – التزام الأشخاص والدبلوماسية الثنائية والمبادرات الإقليمية. ولكن ليس بوسع أي من تلك الأمور أن يحل محل الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة وحدها تستطيع توفير الأساس العالمي للأمل في السلام. وذلك الأساس هو القانون الدولي الذي يؤيده جميع من ينتمون ’لى مجتمع الدول في الأمم المتحدة، ومن يريدون أن ينتموا إلى هذا المجتمع. وذلك ما يجب المحافظة عليه؛ وذلك هو أساس أملنا في تحقيق السلام.

ولذلك السبب، لا بد أن أتطرق هنا للتزاع في أوكرانيا. فبعض الناس في القاعة قد يعتبرونه لا شيء أكثر من كونه نزاعا إقليميا في أوروبا الشرقية. ولكنني على اقتناع بأن ذلك الرأي غير صائب. وأعتقد أن ذلك التزاع يؤثر على كل واحد منا. إن دولة ليست أية دولة، ولكنها عضو دائم في مجلس الأمن – روسيا – قامت على نحو انفرادي، بضمها للقرم، بتغيير حدود قائمة في أوروبا وبذلك انتهكت القانون الدولي. وعلينا أن نواجه ذلك المؤشر الخطير، لأننا يجب ألا نسمح بتآكل قوة القانون الدولي من الداخل. ويجب ألا نسمح للانقسامات القديمة بين الشرق والغرب بأن تبرز من جديد في الأمم المتحدة.

ولأن أمورا كثيرة للغاية على المحك في ذلك التزاع، ليس بالنسبة لشعب أوكرانيا فحسب بل لمستقبل القانون الدولي، فإن ألمانيا وشركاءها تولوا المسؤولية وألزموا أنفسهم بشكل صارم بتزع فتيل التزاع. ولا تساورني أي أوهام: إن التوصل إلى حل سياسي لا يزال بعيد المنال. ومع ذلك، وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع كنا على شفا مجابهة عسكرية مباشرة بين القوات الروسية والقوات الأوكرانية. ويسرني أن أقول إن الدبلوماسية منعت الاحتمال الأسوأ. وفي الوقت الحالي لا بد أن تمنح الأولوية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق

النار وإيجاد حل سياسي، حل يقوم على مبادئ الأمم المتحدة والمحافظة على وحدة أوكرانيا.

إنني لا أناقش أوكرانيا وحدها. وما دام النزاع متأججا وما دامت روسيا والغرب في حالة نزاع بشأن أوكرانيا، فإن هناك تهديدا بإصابة الأمم المتحدة بالشلل. ولذلك، نحن بحاجة إلى مجلس للأمن قادر وراغب في التصرف للاضطلاع بتلك المهام الجديدة، وفي الأجل الطويل، المهام الأكثر أهمية التي نواجهها. إن عالم عام ٢٠١٤ ليس متبلى بالشبح القديم للانقسام وحده، ولكن أيضا بالشياطين الجديدة.

ونحن جميعا نشعر بالصدمة إزاء الوحشية التي تفوق الوصف من جانب الإرهابيين الذين يسيئون استخدام اسم الله بارتكابهم للأعمال الشريرة. وسؤالي هو، ألا ينبغي أن نشعر بالانزعاج بشكل خاص لأن دعاة الكراهية يجتذبون الناس الذين نشأوا في أوساط مجتمعاتنا نحن؟

وسبب ذلك أيضا أن هذا ليس مجرد صراع إقليمي – مشكلة في العراق أو في سوريا أو في أفريقيا، حيث يدوس الإرهابيون على الحقوق الأساسية للنساء والفتيات على وجه الخصوص. فهذه الوحشية موجهة ضدنا جميعا وضد كل ما تمثله الأمم المتحدة.

ولهذا السبب تحديدا، فإن استجابتنا يجب أن تتجاوز كثيرا مجرد الاستجابة الإنسانية والعسكرية اللازمة فورا. وتقدم ألمانيا مساهمات كبيرة في كلا المجالين، بما في ذلك المساهمات العسكرية. ولكن كل ذلك يجب أن يكون جزءا من تحالف سياسي ضد إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبلدي ملتزم التزاما قويا بهذا التحالف، ويحدوني أمل وطيد على وجه الخصوص في أن تنضم مجتمعات الشرق الأوسط إليه أيضا، إدراكا منها لأن هناك أمور كثيرة جدا على المحك وليس مجرد أمنها.

وفي عالم مسكون بأشباح قديمة وتؤرقه شرور جديدة على السواء، يتعين أن نكون قادرين على أن نسلك المسارين معا. فمن ناحية، يجب علينا أن نواصل العمل بثبات من أجل إيجاد حلول سياسية في أوكرانيا وفي الشرق الأوسط وفي سوريا، ولكن يجب في الوقت نفسه أن نتصدى للمهام الهائلة في القرن الحادي والعشرين.

وأنا أشير إلى مكافحة تغير المناخ. وألمانيا ستساهم بمبلغ بليون دولار في الصندوق الأخضر للمناخ. وسندعم أقرب شركائنا، فرنسا، على الطريق نحو عقد مؤتمر قمة ناجح بشأن المناخ في باريس في عام ٢٠١٥ وصوب إبرام اتفاقية عالمية وملزمة قانونا بشأن المناخ، وهو ما نحتاجه بصورة ملحة.

وأنا أشير أيضا إلى العصر الرقمي. نعم، إن شبكة الإنترنت ينبغي أن تكون فضاء عالميا حرا ومفتوحا وآمنا. ولكن ذلك الأمر لا يخص الهيئات الحكومية أو الشركات الكبيرة وحدها. فالمجتمع بأسره يجب أن يشكل هذا الفضاء العالمي الحر والمفتوح والآمن. وإذا تقاعسنا عن العمل، فإن الإمكانيات التكنولوجية الهائلة ستنحي البعد الإنساني جانبا. ونحن بحاجة إلى قانون دولي للعالم الرقمي. وآمل أن يكون القرار ١٦٧/٦٨، الذي قدمناه بالاشتراك مع البرازيل، قد مهد السبيل في هذا الاتجاه في الأمم المتحدة.

وأنا أشير أيضا إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأن مكافحة الفقر تبدأ بالتساؤل عن الكيفية التي يمكننا بها توليد قيمة فعليا. وكيف يمكننا تحقيق الرخاء؟ وهذا السؤال ليس موجها فحسب إلى قلة من البلدان التي تحتاج إلى المساعدة، بل هو نداء إلى العالم بأسره للقيام بالمزيد من النشاط الاقتصادي المستدام. ومع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، شرعت ألمانيا في السير على درب ليس بالسهل ولكن يجب على العالم أن يسلكه إذا أردنا الحفاظ على مواردنا الطبيعية وإذا كنا نريد ألا يصبح القتال على الموارد الشحيحة والمياه والأراضي الصالحة للزراعة الصراع الرئيسي في القرن الحادي والعشرين.

وأطفالنا سيحكمون علينا بناء على تلك المهام الضخمة. وسينظرون إلى الوراء، تماما مثلما نتذكر نحن أسلافنا في هذا العام لإحياء الذكرى. وقد أنشأ أسلافنا، الذين تعلموا الدرس من حربين عالميتين، الأمم المتحدة كدرس لنا. وإذا كنا نريد مواصلة الاستفادة من ذلك الدرس وإذا كنا نريد أن نضطلع بإتقان بالمهام التي تواجهنا، فيجب علينا مواصلة تطوير هذه المؤسسة. إن الأمم المتحدة ليست مُنتَجا نهائيا. وربما لن تكون مُنتَجا نهائيا أبدا. إنها يجب أن تتطور أكثر لكي تعبر بجميع أجزائها، بما في ذلك مجلس الأمن، عن عالم اليوم.

وأعتقد أن الأمم المتحدة تستحق كل ما يبذل من جهد من أجلها لأنها تمثل تجسيدا حقيقيا لأمل العالم في إحلال السلام وفي إرساء نظام قانوني وأؤكد للجمعية أن بلدي سيواصل الاضطلاع بدوره في تحويل هذا الأمل إلى حقيقة واقعة تدريجيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ثمة أدلة متزايدة اليوم على التناقض بين ضرورة بذل جهود جماعية قائمة على الشراكة من أجل إعداد استجابات كافية للتحديات التي نواجهها جميعا بصورة مشتركة، من جهة، وبين تطلع عدد من الدول، من جهة أخرى، إلى الهيمنة وإحياء فكرة التكتلات التي عفا عليه الزمن والتي تستند إلى نظام المناورات العسكرية والمنطق الخاطئ المتمثل في تقسيم العالم إلى صديق أو عدو.

ويقدم التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة نفسه في صورة المدافع عن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في فرادى البلدان، فيما يتصرف انطلاقا من موقف متعارض تماما على الساحة الدولية برفضه للمبادئ الديمقراطية المتمثلة في المساواة في السيادة بين الدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبمحاولته أن يحدد للجميع ما هو خير وما هو شر.

وقد أعلنت واشنطن صراحة حقها في الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية في أي مكان للدفاع عن مصالحها الخاصة. وأصبح التدخل العسكري قاعدة على الرغم من النتائج البائسة لجميع العمليات التي تنطوي على استعمال القوة والتي نفذتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

فقد اهتزت استدامة النظام الدولي بشدة جراء قصف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليوغوسلافيا والتدخل في العراق والهجوم على ليبيا والفشل في أفغانستان. وحال بذل جهود دبلوماسية مكثفة دون شن عدوان على سوريا في عام ٢٠١٣. والثورات المختلفة الألوان وغيرها من المخططات الرامية إلى تغيير النظم غير المناسبة تعطي لا محالة انطباعا بأن هدفها هو إحداث الفوضى وعدم الاستقرار.

واليوم، سقطت أوكرانيا ضحية لهذه السياسة. وقد كشف الوضع هناك عن أوجه القصور الهيكلية العميقة الجذور المتبقية في الهيكل الأوروبي – الأطلسي. حيث شرع الغرب في مسار نحو هيكلة عمودية للبشرية صُممت وفقا لمعاييره الخاصة والتي لا يمكن وصفها بأنها غير مستفزة.

وبعد إعلان الغرب انتصاره في الحرب الباردة وما يُسمى بنهاية التاريخ، قررت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توسيع المنطقة الجغرافية – السياسية الخاضعة لسيطرتهما دون أخذ التوازن بين المصالح المشروعة لجميع شعوب أوروبا في الاعتبار. ولم يستجب الشركاء الغربيون لتحذيراتنا العديدة في ما يتعلق بالانتهاكات غير المقبولة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، وتفادوا مرارا وتكرارا العمل الجاد المشترك من أجل إيجاد حيز مشترك يسوده الأمن المتكافئ غير القابل للتجزئة والتعاون، يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ.

وقوبل الاقتراح الروسي لصياغة معاهدة أمنية أوروبية بالرفض. وقيل لنا بصورة مباشرة إن أعضاء الناتو وحدهم هم الذين يمكنهم الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانونا، فيما استمر توسع المنظمة شرقا على الرغم من الوعود المقدمة في وقت سابق بخلاف ذلك. وكشف لجوء الناتو فورا إلى الخطاب العدائي وتقليص تعاونه مع روسيا، حتى على حساب المصالح الغربية، ومواصلة تعزيز البنية التحتية العسكرية على طول حدود روسيا عن عدم قدرة الحلف على تغيير الشفرة الجينية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ منه إبان الحرب الباردة.

ودعمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الانقلاب الذي وقع في أوكرانيا وبررتا، بصورة تنم عن الاستهتار، أي أعمال من قبل السلطات التي نصبت نفسها في كييف والتي قررت أن تقمع بالقوة ذلك الجزء من أبناء الشعب الأوكراني الذين رفضوا المحاولات الرامية إلى فرض نظام مناف للدستور في جميع أنحاء البلد، والذين أرادوا الدفاع عن حقوقهم في استخدام لغتهم الأصلية وفي ثقافتهم وتاريخهم. وبالتحديد، فإن الانقضاض العدواني على تلك الحقوق هو الذي أجبر سكان القرم على امتلاك مصيرهم وتأييد خيار حق تقرير المصير. وكان ذلك اختيارا حرا تماما، بغض النظر عما اختلقه أولئك الذين كانوا مسؤولين في المقام الأول عن الصراع الداخلي في أوكرانيا.

وجرت محاولات لتشويه الحقيقة وإخفاء الحقائق وراء اتهامات جُزافية في جميع مراحل الأزمة الأوكرانية. و لم يتم عمل أي شيء لتعقب ومحاكمة المسؤولين عن الأحداث الدموية التي وقعت في ”الميدان“ في شباط/فبراير والخسائر الفادحة في الأرواح في أوديسا وماريوبول وغيرهما من مناطق أوكرانيا. وجرى عن عمد التقليل من حجم الكوارث الإنسانية المفزعة الناجمة عن أفعال الجيش الأوكراني في جنوب شرق أوكرانيا.

وتكشفت في الآونة الأخيرة حقائق جديدة مروعة، حينما اكتشفت مقابر جماعية قرب دونيتسك. وبالرغم من قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤)، تأخر إجراء تحقيق شامل ومستقل في الظروف المحيطة بتحطم طائرة الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية فوق أراضي أوكرانيا. ويجب العثور على المذنبين في جميع تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة. وإلا سيكون من الصعب توقع تحقيق المصالحة الوطنية في أوكرانيا.

وتهتم روسيا اهتماما صادقا باستعادة السلام في هذا البلد المجاور، وهذا أمر ينبغي أن يعيه جيدا أي شخص على اطلاع بسيط بالعلاقات الأخوية العميقة بين الشعبين. إن السبيل إلى التسوية السياسية معروف. وقد قطعت كييف في شهر نيسان/أبريل من هذا العام التزاما في بيان جنيف بشأن أوكرانيا – والذي اتفقت عليه روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – بالبدء فورا في إجراء حوار على مستوى الدولة يشمل جميع المناطق الأوكرانية والقوى السياسية بغية تنفيذ إصلاحات دستورية. والوفاء بذلك الالتزام من شأنه أن يكفل لجميع الأوكرانيين الاتفاق على كيفية العيش وفقا لتقاليدهم وثقافتهم وسيمكن أوكرانيا من العودة إلى الاضطلاع بدورها الأساسي بوصفها حلقة وصل بين مختلف أجزاء الفضاء الأوروبي، الأمر الذي ينطوي التأكيد على محافظة الجميع على مركزها غير المنحاز والمحايد واحترامه. ونحن على اقتناع بأنه في حالة توفر النوايا الحسنة والامتناع عن تقديم الدعم للطرف الذي يشن الحرب في كييف، والذي يسعى إلى دفع الشعب الأوكراني نحو هاوية الكارثة الوطنية، سيكون الخروج من الأزمة قريب المنال.

وظهر سبيل للتغلب على الحالة بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب شرق أوكرانيا على أساس مبادرات قدمها الرئيسان بوروشينكو وبوتين. وبمشاركة ممثلين لكييف ودونيتسك ولوهانسك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

وروسيا، يجري الاتفاق على تدابير عملية من أجل إعمال تلك الاتفاقات على التوالي، بما في ذلك الفصل بين الأطراف، وسحب الأسلحة الثقيلة من جانب القوات العسكرية الأوكرانية والميليشيات، وتنظيم عمليات رصد من خلال منظمة الأمن والتعاون.

وروسيا مستعدة لمواصلة العمل بنشاط على تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية في إطار التوصيات المعروفة جيدا لعملية مينسك وفي إطار أشكال أخرى على السواء. ولكن ينبغي أن يكون واضحا تماما أننا نفعل ذلك من أجل أن يتمتع الشعب الأوكراني بالسلام والطمأنينة والرفاه، لا لإرضاء تطلعات البعض. ومحاولات الضغط على روسيا لإجبارها على التخلي عن قيمها المتمثلة في الحقيقة والعدالة عديمة الجدوى تماما.

سأسمح لنفسي بالاستطراد في التاريخ الحديث. كشرط من شروط إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٣٣، طلبت حكومة الولايات المتحدة من موسكو تقديم ضمانات بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة والتزامات بعدم القيام بأي إجراءات لتغيير الهيكل السياسي والاجتماعي لأمريكا. وفي ذلك الوقت، كانت واشنطن تخشى عدوى الفيروسات الثورية، وتم الاتفاق على تلك الضمانات بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، على أساس المعاملة بالمثل.

ربما من المنطقي العودة إلى ذلك الموضوع وإعادة إنتاج طلب الحكومة الأمريكية حينئذ على نطاق عالمي. لماذا لا نعتمد إعلانا للجمعية العامة بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وعدم الاعتراف بالانقلابات بوصفها وسيلة لتغيير النظام؟ لقد حان الوقت لأن نستبعد تماما من التفاعل الدولي محاولات الضغط غير المشروعة من قبل بعض الدول على دول أخرى. ويتضح طابع الجزاءات الانفرادية غير المجدي والذي يؤدي إلى نتائج عكسية على سبيل المثال في الحصار الأمريكي المفروض على كوبا.

ولا تفي سياسة الإنذارات النهائية وفلسفة التفوق والهيمنة بمتطلبات القرن الحادي والعشرين؛ بل تتعارض مع العمليات الموضوعية لتشكيل نظام عالمي ديمقراطي ومتعدد الأقطاب. وروسيا تشجع إعداد جدول أعمال إيجابي يحقق الوحدة. وكنا دائماً منفتحين لمناقشة الأسئلة الأكثر صعوبة، وسنظل كذلك، بغض النظر عن مدى استعصائها في البداية. وسنكون على استعداد للسعي إلى تحقيق توافق في الآراء وتوازن في المصالح والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة، بشرط أن تكون المحادثات محترمة ومنصفة.

ومن الأمثلة الجيدة الجديرة بالمحاكاة اتفاق مينسك المبرم في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر بشأن سبل الخروج من الأزمة الأوكرانية والتوافق بشأن تواريخ بدء نفاذ اتفاق الانتساب بين كييف والاتحاد الأوروبي، وكذلك استعداد بروكسل أخيرا لبدء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي لروسيا وبيلاروس وكازاخستان، كما اقترح السيد بوتين في كانون الثاني/يناير.

وما فتئت روسيا تدعو إلى مواءمة مشاريع التكامل في أوروبا والمنطقة الأوروبية الآسيوية. وسيكون الاتفاق على نقاط مرجعية سياسية وأحكام مثل ”تلاقي مشاريع التكامل“ إسهاما حقيقيا في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن موضوع هلسنكي+٤٠. وسيكون من الجوانب الهامة الأخرى في ذلك العمل بدء محادثات واقعية وبعيدة عن الأيديولوجية بشأن البنية السياسية والعسكرية في المنطقة الأوروبية – الأطلسية، بحيث لا يتمتع أعضاء الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وحدهم بالأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة بل جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، وألا تضطر هذه البلدان إلى القيام باختيار زائف بين ”إما معنا، أو ضدنا“. ويجب عدم السماح بظهور خطوط تقسيم جديدة في أوروبا، خصوصا لأنها يمكن أن تصبح في سياق العولمة حدا فاصلاً بين الغرب وبقية العالم.

ويجب القول بصدق أن لا أحدا يحتكر الحقيقة؛ ولا أحدا يمكن أن يكيف قسراً العمليات العالمية والإقليمية لتتناسب مع احتياجاته. واليوم لا بديل عن السعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن قواعد الحكم العالمية المستدامة في ظل الظروف التاريخية الجديدة، مع الاحترام الكامل للتنوع الثقافي والحضاري للعالم وتعدد نماذج التنمية. وتحقيق ذلك التوافق في الآراء بشأن كل مسألة سيكون شاقا، وربما مرهقا. ولكن إدراك أن الديمقراطية في كل دولة هي ”أسوأ شكل للحكومة باستثناء جميع الأشكال الأخرى“ استغرق أيضا وقتاً طويلاً، حتى أصدر تشرشل حكمه المتقدم. لقد حان الوقت لإدراك حتمية ذلك المبدأ الأساسي في الشؤون الدولية، التي تعاني حاليا من عجز ضخم في الديمقراطية. وبطبيعة الحال، سيتعين أن يكسر طرف ما القوالب النمطية القديمة وأن يتخلى عن المطالبات بالحصول على استثناءات أبدية. بيد إنه لا يوجد سبيل آخر.

ولا يمكن أن تُبنى الجهود الموحدة إلا على مبادئ الاحترام المتبادل والمراعاة المتبادلة للمصالح، كما هو الحال، على سبيل المثال، في إطار مجلس الأمن، ومجموعة العشرين، ومجموعة دول البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وتأكدت نظرية مزايا العمل الجماعي في الممارسة العملية، وعلى سبيل المثال، في إحراز تقدم في تسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والانتهاء الناجح من نزع الأسلحة الكيميائية في سوريا. وبمناسبة، الحديث عن الأسلحة الكيميائية، أود الحصول على معلومات صادقة بشأن حالة الترسانات الكيميائية في ليبيا. ونفهم أن الزملاء في الناتو قصفوا البلد في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، ولا يرغبون في إثارة مسألة حالة الفوضى التي أوجدوها. بيد أن مشكلة الترسانات الكيميائية الليبية غير الخاضعة للمراقبة هي أخطر من أن يُغضّ الطرف عنها. ونعتقد أنه يجب على الأمين العام أن يضطلع بمسؤوليته في هذا الشأن.

والأمر الأساسي اليوم هو أن نعي الأولويات العالمية، ونتفادى جعلها رهينة لجدول أعمال أحادي الجانب. وتمس الحاجة إلى الامتناع عن تبني معايير مزدوجة في النُهُج المتبعة في تسوية النزاعات. وعلى وجه العموم، فإن الجميع يتفق على أن المهمة الرئيسية تتمثل في أن نكافح بحزم الإرهابيين الذين يسعون إلى السيطرة على مناطق أوسع بصورة متزايدة في العراق وسوريا وليبيا وأفغانستان ومنطقة الساحل والصحراء. وفي ضوء ذلك، لا يمكن التضحية بحل المشكلة لصالح مخططات أيديولوجية أو لتصفية حسابات. ولا بد من حظر نشاط الإرهابيين أيا كانت الشعارات التي يختبئون خلفها.

وفي الوقت نفسه، بطبيعة الحال، فإن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تستند إلى الأساس الراسخ للقانون الدولي. وكان من المراحل الهامة في تلك المعركة اتخاذ سلسلة من قرارات مجلس الأمن بالإجماع، بما في ذلك القرار بشأن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومن ناحية أخرى، فإن محاولات العمل بشكل يتعارض مع ميثاق منظمتنا لا تسهم في نجاح الجهود المشتركة. وينبغي أن تعتمد عملية مكافحة الإرهابيين في سوريا على التعاون مع الحكومة السورية، التي أعلنت بوضوح استعدادها في ذلك الصدد. وأثبتت دمشق بالفعل قدرتها على التعاون مع المجتمع الدولي والوفاء بالتزاماتها في إطار برنامج القضاء على أسلحتها الكيميائية.

منذ بدايات الربيع العربي، دعت روسيا إلى عدم التخلي عن ذلك الربيع ليسيطر عليه المتطرفون، وإلى تشكيل جبهة متحدة لمواجهة التهديد الإرهابي المتزايد. وحذرنا من إغراءات التحالف مع معظم من أعلنوا أنفسهم أعداء لبشار الأسد، سواء كانوا من تنظيم القاعدة أو جبهة النصرة وغيرهم من أصدقائنا على درب تغيير النظام، بما في ذلك تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام، الذي يحظى اليوم باهتمام كبير. ولكن كما يقولون، فإن وصول المرء متأخرا خير من عدم وصوله أبداً. وهذه ليست المرة الأولى التي تقدم فيها روسيا إسهاما حقيقيا في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في المنطقة. فنحن نقدم إمدادات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى العراق وسوريا وغيرهما من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسنواصل دعم جهودها الرامية إلى قمع الإرهابيين.

ويتطلب التهديد الإرهابي اتباع نهج شامل إذا كنا نريد القضاء على أسبابه، وألا يكون قدرنا التصدي للأعراض. ولا يشكل تنظيم الدولة الإسلامية إلا جزءا من المشكلة.

ونقترح أن تنظم، تحت رعاية مجلس الأمن، دراسة متعمقة لخطر التطرف والإرهاب من جميع جوانبهما في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي إطار هذا النهج المتكامل، يُفترض النظر أيضا في النزاعات المزمنة، وفي مقدمتها النزاع العربي – الإسرائيلي. فالفشل في تسوية القضية الفلسطينية على مدى عدة عقود، وكما يُعترف به على نطاق واسع، هو أحد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة، وهو ما يساعد المتطرفين في تجنيد المزيد من الجهاديين الجدد.

وثمة مجال آخر من مجالات عملنا المشترك معاً يتطلب منا الاهتمام بتوحيد جهودنا لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لمكافحة فيروس إيبولا. أطباؤنا يعملون في أفريقيا بالفعل. وهناك خطط لإرسال مساعدات إنسانية إضافية ومعدات طبية وأدوات وأدوية وفرق من الخبراء لمساعدة برامج الأمم المتحدة في غينيا وليبيريا وسيراليون.

لقد تأسست الأمم المتحدة على أنقاض الحرب العالمية الثانية، والذكرى السنوية السبعين لإنشائها تقترب. وعلينا جميعا واجب الاحتفال بطريقة مناسبة بذكرى ذلك الانتصار الكبير وإحياء ذكرى كل الذين سقطوا من أجل الحرية وحق كل الشعوب في تقرير مصيرها. والدروس المستفادة من تلك الحرب الرهيبة وكامل مسار الأحداث في عالمنا اليوم تتطلب منا توحيد الجهود وتنحية المصالح الأحادية والدورات الانتخابية الوطنية جانباً عندما يتعلق الأمر بمواجهة التهديدات العالمية للبشرية جمعاء. ينبغي ألا يسمح للأنانية الوطنية بأن تتغلب على المسؤولية الجماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ يي، وزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): يصادف هذا العام الذكرى المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى. والمفكر المرموق في الصين الحديثة، يان فو، وصف الدمار الذي سببته الحرب بقوله: ”كم يحزننا أن يكون الهواء مثقلاً برائحة الحرب“.

وفي العام القادم، تحل الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد تضرر أكثر من بليوني شخص في جميع أنحاء العالم جراء تلك الكارثة. وفي الصين وحدها، خلف العدوان الذي ارتكبه أنصار النزعة العسكرية اليابانيون وراءه أكثر من ٣٥ مليوناً من الجنود الصينيين والمدنيين بين قتيل وجريح.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل ألا تتكرر ويلات الحربين العالميتين مرة أخرى، وهي تجسد الأمل الوطيد لجميع البلدان في السلام والاستقرار. ولتحقيق ذلك الهدف، قدم ميثاق الأمم المتحدة رؤية شاملة للجهود المشتركة من أجل بناء عالم أفضل.

وفي هذا العالم، ينبغي أن نعامل بعضنا البعض على قدم المساواة. ويجب احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، واحترام سعي البلدان المختلفة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين حماية حقها في الاختيار المستقل لنظمها الاجتماعية ومسارات التنمية. وعلينا أن نكون منفتحين

وشموليين. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نفتح باب الحوار والتبادل ونحقق الوئام بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والديانات والتقاليد الثقافية المختلفة. ينبغي أن نواصل التعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة. وينبغي لكل بلد مواءمة مصالحه مع مصالح الآخرين والعمل على تعظيم الاستفادة من مجالات التلاقي بين المصالح.

إن مساعدة كل منا للآخر هو السبيل الوحيد الذي يمكن للبلدان أن تزدهر من خلاله. وينبغي أن نطرح معاً فكراً جديداً يكسب فيه الجميع ويتحقق لهم التقدم وينبذ المفهوم القديم للمحصلة الصفرية، أي أن يأخذ الفائز كل شيء. ينبغي أن نتمسك بالعدالة. ولا بد من تعزيز المزيد من الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية، وتطبيق قواعد عادلة ونزيهة لتمييز الخطأ من الصواب وتسوية النزاعات، والسعي لتحقيق السلام والتنمية في إطار القانون الدولي. ينبغي لجميع الأطراف أن تتمسك بصورة جماعية بسلطة الأمم المتحدة وفعاليتها وإصلاح وتحسين هيكل الحوكمة العالمية.

وكما رأينا في غزة والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، فإن عالمنا بعيد تماماً عن السلمية.وإزاء كل أولئك الذين قتلوا في الحرب، علينا أن نسأل أنفسنا كيف يمكن أن نمنع تكرار المآسي. وإزاء النساء والأطفال الذين نزحوا بسبب القتال، يجب أن نسأل أنفسنا متى يمكنهم العودة إلى ديارهم. وفي مواجهة الصراعات التي لا تتوقف، علينا أن نسأل أنفسنا كيف يمكننا أن نفتح الباب للسلام الدائم. ولمعالجة تلك المشاكل، ترى الصين أن علينا أن نفعل ما يلي.

أولاً، ينبغي البحث عن حلول سياسية. تحويل السيوف إلى محاريث قد يستغرق وقتاً وجهداً، ولكن التاريخ والواقع أكدا مراراً وتكراراً أن مواجهة العنف بالعنف لن تؤدي إلى سلام دائم، واستخدام القوة إنما يثير من المشاكل أكثر مما يوجد من حلول. وأي إجراءات قسرية ينبغي أن يأذن مجلس الأمن بها. فإن أقدم بلد ما على وضع قانونه الداخلي فوق القانون الدولي وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بإرادته، أو حتى سعى إلى تغيير النظام، لا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يطعن في شرعية أفعاله.

ثانياً، ينبغي لنا مراعاة مصالح جميع الأطراف. كما ينبغي أن تنبذ الأطراف في أي نزاع نهج المحصلة الصفرية، ومعالجة شواغل بعضها البعض من خلال المفاوضات والسعي لملاقاة الآخر في منتصف الطريق. وعليها أن تسعى لمعالجة مخاوفها المشروعة من خلال المشاورات بطريقة توافقية. وعند اللجوء للوساطة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العدالة ويتخذ موقفاً موضوعياً ومتوازناً. وينبغي للبلدان ألا تنحاز إلى أي طرف في النزاع، وألا تستغل الفرصة لتحقيق جداول أعمال خاصة بها.

ثالثاً، ينبغي لنا النهوض بالمصالحة الوطنية. فالنزاعات المسلحة الجارية تتسبب فيها التوترات العرقية والطائفية إلى حد كبير. وينبغي أن تمضي عملية المصالحة الوطنية وعملية التسوية السياسية بالترادف. وينبغي لجميع الأطراف التمسك بميثاق الأمم المتحدة، وتطوير وممارسة ثقافة تقوم على الشمول والتسامح واقتلاع بذور الكراهية والانتقام، كيما تنمو ثمرة الاندماج والمحبة على الأرض ما بعد النزاع.

رابعاً، ينبغي أن نتمسك بتعددية الأطراف، وأن نفسح المجال كاملاً لدور الأمم المتحدة وأن نحترم القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليس وسيلة مجلس الأمن الوحيدة لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي لنا أن نستفيد بشكل أفضل وبالكامل من وسائل الوقاية والوساطة والتوفيق المنصوص عليها في الفصل السادس.

وينبغي الاستفادة من نقاط القوة لدى المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة وتقديم الدعم لها في معالجة القضايا الإقليمية بطرق مناسبة لمناطقها، نظراً لإلمامها بالتطورات المحلية.

ولا تزال النزاعات في أوكرانيا مدعاة للقلق. ونحن نرحب باتفاق مينسك لوقف إطلاق النار وندعمه، ونحث جميع الأطراف في أوكرانيا على تنفيذه بدقة والبحث عن حل سياسي شامل ومستدام ومتوازن من خلال الحوار السياسي والمفاوضات. وتأمل الصين أن تعيش المجموعات العرقية المختلفة في أوكرانيا في وئام وأن تعيش أوكرانيا في سلام مع البلدان الأخرى. هذه هي الطريقة الأساسية لأوكرانيا لتحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل. وتأمل الصين أيضاً أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الواجب في إيجاد حل مناسب للأزمة الأوكرانية وتدعم الجهود البناءة التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيف الوضع الإنساني في شرق أوكرانيا.

والصين تؤيد العراق في الدفاع عن سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه. وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة يتيح فرصة هامة. ونأمل أن تقود الحكومة العراقية شعبها في مسعى مشترك لتنمية بلاده بروح الشمول والمصالحة. والصين تدعو إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لدعم العراق. ومساعدة الشعب العراقي في التغلب على الصعوبات وتحقيق السلام والاستقرار في بلده مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.

وترفض الصين بشدة كل الأعمال الإرهابية وتدعم المجتمع الدولي في التصدي للتهديد الذي تشكله قوى الإرهاب بطريقة منسقة ومتضافرة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترى الصين أنه في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ينبغي اعتماد نهج متعدد الجوانب ومعالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية للإرهاب، وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يضطلعا بأدوار ريادية بالكامل. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بمحاربة الإرهاب، كما ينبغي ألا يُنسب الإرهاب إلى أي جماعة عرقية معينة أو دين بعينه.

ومع ظهور تطورات جديدة في المعركة العالمية ضد الإرهاب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير جديدة للتصدي لها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يركز على مكافحة التطرف الديني والإرهاب الحاسوبي، والقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف بكل حزم، وإغلاق القنوات التي تروج لهما واتخاذ إجراءات صارمة وفعالة بشأن استخدام شبكة الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال الجديدة من قبل الإرهابيين للتحريض أو التجنيد أو تمويل الهجمات الإرهابية والتخطيط لها.

لقد استمرت الأزمة السورية زهاء أربع سنوات. والتفاوض، وليس القتال، هو ما يوفر الحلول. والصين تحث جميع الأطراف في سوريا على إنهاء القتال والعنف فوراً، والتعاون بشكل كامل مع عمليات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية بغية المساعدة على وضع حد لمعاناة المدنيين الأبرياء في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع الأطراف على التصرف على أساس المصالح الشاملة للمستقبل ومصير بلدهم وشعبهم، وإظهار الإرادة السياسية الضرورية، والدعم الفعال لجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، واتباع الطريق الوسط الذي يقوم على ممارسات قابلة للتطبيق من بلدان ومناطق أخرى، وبما يتناسب والظروف الوطنية السورية ويلبي مصالح الأطراف المختلفة، من أجل إتاحة فرصة للسلام.

إن القضية الفلسطينية جرح مفتوح في ضمير البشرية. والصين تدعو إسرائيل وفلسطين إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، وتحث إسرائيل على رفع حصارها عن قطاع غزة ووقف بناء المستوطنات. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ونأمل أن تختار إسرائيل وفلسطين طريق السلام وأن تستأنف محادثات السلام مع المضي بها قدماً في أقرب وقت ممكن. وتطلعات الشعب الفلسطيني ومطالبه المشروعة من أجل دولة مستقلة يجب ألا تبقى دون تلبية إلى أجل غير مسمى. ودفع عجلة السلام في الشرق الأوسط يقتضي تضافر جهود الكثيرين، وليس دولة

واحدة أو دولتين فحسب. ويتعين على مجلس الأمن أن يقوم بدوره الصحيح، ونحن نؤيد جهوده من أجل اتخاذ إجراءات استجابة لمطالب فلسطين وجامعة الدول العربية.

لقد دخلت المفاوضات بشأن المسألة النووية الإيرانية مرحلة حاسمة. وينبغي لجميع الأطراف إبداء حسن النية، ومواصلة جهودها بروح من الاحترام المتبادل والمساواة والتعاون والتوافق، والعمل الجاد بشأن القضايا الأكثر صعوبة، كيما يتم التوصل في أقرب وقت إلى اتفاق مربح للجانبين، على أن يكون شاملاً وعادلاً ومتوازناً.

ويتعين لطرفي النزاع في جنوب السودان إنشاء وقف إطلاق النار فوراً، وتنظيم حوار سياسي نشط يتناول مصالح الشعب في جنوب السودان بشكل عام، والعمل من خلال وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مع كل المجموعات العرقية والأحزاب للتوصل بسرعة إلى حل عادل ومتوازن وتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة العرقية. جنوب السودان أصغر عضو في الأمم المتحدة. وشعب جنوب السودان يستحق حياة من الأمل والحيوية، وليس الدمار الذي سببته النزاعات والحروب.

وترحب الصين بانتخاب السيد أشرف غاني رئيساً جديداً لأفغانستان والسيد عبد الله عبد الله في منصب الرئيس التنفيذي، وسنواصل دعم الشعب الأفغاني في عمله من أجل تحقيق الأمن السياسي والتحول الاقتصادي بسلاسة، وسوف نشاركه في بناء أفغانستان التي تتمتع بالوحدة والاستقرار والتنمية والمودة. ونحن ندعم عملية السلام التي تقودها أفغانستان وتملكها، مع وفاء المجتمع الدولي بالتزامه ومسؤوليته إزاء أفغانستان وشعبها. والصين سوف تستضيف المؤتمر الوزاري الرابع لعملية اسطنبول حتى يمكننا أن نقدم دعماً جديداً لأفغانستان وهي تقف على أعتاب حقبة جديدة.

وفيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية، تدعو الصين جميع الأطراف إلى التصرف بموضوعية وحيادية، وأن تبقى ملتزمة بتحقيق هدف إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية، مع الحفاظ على سلامها واستقرارها بحزم، وأن تسعى إلى حل القضايا من خلال الحوار والتشاور. وتبقى المحادثات السداسية هي الوسيلة الناجعة والفعالة الوحيدة لحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ولدينا الآن مهمة ملحة تتمثل في استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن. وينبغي معالجة تلك القضية من خلال عملية حوار مستدامة ولا رجعة عنها وفعالة تعالج شواغل جميع الأطراف بطريقة شاملة ومتوازنة. ولأنه ما زال هناك العديد من الهواجس في شبه الجزيرة اليوم، ينبغي لجميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس والامتناع عن القيام بأعمال استفزازية، والعمل بمزيد من الجد للمساعدة في تخفيف حدة التوترات والعمل معاً من أجل دعم السلام والاستقرار.

وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ أسهمت إلى حد كبير في تحسين بقاء الإنسان والتنمية، فإن التنمية العالمية لا تزال مهمة للتنفيذ على المدى الطويل. فالمجتمع الدولي لا يتعامل مع التحديات الهائلة للحد من الفقر والقضاء على الجوع وتحسين التعليم وصحة النساء والأطفال فحسب، بل إنه يواجه أيضا تحديات جديدة في شكل البيئة وتغير المناخ وأمن الطاقة والموارد.

العام القادم هو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستتولى خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥ تلك المهمة التاريخية. ومن خلال البناء على التقدم المحرز في الماضي وفتح آفاق جديدة أيضاً، يتعين على المجتمع الدولي وضع خطط أكثر فاعلية واتخاذ إجراءات أكثر قوة للنهوض بالتنمية المشتركة للبشرية. ونرى أنه ينبغي أن تكون للخطة الإنمائية ثلاثة أهداف. أولاً، ينبغي أن تحقق الرفاه للشعوب، مع التركيز على القضاء على الفقر وتشجيع التنمية. ثانياً، ينبغي أن تنهض بالشمولية، الأمر الذي يصب في مصلحة دعم

العدالة الاجتماعية وتحقيق العدالة. ثالثاً، ينبغي أن تكفل تنفيذ كل تلك الأمور. وعلى أساس مبادئ التنوع في نماذج التنمية والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ينبغي أن تهدف الخطة الإنمائية إلى تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية وتحسين أدوات التنفيذ وآلياته.

إن تغير المناخ هو التحدي الذي يواجه البشرية جمعاء. وقد ترأس السيد تشانغ جاولي، نائب رئيس مجلس الدولة، الوفد الصيني إلى قمة المناخ هذا العام التي عقدت في الأمم المتحدة، كمبعوث خاص للرئيس الصيني. ونحن نهنئ الأمم المتحدة على نجاح القمة ونأمل أن يترجم الزخم السياسي الذي تولد عنها إلى إجراءات فعالة لتحسين التعاون الدولي بشأن تغير المناخ. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل من أجل اختتام المفاوضات بشأن نظام جديد لتغير المناخ ما بعد عام ٢٠٢٠، كما كان مقرراً، بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وفقاً لمبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والإنصاف وقدرات كل منها، بهدف وضع ترتيبات أكثر عدلاً وإنصافاً وفعالية للتعاون الدولي بشأن تغير المناخ.

وباء إيبولا الذي يجتاح بعض البلدان الأفريقية، قد دق ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن الأمن الصحي العالمي. والصين، كأخ وشريك جيد لأفريقيا، ويتقاسم معها الخير والشر، ستواصل الوقوف بحزم مع الشعوب الأفريقية وتقدم لها الدعم والمساعدة بكل ما أوتيت من قدرة. وسنقوم نحن أيضا بدور نشط في جهود المساعدة الدولية ذات الصلة. والصين تدعو منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى للعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي، وأن تطرح مبادرات جديدة لتعزيز الأمن الصحي العالمي وتقديم المزيد من المساعدة للبلدان النامية، وخاصة في أفريقيا.

يكتسي العام القادم أهمية تاريخية خاصة، لأنه يصادف الذكرى السنوية السبعين للانتصار في الحرب العالمية ضد الفاشية، وتأسيس الأمم المتحدة وانتصار الشعب الصيني في حربه ضد العدوان الياباني. وتذكر الماضي يجعلنا نعتز بالسلام، واستدعاء التاريخ يساعد على توجيهنا في مستقبل الأيام. والصين ترحب بإدراج الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية في جدول أعمال دورة الجمعية العامة هذه باعتبارها فرصة مهمة.

وعندما ننظر إلى الوراء لكي نطل على ما حدث قبل ٧٠ عاما مضت، تبدو الحقائق التاريخية واضحة، وإن حكماً نهائياً قد صدر بشأن ما هو صواب وما هو الخطأ. فلا ينبغي تزوير التاريخ أو تشويه الحقيقة. اليوم، بعد ٧٠ عاما خلت، دعونا نعمل معاً لإعلاء العدالة الإنسانية والضمير حتى لا يكون أمام أولئك الذين يحاولون إنكار العدوان وتشويه التاريخ مكان للاختباء. فلندافع معاً عن ميثاق الأمم المتحدة ونتائج الحرب العالمية الثانية، حتى تترسخ في أعماقنا تلك الرؤية لعالم خال من الحرب وينعم بالسلام الدائم، وتنتقل من جيل إلى جيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باسكوال فالنتيني، وزير الشؤون الخارجية والسياسية في جمهورية سان مارينو.

السيد فالنتيني (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية، النص الإنكليزي قدمه الوفد): باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، متمنياً لكم كل التوفيق في عملكم.

إن وفد جمهورية سان مارينو يؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاونه الكامل طوال الدورة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان بلدي للرئيس المنتهية ولايته للجمعية العامة، السيد جون آش، على عمله خلال الدورة الثامنة والستين. ويود بلدي أيضاً أن يعرب عن شكره الخاص للأمين العام بان كي – مون،

على الطاقة والتصميم اللذين يقود بهما الأمم المتحدة، وعلى حساسيته تجاه جميع الدول الأعضاء، دون استثناء.

وعلى وجه الخصوص، أود أن أشدد على أهمية مؤتمر القمة بشأن تغير المناخ، الذي عقده الأمين العام في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر. فقد أتاح لرؤساء الدول والحكومات الفرصة للبرهنة على إرادتهم السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن هذه المسألة. ساهمت جمهورية سان مارينو بالعمل من خلال مشاركة رئيس الدولة، وبالتالي التشديد على أهمية الصلة التي لا تنفصم بين تغير المناخ والتنمية المستدامة والاعتراف بها. إن آثار تغير المناخ، التي كثيراً ما تكون مأساوية، هي من أشد الأخطار التي تهدد مستقبل الجنس البشري، وهو تحد ينبغي لجميع الدول، في سياق عمل مشترك تنسقه الأمم المتحدة، أن تواجهه بالتزام وتصميم. ونحن مسؤولون أمام الأجيال المقبلة عن قدرتنا على تحقيق أهداف حماية البيئة، وتوفير الطاقة وتوليد الطاقة من المصادر المتجددة.

تغير المناخ هو أحد أسباب العديد من الكوارث الطبيعية التي حلت بكوكبنا، ومنها ما حدث هذا العام. ونحن بحاجة إلى الاستجابة بفعالية للعديد من حالات الطوارئ الإنسانية الخطيرة جداً، التي تبين بوضوح الترابط بين التهديدات العالمية التي باتت التي تواجه البشرية الآن. واليوم، هناك حاجة إلى استجابة سريعة ومنسقة على الصعيد الدولي للتصدي لتفشي فيروس الإيبولا الخطير للغاية، الذي ظهر في بعض دول غرب أفريقيا وأصبح تهديداً عالمياً. يجب عدم ترك أكثر البلدان تضرراً وحدها أو معزولة. بل على العكس من ذلك، يجب تقديم الدعم والمساعدة لها. كانت سان مارينو من بين مقدمي القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً، والذي يشدد على ضرورة التعبئة الفورية للمجتمع الدولي.

وإننا نشعر ببالغ التأثر إزاء المشاكل على الصعيد الدولي، وفي ضوء موضوع هذه الدورة ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، ندرك الحاجة إلى تجديد الالتزام بتخليص العالم من الفقر المدقع وعدم المساواة والجوع. ومع ذلك، فإننا ندرك أن التحقيق الكامل لهذه الأهداف يتعرّض لمخاطر شديدة عند عدم ضمان السلم والأمن، على أساس احترام المساواة في الكرامة لجميع البشر. شهدنا هذا العام، للأسف، عدداً كبيراً جداً من الحوادث التي تمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. ولذلك فمن المستحيل ألا نتشاطر التصور المنتشر على نطاق واسع بشأن ضعف قدرة الأمم المتحدة على التدخل، وما أعقب ذلك من التشكيك في البعثات التي تقودها الأمم المتحدة.

ويتعين علينا النظر في الأحداث التالية. منذ آذار/مارس ٢٠١١، تسبب الصراع الدائر في سوريا بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الوفيات ومئات الآلاف من الجرحى. وأجبر ملايين الناس على الفرار من ديارهم أو بلدانهم هرباً من الحرب التي تتبدّى فيها أشكال غير متناهية من القسوة والوحشية. وأدانت جمهورية سان مارينو بقوة وتواصل إدانة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في سوريا من قبل جميع أطراف النزاع، دون استثناء. وعودة نشوب النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في الآونة الأخيرة أودت بحياة أكثر من ألف من المدنيين، من بينهم العديد من النساء والأطفال، وهم في الغالب من الفلسطينيين، بمن فيهم الذين لاذوا بحماية مدارس الأمم المتحدة. لقد ناشدت حكومة سان مارينو وبرلمانها كلا الجانبين إسكات المدافع وتغليب الرغبة في الحوار، إذ تدرك أن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق التعايش السلمي بين الشعبين.

والحالة خطيرة جداً في العراق، حيث يجري التطهير العرقي والديني بعنف لم يسبق له مثيل. ترتكب باسم الدين انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وهي موثّقة ومدعّمة بالأدلة جزئياً فقط. مثل هذه الانتهاكات تشكل جرائم واسعة النطاق ضد الإنسانية. ويضطلع تحالف

من الدول باستجابة مشتركة. تأمل سان مارينو أن تكون التدخلات منسقة تحت رعاية الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فقد تقبّلت بارتياح وشاركت في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في ٢٤ أيلول/سبتمبر، تحت قيادة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة.

تؤدّي الحرب التي تدور في بعض أجزاء شمال أفريقيا إلى هجرة آلاف من الأشخاص اليائسين الذين يغادرون قاصدين أوروبا كل يوم أملاً في الوصول بأمان – وهي هجرة غالباً ما تتحول إلى مأساة. وما زال البحر الأبيض المتوسط يشهد وفيات المهاجرين من العديد من مناطق أفريقيا وآسيا. والمعلومات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هي أدلة – وكأن الأمر يحتاج إلى دليل – ليس على المأساة بعينها وحسب ولكن أيضاً على الحاجة إلى المزيد من الإجراءات الأوروبية الموحدة للتصدي لها.

وبالإضافة إلى ذلك، شهد هذا العام الأزمة في أوكرانيا، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في القارة الأوروبية برمتها، نظراً للعدد الكبير من الضحايا وكذلك حقيقة أن المبادئ الأساسية، من قبيل السيادة الإقليمية وحق الشعوب في تقرير المصير، صارت موضع شك.

تتطلب هذه الأنشطة وجود الأمم المتحدة وتدعو المجتمع الدولي بأسره لأن يتحمل مسؤوليته ويستعيد قدرة المنظمة على التدخل من أجل حماية المواطنين في العالم بأسره من خلال التسوية السلمية للمنازعات بين الدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وفي العديد من قرارات الجمعية العامة. وتؤكّد هذه الأحداث أيضاً على الحاجة إلى إثبات الطابع الديمقراطي المتعمّق للمنظمة مجدداً، بحيث أن كلّ دولة من الدول، كبيرة كانت أو صغيرة، يمكنها جعل صوتها مسموعاً والمساهمة في أعمال الأمم المتحدة وقراراتها.

تقتضي هذه الأحداث ألا يقف التنوع الثقافي والديني والتقاليد المتعددة الجوانب الممثلة داخل المنظمة عقبة في طريق السعي إلى تحقيق الحلول الممكنة. بل على العكس، ينبغي أن تكون مورداً قيماً، الأمر الذي يمكننا من اعتماد نهج يوحّد بين مصالح المجتمع الدولي بأكمله.

ونحن ندرك الواجب والمسؤولية الملقاة على عاتقنا للعمل دون كلل من أجل تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها. ولكن، وبالنظر إلى خطورة الوضع الدولي، فإن مناشدة بسيطة لن تفي بالغرض. بل على العكس من ذلك، وبالتحديد لأن عدم التكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي والجوانب البيئية تعيق، في كثير من الحالات، التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية. وكما يلاحظ التقرير، فنحن مقتنعون بأننا في حاجة إلى زخم جديد وبداية جديدة من أجل استعادة العناصر القادرة على النهوض بثقافة الحياة، والتضامن، والتسامح، والقبول داخل مجتمعاتنا المحلية وفيما بين السكان.

العنصر الأول من عناصر تلك العملية، الهادفة إلى بناء ثقافة الشمول، هو الأسرة. يتطلّب الاعتراف بالحاجة الملحة إلى إنشاء هذه الثقافة التزاماً مشتركاً من جميع الدول والنظر مجدداً في تعزيز حماية الأسرة ودعمها. وفي الواقع، من الواضح أن الأسرة هي المكان الذي تتطور فيه العلاقات الرئيسية التي تحكم التعايش بين البشر. ولهذا السبب، فإن إضعاف الأسرة وتهميشها غالباً ما تسبب في التباس وجوديّ كبير لدى الأجيال الشابة مما له العديد من العواقب الخطيرة الشخصية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق وبأقصى درجة من العزم، يجب على كل دولة أن تتحمل مسؤوليتها وألا تألوَ جهداً في حل الصراعات العديدة، الأمر التي أشار إليها البابا فرانسيس على أنها الحرب العالمية الثالثة، إذ إن كان للصراعات الغلبة، فإنها

ستبطل خطة تحقيق التنمية المتوازنة في الألفية الثالثة، كما ينبغي تعريفها في جدول أعمال الأمم المتحدة. سان مارينو هي دولة صغيرة اعتبرت دائماً عبر تاريخها الذي يمتد قرناً من الزمن أن الحرية والسلام هما السلعتان الرئيسيتان اللتان يجب الحفاظ عليهما وحمايتهما. وبناء على تلك الهوية، فإنها تتشرف وتفخر بالمساهمة في مجتمع الأمم المتحدة. وندعو بكل تواضع جميع الدول لبذل كل جهد ممكن من أجل إعطاء الأمم المتحدة القوة والسلطة بصفتها الهيئة المرجعية الرئيسية التي نحتاج إليها اليوم بشدّة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى الإدلاء ببيانه.

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): يسرّني في البداية أن أشارك كل من تقدّم بالتهنئة لكم على تولّيكم رئاسة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن خبرتكم، معالي الوزير، وتجربتكم في الشؤون الدولية ستساهم في إنجاح أعمال هذه الدورة. ونحن على استعداد بأن نقدّم كل الدعم لكم ولرئاستكم لتكون ناجحة وموفّقة. أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، جون آش، لإدارته البارعة والحكيمة لأعمال الدورة الماضية. كما أتوجه بالتحية عبر المنصّة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون ومعاونيه على جهودهم المتواصلة من أجل تعزيز الأمن والسلم وتحقيق التنمية والرفاه لكافة شعوب العالم.

نجتمع اليوم، كما اعتدنا في هذا الوقت من كل عام، لنجددّ التزامنا وتمسّكنا بمبادئ الميثاق الذي تأسست عليه منظمتنا الأمم المتحدة، لنؤكد إيماننا الراسخ بالأهداف الرامية إلى خلق عالم يسوده السلم والأمن، ويحقق الازدهار والتنمية لكافة الشعوب. ونؤمن بأن أهداف المنظمة السامية يمكن أن تتحقق من خلال مطلبين أساسيين: المطلب الأول هو القيام بدور فعال ومسؤول تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وعلى أساس الحوار والمشاركة، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وخلق بيئة ملائمة للعلاقات الدولية، تقوم على مبادئ حسن الجوار والاعتدال والتسامح ونبذ العنف.

إن الإمارات العربية المتحدة تعرب عن قلقها البالغ إزاء ما تشهده المنطقة من أشكال التطرف والإرهاب والتفتيت الطائفي، التي باتت تشكل تهديداً خطيراً على الأمن والسلم. فالإرهاب، إلى جانب كونه انتهاكاً لحقوق الإنسان، فهو يهدد كيان وقيم الدول، ويمزّق نسيجها الاجتماعي والحضري، ويسلب أمن شعوب المنطقة ويدمّر إنجازاتها التنموية. وما تقوم به هذه التنظيمات الإرهابية من قتل عشوائي، وإعدامات جماعية، واختطاف وترويع للآمنين الأبرياء من نساء وأطفال – ما هو إلا عمل إجرامي بشع يدينه بلدي بشدّة. وتستنكر الإمارات العربية المتحدة أيضاً الأساليب الوحشية التي تنتهجها هذه الجماعات باسم ديننا الحنيف، كما أنها تخالف نهج الوسطية في الدين والتعايش السلمي بين كافّة الشعوب.

ومع تنامي بؤر الإرهاب والتطرّف في منطقتنا وفي العديد من الدول والساحات، ولعلّ أبرز هذه التنظيمات هو تنظيم داعش. ولا يخفى عليكم أن هذه الأخطار تأخذنا إلى تهديدات تتجاوز منطقتنا وعالمنا لتشكّل خطراً على سائر الدول المتحضّرة. حيث يتعرّض العديد من دول المنطقة ومنها أفغانستان، والصومال، واليمن، والعراق، وليبيا، وسوريا، ودول الساحل الأفريقي، إلى أعمال إرهابية على أيدي جماعات تكفيرية استغلّت حالة عدم الاستقرار لتهيئ الظروف التي تضمن لها التمويل والدعم اللوجستي والتدريب والتجنيد. ورسالة هذه التنظيمات المتطرفة الإرهابية رسالة ظلامية إقصائية، تصاحبها أساليب وحشية بهدف فرض سيطرتها وزيادة نفوذها لضمان تحقيقها لأهدافها. والتحرّك الجماعي الحالي لمواجهة داعش والجماعات الإرهابية يعبّر عن وجود

قناعة دولية مشتركة نحو ضرورة التصدّي لهذه الأخطار. لا خيار أمام المجتمعات المتحضرة إلا النجاح والنجاح التام. وفي هذا الاختبار علينا النجاح التام.

في ليبيا، تشعر الإمارات العربية المتحدة بالقلق إزاء تدهور الأوضاع الأمنية وتداعياتها على استقرار الدول المجاورة لليبيا. ونعارض بشدة سلوك الجماعات الإرهابية التي تقوض عمل المؤسسات الليبية المنتخبة شرعياً من قبل الشعب الليبي. وتقوم سياسة دولة الإمارات على الدعم الكامل وغير المشروط للشرعية التي أقرها الشعب الليبي عبر برلمانه.

كما أن الأوضاع في العراق الشقيق ما تزال مقلقة، حيث استغل تنظيم داعش الممارسات الطائفية من قبل الحكومة السابقة لاستدراج عواطف الطوائف المتضررة، وتوغل في العراق وبسط نفوذه بشكل وحشي. وفي تهديدها لسيادة العراق ونسيجه الثقافي والحضاري والديني، تستمر هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة في استغلال حالة الفوضى في سوريا دون مراعاة لسيادة الدول والحدود الوطنية.

وترى الإمارات في هذا السياق أن التحرك الجماعي الحالي سيتصدى لخطر متنام يهدد منطقتنا، وهو خطر تنامي تهديد المقاتلين المتطرفين في سوريا والعراق. وهنا أرحب بالقرار الأخير لمجلس الأمن الذي يصد ويوقف خطر هذه الجماعات الذي تنامى وازداد في ظل العنف الذي يمارسه نظام دمشق ضد شعبه الأعزل. وعلينا أن ندعم في هذه المرحلة الدقيقة المعارضة السورية المعتدلة كجزء من الاستراتيجية الفاعلة لمواجهة التطرف والإرهاب.

ونعبّر من خلال هذه المنصة عن قلقنا البالغ إزاء التطورات الخطيرة في اليمن. فالعنف الذي من خلاله يحاول الحوثيون تقويض المسار السياسي والشرعية الدستورية للدولة اليمنية يفرض علينا جميعا أن نتخذ موقفا حاسما وعاجلا يرفض تغيير الواقع بالعنف والقوة. وعلينا أن ندرك أن الطرح الطائفي الفئوي لا يمثّل خيارا مقبولا للشعب اليمني ولا يتطلع إلى بناء دولة مدنية جامعة وقادرة من خلال الالتزام ببنود الحوار الوطني. واستكمالا للعمل على تنفيذ المبادرة الخليجية وآليات تنفيذها، ستواصل الإمارات دعم عملية التحول السياسي في اليمن، ودعم الجهود الدولية لمساعدة اليمن، ودعم جهود الدولة اليمنية في سبيل تحقيق الاستقرار والتنمية.

وفي ظل الأحداث الراهنة التي تمر بها المنطقة، أصبح يتعين علينا بوصفنا دولا تعهدت بالالتزام بمبادئ الميثاق، أن نرحب ونركز على سائر الجهود لمكافحة هذه الآفة الخطيرة. وتدعو الإمارات المجتمع الدولي والدول الأعضاء إلى التعاون للتصدي لهذه الجماعات الإرهابية واتخاذ جميع الإجراءات الشاملة لمحاربتها من خلال استراتيجية واضحة موحدة وألا تقتصر هذه الجهود على العراق وسوريا فحسب، بل يجب أن تشمل مواقع الجماعات الإرهابية أينما كانت. وننوه إلى أن التدرج في اتخاذ التدابير لمعالجة هذه التحديات لن يجدي، بل يتعين مضاعفة الجهود للتصدي لها بشكل فوري وفاعل.

وفي الوقت الذي يجب أن نركز فيه جل اهتمامنا على مكافحة الإرهاب، تؤمن الإمارات بأن الوقوف إلى جانب الحكومات التي تواجه تحديات أمنية خطيرة هو أمر في غاية الأهمية، مع ضرورة المشاركة بشكل إيجابي في تقديم الدعم اللازم لاستعادة الأمن والسلام في أراضي هذه الدول، وذلك من خلال دعم المؤسسات الشرعية. وننوه إلى أهمية احترام سيادة واستقلال الدول، وتعزيز جميع الجهود السياسية المبذولة لتسوية الخلافات والنزاعات الدائرة بالطرق السلمية هو الطريق الأنسب، حيث أن خلاف ذلك لن يولّد سوى مزيد من العنف. وترغب الإمارات برؤية دول يسودها الأمن والاستقرار والازدهار.

أود أن أؤكد مجددا على مواقف دولة الإمارات الثابتة والداعية إلى نبذ العنف والتطرف بجميع أشكالهما وأيا كان

مصدرهما. فقد سعت بلادي لتحمّل جميع مسؤولياتها والتزمت بالمشاركة الإيجابية على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة التطرف والتطرف العنيف وما ينتج عنهما من معتقدات وأعمال إرهابية، حيث تنسق بلادي من خلال عضويتها في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع الدول والمنظمات الدولية المعنية لضمان عدم استخدام أراضيها لخدمة أو نشر الأعمال الإرهابية والجرائم الأخرى المرتبطة بها من تمويل الإرهاب والاتجار بالبشر وتجنيدهم لارتكاب مثل هذه الأعمال غير الإنسانية، ومن خلال استضافة الإمارات لمركز هداية للتدريب والحوار والبحوث في مجال مكافحة التطرف العنيف، لأن الإمارات تساعد المجتمع الدولي على بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات لمواجهة التطرف بجميع أشكاله.

كما تواصل بلادي تطوير سياساتها الوطنية ونظمها التشريعية والتنفيذية لردع ومواجهة جميع أعمال الإرهاب واجتثاث جذوره وحماية شبابنا من الانجرار في دائرة التطرف والعنف، حيث اعتمدت الإمارات مؤخرا قانونا اتحاديا بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، يشمل على مواد صارمة لمعاقبة من تثبت عليه تهمة التحريض على الإرهاب أو القيام بأعمال إرهابية. وفي الوقت ذاته سنعمل على تعزيز السياسات الوقائية من خلال مراكز لتأهيل المتأثرين بالتطرف والعنف.

تعبّر دولة الإمارات عن تطلعها وأملها في أن تتعافى المنطقة، وأن يعود الاستقرار ويعود إليها وإلى حكوماتها وشعوبها الكثير من الخير لكي تتمكن من الحكومات من القيام بواجباتها والتزاماتها وتتمكن الشعوب من ممارسة الحياة الاجتماعية بشكل طبيعي وبنّاء. ونتطلع إلى جمهورية مصر الشقيقة في نهجها السليم في مواصلة تطبيق خارطة الطريق السياسية. وما نشهده في مصر الشقيقة من عودة للحياة الطبيعية والنشاط الاقتصادي على الرغم من جميع الصعوبات يبشر بالخير.

ونأسف لتصريحات البعض وتشكيكهم غير المقبول في الشرعية المصرية. فالحكومة الحالية هي حكومة انتخبها الشعب المصري بإرادته إيمانا منه بقدرتها على تلبية تطلعاته. والتشكيك في إرادة الشعب المصري أمر مرفوض، ومن حق الشعب المصري اختيار من يمثله. وإن أي أمر خلاف ذلك يعدُّ تدخلا في الشؤون المصرية والشؤون العربية، ويسمح بزعزعة أمن واستقرار المنطقة. عليه نؤكد لكم جميعا على أن استقرار مصر يعني تحقيق الاستقرار في المنطقة.

لذلك تدعو الإمارات العربية المتحدة دائما إلى تقديم الدعم للحكومة المصرية وللاقتصاد المصري بما يعزز من مسيرتها نحو التقدم والازدهار.

وأود الإشادة بالمبادرة الخيرة والكريمة لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، بشأن مساندة الاقتصاد المصري عبر الإعلان عن قمة مصر الاقتصادية. فهي لا شك خطوة متقدمة تعبر عن الحرص على مستقبل مصر واعتدال المنطقة.

تعرب دولة الإمارات عن إستيائها من فشل مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وندين بشدة العدوان الإسرائيلي على غزة، لا سيما الأضرار التي أُلحقت بالسكان المدنيين والمرافق المدنية، بما فيها مرافق منظمتنا، الأمم المتحدة. ونطالب بإجراء تحقيق شامل وشفاف ومستقل لتحديد المسؤولية القانونية إزاءها. ونأمل ألا يؤدي إستمرار فشل مفاوضات السلام إلى عودة العنف، ومن ثم السماح لظهور وجه جديد أكثر عنفا وأكثر دموية في منطقتنا.

إن استتباب الأمن والسلم في المنطقة يشكل عنصرا أساسيا لإستقرار العالم ويمثل أولوية في سياساتنا المستمدة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وإنطلاقا من هذه المبادئ، فإن حكومة الإمارات تعبر مجددا من عبر هذه المنصة عن رفضها لإستمرار الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى. وتطالب بإستعادة السيادة الكاملة على هذه الجزر. ونؤكد على أن جميع الإجراءات

والتدابير التي تمارسها سلطات الإحتلال الإيراني في الجزر تخالف القانون الدولي وكل الأعراف والقيم الإنسانية المشتركة.

وفي هذا الصدد، قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مؤخرا برفع العلم الإيراني على جزء من جزيرة أبو موسى الخاصة بدولة الإمارات. وبمقتضى مذكرة التفاهم المتفق عليها في عام ١٩٧١، هذا يشكل خرقا لهذه المذكرة. وعليه، فإننا نحتج بشدة على هذه الإجراءات ونعتبرها إنتهاكا صارخا للمذكرة، وليس لها أي أثر على الوضع القانوني للجزيرة. ونكرر دعوتنا من منبر الجمعية العامة إلى المجتمع الدولي لحث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة والمتكررة من جانب الإمارات لتحقيق تسوية عادلة لهذه القضية، إما عبر المفاوضات المباشرة والجادة بين البلدين، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل – والفصل النهائي – في القضية وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

ترحب الإمارات بالمفاوضات المستمرة بين إيران ومجموعة ٥+١ للتوصل إلى تسوية شاملة حول الملف النووي. وتؤكد انه لتجنب نشوء سباق للتسلح في المنطقة يجب التوصل إلى اتفاق محكم ونهائي. فالمنطقة لا تحتاج إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

إن الإمارات تؤمن بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يمثل حاجة ملحة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. ونحن في الإمارات نفخر بأن لدينا تجربة رائدة في الإستخدام السلمي للطاقة النووية وبإحاطة هذا الإستخدام بأعلى معايير الشفافية والأمن. وعلى الرغم من التحديات التي تمر بها المنطقة، فقد سعت بلادي للحفاظ على مكتسباتها لتظل نموذجا للإعتدال والتسامح والتعايش السلمي، الذي يتوافق تماما مع الجهود الدولية الراهنة. حيث تؤمن الإمارات العربية المتحدة إيمانا راسخا بان الإستثمار في التنمية البشرية يشكل أهم إستثمار على المدى البعيد. لهذا، تولي الإمارات أهمية كبيرة لعملية المفاوضات حول خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وترحب بنتائج المشاورات، التي وضعت القضاء على الفقر في لب الأهداف الإنمائية. لقد دعمت بلادي إدراج أهداف تركز على توفير الطاقة المستدامة للجميع والإقتصاد الأخضر والأمن الغذائي والمياه الصالحة للشرب والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والتزمت بانتهاج سياسات إقتصادية وإجتماعية تركز بالدرجة الأولى على تنمية الفرد وتوفير كل الوسائل اللازمة لكي يعيش الإنسان حياة كريمة ومنتجة تعود بالرفاهية عليه وعلى المجتمع بأكمله. ويسرني أن أشير هنا إلى أن فوز دبي باستضافة المعرض العالمي ٢٠٢٠ يعد منجزا لبلدي. ولذلك أتقدم بالشكر لجميع الدول التي دعمت هذا المسعى. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لتنظيم معرض يلبي طموحاتنا وتطلعاتنا جميعا.

ولا يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بدون مشاركة جميع قطاعات المجتمع في علمية التنمية الوطنية. لهذا، تولي الإمارات إهتماما خاصا لتمكين المرأة، حيث تحتل مركزا بارزا بين دول العالم في ما حققت المرأة وتحقق من إنجازات ونجاحات في جميع مجالات الحياة. ولا يقتصر ذلك على جهود المرأة الإماراتية فحسب بل توجهنا إلى دعم المرأة في المنطقة وفي العالم بصورة عامة، حيث تستضيف الإمارات مكتبا تنسيقيا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم وقيادة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك. كما نعمل حاليا على دعم جهود الهيئة في الإعداد للإستعراض العالمي المعني بالمرأة والأمن والسلم، الذي يأتي ضمن إهتماماتنا ومشاركاتنا في الجهود الدولية لضمان التعامل مع المرأة بصفتها شريكا مؤثرا وعاملا فاعلا في منع الحروب وحل الصراعات والإضطلاع بدور أساسي في مكافحة العنف وتعزيز الأمن والسلام في العالم.

لا بد أن نولي إهتماما خاصا لموضوع تغير المناخ، حيث تشير آخر التقديرات الدولية إلى أن تداعيات هذه الظاهرة

باتت تشكل تحديا إنمائيا كبيرا. ولكن ما زال لدينا الوقت للتخفيف من هذه الآثار من خلال التعاون الدولي. وترحب الإمارات بنتائج مؤتمر القمة الأخير لتغير المناخ الذي إنعقد قبل عدة أيام، هنا في نيويورك. ونشكر معالي الأمين العام على جهوده الدؤوبة التي بذلها للدفع قدما بهذه القضية الهامة قبل إجتماعات الجمعية العامة. كما نحث جميع الأطراف على الإلتزام بالإتفاقية التي تم التوصل إليها بهذا الشأن. ونشدد على ضرورة أن تأخذ الدول المتقدمة النمو زمام المبادرة.

تتميز جهود الإمارات في مجال الطاقة المتجددة بأنها تشمل مختلف أنحاء العالم. ونستضيف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبو ظبي ولكن أيضا نستثمر أكثر من نصف مليار دولار على شكل منح وقروض منخفضة الفائدة لمشاريع الطاقة المتجددة في عدة بلدان نامية. ولدينا أيضا إستثمارات تجارية واسعة ومتعددة تقدر بمليارات الدولارات في قطاع الطاقة المتجددة خارج الإمارات.

وتساهم هذه المبادرات والإستثمارات والمنح في مواجهة ظاهرة تغير المناخ وتداعياتها في جميع أرجاء العالم.

في الختام، أود أن أؤكد مواصلة دولة الإمارات العربية المتحدة بذل الجهود كافة لتحقيق الأهداف المنشودة لبناء عالم آمن ومستقر، تعيش فيه الشعوب بكرامة وسلم ورفاهية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نعيش في عالم يتصف بالعولمة ويمضي قدما نحو التعددية القطبية في عصر يتسم بالتهديد لبقاء النوع البشري. ولن تتمكن الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي من عكس ذلك الإتجاه بإثاره إنشقاق عالمي جديد بقوة السلاح. ومع ذلك، يوجد خطر جدي في أنه بمحاولتهما القيام بذلك سيجعلان من غير الممكن التحكم في العالم.

ولن تساعد الترسانات الهائلة للأسلحة النووية والتقليدية التي ما انفكت تبنى وفرض الإنفاق العسكري السنوي الذي يبلغ ١,٧٥ تريليون دولار وزيادة الميزانيات العسكرية لجميع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في معالجة أو تسوية مسائل مثل الفقر أو الجوع أو الأوبئة أو موجات الهجرة أو في التغلب على الأزمات العالمية المتعلقة بالإقتصاد والبيئة والغذاء والطاقة والمياه.

وكما تبين بالفعل، فإنه أينما مورست ما تسمى بالحرب التقليدية الواردة في منشور عام ٢٠١٠ للتدريب العسكري للقوات الخاصة للولايات المتحدة ١٨-٠١ ومبتدعات إستعراض الدفاع الرباعي السنوات للولايات المتحدة لعام ٢٠١٠، فإن الفوضى ستعم من خلال زعزعة الإستقرار أو تدمير الدول، وإنتشار أعمال العنف والجماعات المتطرفة وتمزيق الأمم والثقافات والأديان، وبالتالي تعريض السلام والأمن الإقليميين والدوليين للخطر بشكل جدي. ومن الضروري إدانة عسكرة الفضاء الإلكتروني والتدخل غير القانوني والسري في نظم المعلومات لبعض الدول من أجل إستخدامها في إرتكاب أعمال عدوانية ضد بلدان ثالثة لإثاره النزاع، فضلا عن التجسس العالمي على الحكومات والمجتمعات بأسرها.

إن التطبيق المتجاوز للحدود الوطنية لقوانين الولايات المتحدة للإضرار بالدول الأخرى ذات السيادة آخذ في أن يصبح عدوانيا بشكل متزايد وهو يشجع إستخدام الإجراءات الإنفرادية، لا سيما الجزاءات المالية، باعتبارها أداة للسياسة الخارجية. وأصبح إستخدام الولايات المتحدة محاكمها العدلية لفرض غرامات تصل إلى عدة ملايين من الدولارات، بما في ذلك على حلفائها، بموجب أحكام تنتهك القانون الدولي، وسيلة للعقاب والتهديد وطريقة للحصول على الموارد المالية بتزييف الحقائق. وتهيئ الحكومات، بعجزها عن الدفاع عن

سيادتها وعن تطبيق قوانينها بغية حماية معايير النظام المالي الدولي والمصالح المشروعة لدولها ومصالح شركاتها ومواطنيها، الظروف اللازمة لإنتشار تلك الممارسات، التي تعرض للخطر إستقلال جميع الدول وسيادة القانون الدولي.

وتواصل إمبراطوريات وسائط الإعلام، المرتبطة بشكل متزايد بأهداف الدول الغربية لفرض الهيمنة، حملاتها للتضليل الإعلامي والتلاعب بلا خجل وباستهتار بالحقائق وصنع قوالب الرأي العام التي تشجع العدوان. ونحن بحاجة إلى نظام عالمي جديد، لا يفسح فيه المجال لفلسفة الحرب ونهب الموارد الطبيعية.

إن التدخل الأجنبي في سوريا يجب أن يتوقف. ومن غير المعقول أن تشجع الدول الغربية الجماعات الإرهابية وتمولها وتسلحها لتطلقها على دولة، في حين تكافح جرائمها في دولة أخرى، كما هو الحال الآن في العراق. وتنتهك حكومة الولايات المتحدة القانون الدولي حينما تطلق، مستهترة بالأمم المتحدة، عمليات القصف الإنفرادية بالقنابل بدون إحترام للحدود أو الدول ذات السيادة متذرعة بتحالفات مشبوهة.

وستكون لمحاولة إنتشار منظمة حلف شمال الأطلسي حتى حدود روسيا عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين وعلى الإستقرار في أوروبا. والجزاءات المفروضة على روسيا غير أخلاقية وغير عادلة. وسيشكل الإنتشار الإستراتيجي الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أخطارا على سيادة جميع الدول في المنطقة.

وينبغي ألا تبقى الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وقبل وقت قصير في قطاع غزة، بدون عقاب في ظل حماية حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. وينبغي أن تكون فلسطين بالفعل دولة عضوا في الأمم المتحدة، وقائمة في إطار حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها.

وعلى الجمعية العامة ممارسة الصلاحيات التي يخلوها إليها ميثاق الأمم المتحدة في الحالة الدولية الخطيرة وغير المستقرة الحالية، وهي زاخرة بالتهديدات والتحديات. وينبغي إعادة بناء مجلس الأمن على أساس الديمقراطية والشفافية والتمثيل العادل لبلدان الجنوب، التي يمارس ضدها التمييز، بصفتها أعضاء دائمين وغير دائمين في المجلس. وينبغي أن يبنى المجلس على المصداقية والمراعاة الصارمة للميثاق، بدون إزدواج للمعايير، أو الإجراءات الغامضة أو الفيتو الذي عفا عليه الزمن. وعلى الأمين العام أن يكون المدافع عن السلام الدولي والضامن له.

إن وجود ١,٢ بليون شخص يعشون في فقر مدقع، و ٨٤٢ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن و ٧٧٤ مليون شخص راشد بدون تعليم و ٥٧ مليون طفل بدون تعليم يؤكد على أن الأهداف الإنمائية للألفية – وهي مشكوك فيها من وجهة النظر المنهجية – كانت وهما. وكان هناك ولا يزال إنعداما للإرادة السياسية في حكومات الدول المصنعة، حيث يسود العمى والأنانية المعدية. وتركز الأعمال التجارية عبر الوطنية النهمة على إمتلاك موارد هائلة. وتزداد قسوة التوزيع غير العادل للثروة.

ومن الأمور الضرورية التي لا مفر منها إنشاء نظام دولي جديد. وفي هذه الظروف، فإن المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا تبعث فينا على أمل يذكر. ومع ذلك، يجب أن نحاول التوصل إلى اتفاق، إذ أن تلك هي المهمة الأكثر إلحاحا. ولا بد أن ينجم الاتفاق عن مفاوضات حكومية دولية شاملة. وينبغي ألا تمثل الوثيقة الناجمة عن المفاوضات تفسير بعض الأطراف لتوافق الآراء، بل بدلا من ذلك أن تمثل توافق الآراء نفسه.

ومن الأمور الملحة منح أولوية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الضروري المجابهة بصورة مشتركة وحاسمة، بالتعاون الكافي والحقيقي، لوباء إيبولا الذي يؤثر

على بعض بلدان القارة. وقررت كوبا مواصلة تعاونها الطبي في ٣٢ بلدا أفريقيا حيث يعمل أكثر من ٠٠٠ ٤ اختصاصي وهي على استعداد لتوسيع تعاونها، تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، ليشمل البلدان الأخرى الأكثر تأثرا بالوباء، على نحو ما ورد في التقارير. وسيقوم أطباؤنا ومساعدونا الطبيون بذلك العمل بشكل تطوعي بالكامل.

ونناشد المجتمع الدولي، لا سيما الدول المصنعة التي تحظى بإمكانيات كبيرة، الاستجابة بقوة لدعوة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى تقديم الموارد المالية والصحية والعلمية فورا من أجل القضاء على الآفة ومنعها من إزهاق المزيد من الأرواح. كما ينبغي المساهمة بالموارد الضرورية لدعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي ترسم خريطة الطريق لتحقيق التنمية في أفريقيا.

وفي العقود الخمسة الماضية، قدم ٠٠٠ ٣٢٥ من العاملين الصحيين الكوبيين المساعدة لـ ١٥٨ دولة في الجنوب، بما في ذلك ٣٩ بلدا أفريقيا، حيث عمل ٠٠٠ ٧٦ منهم. وأيضا، جرى تدريب ٠٠٠ ٣٨ طبيب مجانا في ١٢١ بلدا؛ منهم ٣٩٢ ٣ طبيبا في ٤٥ دولة أفريقية. وإذا كانت كوبا، وهي دولة صغيرة وخاضعة للحصار، قادرة على القيام بذلك العمل، فما هو حجم العمل الذي كان بالإمكان القيام به من أجل أفريقيا بتعاون الجميع، لا سيما الدول الغنية؟

في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا، اتفقنا على العمل اللازم لتحقيق الهدف المتمثل في جعل المجتمعات أكثر عدلا وشمولا. ولا غنى عن توزيع أفضل للثروة والدخل والقضاء على الأمية وتوفير التعليم الجيد النوعية للجميع، وتحقيق الأمن الغذائي الحقيقي، وإنشاء النظم الصحية ذات التغطية الشاملة، واستيفاء حقوق الإنسان الأخرى.

إن الإعلان الرسمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة للسلام، الذي وقع عليه رؤساء الدول والحكومات، يجسد احترام مبادئ القانون الدولي وقواعده، وتعزيز ثقافة السلام، ونزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل، والحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما تعهدنا بجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار وأعربنا عن دعمنا لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وأقر مؤتمر قمة هافانا بأن الأزمات الاقتصادية والمالية والبيئية الحالية وجهت ضربات قاسية على وجه الخصوص إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك دول منطقة البحر الكاريبي. وينبغي ألا تُعاقب جهود هذه الدول لتحسين رفاه سكانها بنعتها بأنها بلدان متوسطة الدخل من خلال عمليات حسابية كيدية لنصيب الفرد من الدخل، بدون مراعاة خصائص هذه البلدان ومواطن ضعفها.

لقد وجدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحري الكاريبي في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجالا محليا وشرعيا لتصوغ من تنوعها الثري الوحدة الضرورية لتحقيق أحلام أبطالنا وتحقيق الاستقلال الكامل ”لقارتنا الأمريكية“ ولتقديم إسهام كبير في إقامة التوازن في العالم. وفي ذلك المسعى، حدثت تطورات هامة هي – الاجتماع بين أمم دول أمريكا الجنوبية والبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا؛ والاجتماع بين زعماء الصين وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإنشاء المنتدى المشترك بين الصين ودول أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي في برازيليا في تموز/يوليه، على نحو ما اتُفق عليه في هافانا. ونرحب بإعلان فورتاليزا، الذي اعتمد أيضا في تموز/يوليه في البرازيل، في مؤتمر القمة السادس لمجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا – التي تشكل اقتصاداتها ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتضم ٤٠ في المائة تقريبا من

سكان الكوكب – فضلا عن إنشاء مصرف للتنمية وصندوق مشترك لاحتياطيات النقد الأجنبي، وهما أمران هامان لبلدان الجنوب ولبناء هيكل مالي دولي جديد.

ونعرب عن تضامننا مع الثورة البوليفارية والشافيزية، التي تكافح، تحت قيادة الرئيس نيكولاس مادورو، درءا لأعمال زعزعة الاستقرار والتدخل الأجنبي. وندعم المعركة النبيلة التي تخوضها الأرجنتين ضد مضاربة صناديق رأس المال ونعارض قرارات محاكم الولايات المتحدة الداعية إلى التدخل والتي تنتهك القانون الدولي. وإضافة إلى ذلك، نؤكد مجددا على دعمنا القوي لحقوق الأرجنتين المشروعة فيما يتعلق بجزر مالفيناس. كما نجدد تأييدنا الثابت للمعركة التي تقودها إكوادور لمكافحة أعمال النهب الإيكولوجي والأضرار التي تسببها الشركات عبر الوطنية.

وعشية العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤)، نود أن نشير إلى أننا في هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية الـ ٢١٠ لاستقلال هايتي، التي كانت ثورتها المناهضة للعبودية والمؤيدة للاستقلال البشير لحركات التحرر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتستحق هايتي تقديم مساهمات خاصة للإعمار والتنمية فيها، بقيادة حكومتها ذات السيادة، وهما أمران نناشد المجتمع الدولي المشاركة في تحقيقهما. ونؤيد مطالبة منطقة البحر الكاريبي بتلقي تعويضات من الدول الاستعمارية عن أهوال العبودية.

لقد أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية مرة أخرى كوبا في قائمتها الانفرادية والعشوائية للدول الراعية للإرهاب الدولي. والغرض الحقيقي لهذا الأمر هو زيادة التدقيق في معاملاتنا المالية الدولية على نطاق العالم وتبرير سياسة الحصار. وخلال الإدارة الحالية، كان هناك إحكام للبعد المتجاوز للحدود الوطنية للحصار، بتركيز غير مسبوق في المجال المالي، من خلال فرض غرامات هائلة على المؤسسات المصرفية في بلدان ثالثة. وأحد الأمثلة على هذا الغرامة الضخمة التي فرضت على مصرف باريس الوطني – باريبا الفرنسي. وفضلا عن ذلك، فإن الإدارة الحالية لم تتراجع عن تشجيعها على زعزعة استقرار كوبا. فهي تخصص ملايين الدولارات لتحقيق تلك الغاية في ميزانيتها كل عام وتعتمد بشكل متزايد على الأساليب السرية، مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأحدث الأدلة على ذلك هو مشروع زونزونيو (ZunZuneo) الذي ترعاه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وهو لا ينتهك القانون الكوبي وحده، بل ينتهك أيضا قوانين بلده ذاتها.

أما ما تم الإفصاح عنه مؤخرا بشأن استغلال شباب من قارتنا للقيام بأعمال تخريبية في كوبا – وهو مشروع تموله وتنفذه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة – فإنه يؤكد أن الحكومة الكوبية محقة في تنديداتها الكثيرة بخطط الولايات المتحدة الأمريكية غير القانونية الجارية لتقويض النظام الداخلي في كوبا، وهو ما يشكل انتهاكا لسيادة كوبا، ولسيادة بلدان ثالثة، وللقانون الدولي. ولا يسعنا إلا أن نتذكر أن هذا الشهر يوافق السنة السادسة عشرة للسجن الجائر لثلاثة كوبيين في قضية الكوبيين الخمسة – وهم، خيراردو، ورامون، وأنطونيو – الذين واجهوا بمنتهى الإيثار الخطط الإرهابية التي حيكت داخل أراضي الولايات المتحدة ضد بلدنا. ولذلك، فإنني أؤكد مجددا، بالنيابة عن كوبا حكومة وشعبا، أننا لن نوقف جهودنا الرامية للدعوة إلى عودتهم لوطنهم.

ومن جانبها، لا تزال كوبا هادئة وعلى استعداد لأن تعقد مع حكومة الولايات المتحدة حوارا مسؤولا وقائما على الاحترام المتبادل، على أساس المعاملة بالمثل. وفي الوقت نفسه، تواصل كوبا إحراز تقدم في استكمال نموذجها الاجتماعي والاقتصادي، على الرغم من الظروف الدولية غير المؤاتية التي اتسمت بالأزمة الاقتصادية العالمية وتشديد الحصار.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس غونارسدوتير (أيسلندا).

يهدف استكمال النموذج الاجتماعي الاقتصادي الكوبي إلى ضمان الرفاه والإنصاف والعدالة الاجتماعية لجميع الكوبيين. كما أن التغييرات التي نعمل على إدخالها تسعى أيضا إلى الحفاظ على منجزات الثورة التي ناضلت من أجلها أجيال عديدة. والهدف هو بناء اشتراكية كوبية أكثر عدلا وازدهارا واستدامة من أي وقت مضى.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سباستيان كورز، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا.

السيد كورز (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أقف على هذه المنصة ببالغ الاحترام للمرة الأولى بصفتي وزير خارجية النمسا. لقد وقف العديد من قادة العالم البارزين هنا قبلي، وأعربوا عن رؤاهم بشأن التحديات والأزمات على الصعيد الدولي. وكما قد يكون بوسع الكثيرين أن يدركوا، ربما حتى من الصف الأخير، فإنني أبدو أصغر قليلا من معظم المتكلمين الذين سبقوني. وفي الواقع، أرى أنني الشخص الوحيد دون الثلاثين الذي تشرف بالتكلم هنا هذا الأسبوع. ولذلك، فبينما لا يمكنني أن أتكلم من منطلق سنوات عديدة من الخبرة، فإن ما يمكنني تقديمه هو منظور جيل الشباب.

إن جيلي هو جيل ما بعد الحرب الباردة. لقد سقط الستار الحديدي قبل ٢٥ عاما، عندما كنت في الثالثة من عمري. وبالنسبة لنا في أوروبا، فإن السنوات التي أعقبت سقوط الستار الحديدي كانت سنوات مليئة بالأمل والفرص الجديدة. فقد تمكنا من السفر بحرية، والدراسة في بلدان أجنبية، ولقاء أشخاص من جميع أنحاء العالم. لقد نشأنا في مجتمع حظيت فيه حقوق الإنسان بالاحترام، وكانت سيادة القانون من الأمور المسلم بها، وموورست فيه الحرية الدينية. وإننا نتواصل بلا حدود على موقع ''فيسبوك'' و ''تويتر''، وحياتنا بأكملها مخزنة على الهواتف الذكية، ونتابع الأخبار عن طريق الإنترنت.

وعلى الرغم من أن العالم بعد الحرب الباردة قدم فرصا جديدة رائعة، فقد تبين أيضا أنه غير منظم على الإطلاق، بل شديد الاضطراب ويتسم بقدر من انعدام اليقين أكثر مما تنبأ به العديدون. وبعد فترة لا تتجاوز عامين من هدم جدار برلين، عادت الحرب إلى أوروبا، في بلدان منطقة غرب البلقان. ومن حسن الحظ، انتهت الفظائع وأصبح لدى هذه البلدان الآن منظور أوروبي واضح. وبعد سقوط الستار الحديدي، اعتقدنا أن العالم سيمضي قدما، وأن المزيد من الناس سيستفيدون من نفس الفرص التي يتمتع بها جيلي في أوروبا الغربية. ولكن يبدو اليوم أن ما قيل آخذ في التحول في الاتجاه المعاكس. إننا نواجه حالات وأهوال كنا نظن أننا قد تجاوزناها منذ سنوات عديدة. وبالنسبة للشباب مثلي، الذين لم يعلموا بشأن الحرب الباردة إلا من خلال كتب التاريخ، يبدو من غير المعقول أن تعود أوروبا للتفكير من منظور الكتل المتحاربة.

أما الأزمة في أوكرانيا فربما تكون أخطر تحد تعين على أوروبا مواجهته منذ عقود فيما يتعلق بالسلام والأمن. وبالنظر إلى أحداث الماضي، يسهل الادعاء بأن هذا التطور كان ينبغي التنبؤ به، وأنه كان ينبغي علينا أن نتوقعه. ولكن لنكن صادقين. من كان يتوقع أن يرفض الرئيس يانوكوفيتش، بعد ثلاث سنوات من المفاوضات، التوقيع على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي؟ ومن كان يتوقع أن تكون حركة ''الميدان'' بالقوة الكافية لتجبره على مغادرة البلد؟ ومن كان يتوقع أن ترد روسيا بضم القرم وأن تدعم الحركات الانفصالية بقوة؟

لا يمكننا أن نقبل بانتهاك القانون الدولي والطعن في الحدود المعترف بها في أوروبا مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى إيجاد حل سياسي يتجاوز مجرد وقف إطلاق النار. نحتاج إلى حل يفتح آفاقا للوصول إلى أوكرانيا حرة ومستقرة

وموحدة، أوكرانيا تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. دعونا لا ننجرف إلى تفكير الحرب الباردة، حيث تواجه كتلتان إحداهما الأخرى. يجب أن يكون المبدأ التوجيهي السياسي هو الانتقال من سياسة ”إما أوروبا أو روسيا“ إلى سياسة ”كل من أوروبا وروسيا“.

لقد ادعى البعض أن أوكرانيا ما كانت لتصل إلى هذه الحالة لو لم تتخل عن أسلحتها النووية. هذا النوع من التفكير يشكل خطرا. وعلينا أن نسأل أنفسنا، إلى ماذا سيقودنا هذا؟ فطالما وجدت الأسلحة النووية، فإن خطر استعمالها عمدا أو عن طريق الخطأ، لا يزال خطرا حقيقا. فلنكن واضحين: إن استعمال الأسلحة النووية – أكثر من أي شكل آخر من أشكال العمل الإنساني – يمكن أن يؤدي إلى إنهاء الحياة على هذا الكوكب. وبعد ٦٩ عاما على ما حدث في هيروشيما وناغازاكي، دعونا لا ننسى أن الآثار الإنسانية الناتجة عن تفجير نووي واحد مروعة وطويلة الأمد. وينبغي أن توحدنا جميعا الرغبة في منع الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يمثل المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي سينعقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر تغييرا حقيقيا في اتجاه المناقشات الدولية بشأن الأسلحة النووية.

وبالنظر لما هو أبعد من منطقتنا، فإننا الآن نشهد تصاعد مزيد من التطرف الذي يرتكب باسم الدين، وتطورا جديدا – يتمثل في المقاتلين الإرهابيين الأجانب ممن يأتون من البلدان الغربية ويسافرون إلى الشرق الأوسط بغية الانضمام إلى القتال. ليس هناك وقت لنضيعه. يجب أن نتصدى بنشاط لما يحدث في شمال العراق، حيث يحاول تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام القضاء على جميع الطوائف الدينية، وحيث تُقطع رؤوس الأطفال، وتُغتصب الأمهات، ويُعدم الآباء شنقا بسبب معتقداتهم.

وفي أوروبا، نقدر أن هناك الآلاف من المقاتلين الأجانب لديهم جوازات سفر أوروبية. وفي حالتنا، هناك أكثر من ١٤٠ شخصا من النمسا يقاتلون تحت لواء ما يسمى بالحرب المقدسة. ونحن جميعا نعلم أن المنظمات الإرهابية تعمل على صعيد عالمي. وتحصل على المقاتلين الإرهابيين بتجنيدهم من جميع أنحاء العالم. وتمول أنفسها من خلال شبكات عالمية. وتقوم بشراء الأسلحة وغيرها من الموارد على نطاق عالمي. كما تستخدم، أو بالأحرى تسيء استعمال شبكات الاتصالات العالمية لصالحها.

كيف يمكن لتلك المنظمات الإرهابية الحصول على الموارد المالية والاقتصادية التي تسمح لها بالعمل بهذه الفعالية؟ وكيف يمكن أن نسمح للمنظمات الإرهابية بإساءة استعمال الحق في حرية التعبير بعرض أعمالها الوحشية في وسائط التواصل الاجتماعي؟

وكيف يمكن لهم تجنيد مقاتلين جدد داخل مجتمعاتنا؟

يترتب علينا جميعا، حكومات وقطاع خاص أيضا، واجب اتخاذ تدابير وقائية في مجتمعاتنا لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ووقف الدعم المالي لمنظماتهم، ووضع حد لإساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، من خلال تطوير أشكال تقييد ذاتي طوعي لتلك الشبكات. وشكل اعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) هذا الأسبوع خطوة أولى مهمة، ولكن يتعين علينا الآن تنفيذه. ويجب أن نذكر أنفسنا دائما بأن خطوط المعركة في هذه المواجهة لا تقتصر على العراق أو سوريا. بل تمتد إلى مجتمعاتنا الغربية.

لقد كان جيلي في النمسا محظوظا حيث نشأ في جو من الحرية ولم يتعرض للعوز. هناك بطبيعة الحال قصص أخرى سيرويها الشباب الذين نشأوا في أفغانستان أو جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال. يقل عمر نصف سكان العالم اليوم عن ٢٥ عاما، ويفتقر كثير منهم إلى الغذاء الكافي والرعاية

الصحية والتعليم وفرص العمل. وإجمالا، فإن هذه ليست آفاقا جيدة للحياة. لذلك، فإن عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية هو أمر حاسم لانتشال الملايين من الناس من براثن الفقر، ومساعدة الجياع والمرضى وتعليم الأجيال الجديدة في العالم. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى دعمنا وهي أهل له، وأستطيع أن أؤكد للجمعية أن النمسا تؤيد تماما خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولكن يجب علينا أيضا أن نضمن أن يحظى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بالاهتمام المناسب. إن المجتمع الذي يحترم حقوق مواطنيه هو المجتمع الوحيد القادر على تمكين كل فرد فيه من تطوير إمكاناته. بالتالي فإننا سعداء للغاية بتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، في فيينا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويشرفنا موافقة الأمين العام بان كي – مون على حضور المؤتمر.

إنني أدرك أن قائمة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي والأمم المتحدة هي قائمة طويلة تتضمن: الأوضاع في العراق، وأوكرانيا، وسوريا، وغزة وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وتفشي مرض فيروس الإيبولا، وهذا غيض من فيض. وفي ضوء تلك التحديات، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى دعمنا الكامل وهي أهل له. وأريد أن أخص بالشكر الأمين العام بان كي مون على جهوده الدؤوبة التي يبذلها على رأس الأمم المتحدة. وأستطيع أن أؤكد له استمرار التزام النمسا بالعمل بنشاط داخل الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، لدعم عمله ومعالجة التحديات العالمية التي نواجهها، سواء كقوات حفظ سلام أو من خلال رئاستنا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو كعضو في مجلس حقوق الإنسان. إننا فخورون بشكل خاص باستضافة مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الذي أصبح معلما نمساويا. إن لدى النمسا تقليد طويل من بناء الجسور، وأن تكون بمثابة مكان للحوار الدولي. وسنواصل القيام بذلك في المستقبل، وتقديم إسهامنا في جعل العالم أكثر أمنا وأفضل بعض الشيء للأجيال القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.